مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

مجموعة أدوات الأونكتاد

تحقيق النتائج

الطبعة الثالثة

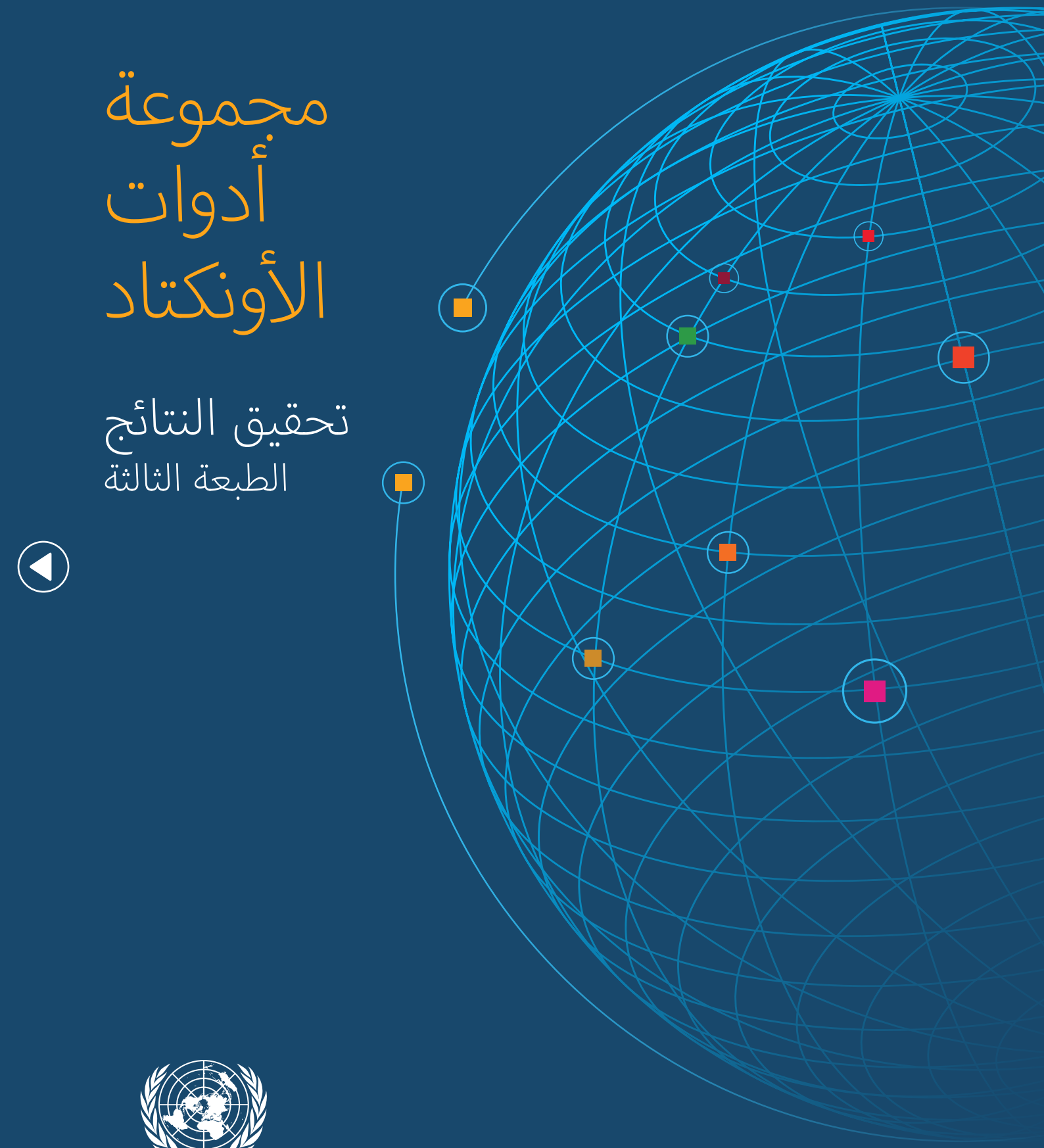

الأمم المتحدة

جنيف، 2020

©2020، الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة في العالم بأسره

تُوجَّه طلبات استنساخ مقتطفات أو أخذ صور ضوئية إلى مركز تخليص حقوق الطبع على هذا العنوان: copyright.com.

ويوجَّه جميعُ الاستفسارات الأخرى بشأن الحقوق والامتيازات، بما فيها الحقوق الفرعية، إلى هذا العنوان:

United Nations Publications
300 East 42nd Street
New York, New York 10017
United States of America
البريد الإلكتروني: publications@un.org
الموقع الشبكي: un.org/publications

وليس في التسميات المستخدَمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المواد على أي خريطة فيه، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، ولا بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ولا يعني ذكر أي شركة أو عملية ترخيص أن الأمم المتحدة تقرها.

ويتطابق ما يرد في هذا المنشور من إشارات إلى أسماء البلدان مع الأسماء المستخدمة تاريخياً أثناء الفترة المشمولة بالبيانات المستعرَضة.

حُرِّر هذا المنشور خارج الأونكتاد. وهو نسخة منقَّحة من الوثيقة UNCTAD/TC/2015/1/Rev.1

منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادرٌ عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/TC/2015/1/Rev.2

eISBN: 978-92-1-004609-1

الأمم المتحدة
الأونكتاد

مجموعة
أدوات الأونكتاد

منذ إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد – قبل أكثر من خمسين عاماً، ظلَّ شريكاً رئيسياً يُقدِّم الدعم للبلدان حتى تتمكَّن من تحقيق أهدافها الإنمائية. وقدَّم الأونكتاد المساعدة للبلدان في سعيها لتحقيق الازدهار المشترك بدعم عملية وضع السياسات بالبحوث والتحليلات السديدة، وبإتاحة منبر للحوار المفتوح والبناء بشأن مسائل التنمية، وبتقديم الدعم التقني لإحداث تغيير ملموس على أرض الواقع.

وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة إلى كفالة الكرامة للجميع، والازدهار للجميع، على كوكب مستدام للجميع. وتقع التنمية المستدامة في لب العمل الذي يضطلع به الأونكتاد. فهو يُقدِّم تحليلات عالية الجودة وقائمة على الأدلة ترفد السياسات الوطنية والإقليمية والدولية، نشداناً للتنمية المستدامة الشاملة للجميع. واستناداً إلى هذه التحليلات، تبني المساعدة التقنية التي يقدِّمها الأونكتاد القدرات التي تحتاج إليها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تيسيراً لاندماجها في الاقتصاد العالمي المترابط بشكل منصف، وتحسيناً لمستوى رفاه سكانها. ويتبّع الأونكتاد في ذلك نهجاً غير موحد ومرناً وقابلاً للتكيف مع الاحتياجات. ويُعدُّ التعاون التقني الذي يقدِّمه الأونكتاد على نحو يُلبي احتياجات المستفيدين، ويشارك فيه المانحون والشركاء وسواهم من أصحاب المصلحة، ويسعى لتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس يتم تعميمها على أصحاب المصلحة من مختلف البلدان لتقاسم النفع العائد منها.

وتهدف منتجات التعاون التقني الوارد بيانها في مجموعة *أدوات الأونكتاد* إلى مضاعفة الآثار المتوخاة باتباع نُهج متكاملة، وتنسيق عمليات التعاون التقني على الصعيد الداخلي ومع أصحاب المصلحة على حدٍ سواء.

وتتضمَّن مجموعة *أدوات الأونكتاد* معلومات عن منتجات الأونكتاد للتعاون التقني التي يُمكن أن تستعين بها البلدان في وضع السياسات، والقواعد التنظيمية، والأُطر المؤسسية، وفي حشد الموارد اللازمة لتحقيق الطموحات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويقف الأونكتاد على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إقامة العالم الذي نصبو إليه بحلول عام 2030.

ومهمة الأونكتاد هي تحقيق النتائج. ونحن نُعوِّل على شركائنا في المساعدة على إحداث التحولات الطموحة التي بوسعنا متكاتفين أن نحققها.

للاستزادة من المعلومات عن الأونكتاد، أنظر unctad.org

الكرامة للجميع والازدهار للجميع، على كوكب مستدام للجميع

UNCTAD/TC/2015/1/Rev.2

المنتجات التي تتضمنها
مجموعة أدوات الأونكتاد

تمكين الإنسان والاستثمار في مستقبله

- التجارة، والنوع الاجتماعي، والتنمية
- ريادة الأعمال من أجل تحقيق التنمية المستدامة
- التدريب من أجل التجارة

زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز حسن التسيير

- عمليات استعراض النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك
- سياسات وأُطر المنافسة وحماية المستهلك
- تيسير الأعمال التجارية
- تيسير التجارة
- النظام الآلي للبيانات الجمركية
- الاحصاءات
- تيسير المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- الاستثمار والصحة العامة
- اتفاقات الاستثمار الدولية

معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود

- دعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً
- نظام إدارة الديون والتحليل المالي
- مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزَّز
- النفاذ إلى الأسواق، وقواعد المنشأ، والمؤشرات الجغرافية الخاصة بأقل البلدان نمواً
- كسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية
- خدمات النقل والخدمات اللوجستية المستدامة والقادرة على الصمود

إحداث التحول في الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة

- استعراضات سياسات الاستثمار
- استعراضات سياسات الخدمات
- استعراضات أطر السياسات التجارية
- استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار
- التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
- التدابير غير التعريفية
- المفاوضات التجارية، والنظام التجاري الدولي
- التجارة المستدامة والبيئة
- تشجيع الاستثمار وتيسيره
- أدلة الاستثمار

أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

2 القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

3 الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

4 التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

5 المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

13 العمل المناخي

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

14 الحياة تحت الماء

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

15 الحياة في البرّ

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

عقد الشراكات مع الأونكتاد

يرجى من الحكومات والمؤسسات الدولية – بما فيها مؤسسات تمويل التنمية الدولية والإقليمية – والهيئات العامة والخاصة الأخرى التي ترغب في أن تكون شريكة للأونكتاد وفي تقديم تمويل لأنشطته في مجال التعاون التقني الاتصال بقسم التعاون التقني التابع للأونكتاد. ويُمكِن أن يُقدِّم قسم التعاون التقني مزيداً من المعلومات عن أنشطة التعاون التقني واحتياجات التمويل، وأن يعقد اجتماعات و/أو يتراسل كتابة، حسب الاقتضاء، بغية تحديد نطاق ومجالات الاتفاق المحتمل مع الشريك.

بيانات الاتصال:

Technical Cooperation Section
UNCTAD
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
الهاتف: +41 22 9175594
الفاكس: +41 22 9174300
البريد الإلكتروني: tc@unctad.org
الموقع الشبكي: unctad.org

ويُمكِن الاطلاع على التقارير السنوية عن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، وعلى أحدث المعلومات عن المنشورات، ومشاريع واجتماعات التعاون التقني في الموقع الشبكي للأونكتاد على الرابط: unctad.org.

كيف يمكن طلب الاستفادة من التعاون التقني؟

ينبغي للبلدان الأعضاء في الأونكتاد وللمؤسسات الإقليمية التي ترغب في طلب الاستفادة من التعاون التقني الذي تتيحه أمانة الأونكتاد أن تقدم طلباً رسمياً. ويُقصَد بالطلبات الرسمية الرسائل الرسمية، أو رسائل البريد الإلكتروني في حالات استثنائية، الصادرة عن السلطات المختصة في البلدان أو المناطق المستفيدة والموجهة إلى أمانة الأونكتاد، طالبةً فيها التعاون التقني من الأونكتاد.

العناصر الرئيسية في الطلب الرسمي

ينبغي أن يتضمَّن الطلب الرسمي للاستفادة من التعاون التقني الذي يُقدِّمه الأونكتاد المعلومات الأساسية التالية:

- البلد المقدم للطلب أو المؤسسة الإقليمية المقدمة للطلب.
- الهيئة المقدمة للطلب وبيانات الاتصال الخاصة بها.
- تاريخ الطلب.
- المجالات الرئيسية التي يُطلب فيها التعاون التقني الذي يُقدِّمه الأونكتاد، أو المنتج الرئيسي المطلوب/المنتجات الرئيسية المطلوبة من *مجموعة أدوات الأونكتاد*.
- الأسباب الداعية إلى طلب التعاون التقني من الأونكتاد.
- كيف يُمكِن أن يسهم التعاون التقني الذي يُقدِّمه الأونكتاد في استراتيجية التنمية الوطنية.
- مصدر التمويل.

ويُطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية تقديم معلومات وافية بشأن العناصر المذكورة أعلاه. وإن اقتضى الحال ذلك، يُمكِن أن يُقدِّم قسم التعاون التقني مزيداً من المعلومات عن أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني تشمل منتجاته للتعاون التقني، وأن يعقد اجتماعات لإسداء المشورة في إعداد الطلبات الرسمية.

الموافقة على الطلب الرسمي وتحميله

عندما تتلقى أمانة الأونكتاد الطلب، تتحقق من أنَّ كل المعلومات الرئيسية قد قُدِمت، وتُعيِّن الشعبة (الشُعب) المسؤولة، وتستوثق من أنَّ نطاق التعاون التقني الذي يُقدِّمه الأونكتاد قد حُدِّد بشكل واضح، وتوضح أي معلومات تتعلق بالميزانية وحالة التمويل. وبالتشاور مع البلد المقدم للطلب، أو المنظمة المقدمة للطلب، قد تنظر أمانة الأونكتاد في عقد اجتماعات إضافية و/أو إيفاد بعثة لتقصي الحقائق، إن توفَّر التمويل، بغية تحديد أنشطته للتعاون التقني بشكل أفضل.

وبعد قبول أمانة الأونكتاد للطلب، يُحمَّل على قاعدة البيانات تحت بند "المشروعات" في موقع الأونكتاد الشبكي unctad.org. وإن كان ثمة طلبات لم يُوفَّر لها التمويل الكامل، فسيسعى الأونكتاد لدعم البلدان المستفيدة فيما تبذله من جهود لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع.

بيانات الاتصال

Technical Cooperation Section, UNCTAD
Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland
الهاتف: 9175594 22 41+، الفاكس: 9174300 22 41+
البريد الإلكتروني: tc@unctad.org

تمكين الإنسان والاستثمار في مستقبله

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المفضية إلى التحول هي خطة عمل من أجل الإنسان، والكوكب، والازدهار. فهي تهدف إلى القضاء على الفقر في جميع أشكاله وتوفير مزيد من الرخاء لبني البشر. وحتى يتكلَّل تنفيذ خطة عام 2030 بالنجاح وتتحقق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من أن تضع الحكومات استراتيجيات وسياسات سديدة وأن يشارك أفراد مختلف قطاعات المجتمع مشاركة حثيثة، ويشمل ذلك السلطات المحلية، والمزارعين، والأعمال التجارية، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية. ولدعم عملية وضع السياسات ومشاركة الناس في هذه العملية الإنمائية الجديدة على نحو فعال، لا بد من تعزيز مهاراتهم، وتحديث قواعدهم المعرفية من خلال أنشطة بناء القدرات. وأعدَّ الأونكتاد برامج واضحة الأهداف للمساعدة التقنية، تشمل التدريب، لبناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة. وعلى سبيل المثال، يشجع الأونكتاد ريادة الأعمال من خلال برامج عملية موجَّهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم الحكومات في صياغة الاستراتيجيات الوطنية لريادة الأعمال. ويعمل على تعزيز معارف البلدان النامية ومهاراتها في مجالات إدارة الموانئ، والتجارة الإلكترونية، والإحصاءات المتعلقة بالتجارة من خلال التعلم المختلط. وفضلاً عن ذلك، يدعم الأونكتاد واضعي السياسات في البلدان النامية في جهودهم الرامية إلى تعميم المساواة بين الجنسين في السياسات التجارية وتمكين المرأة في مجال التجارة.

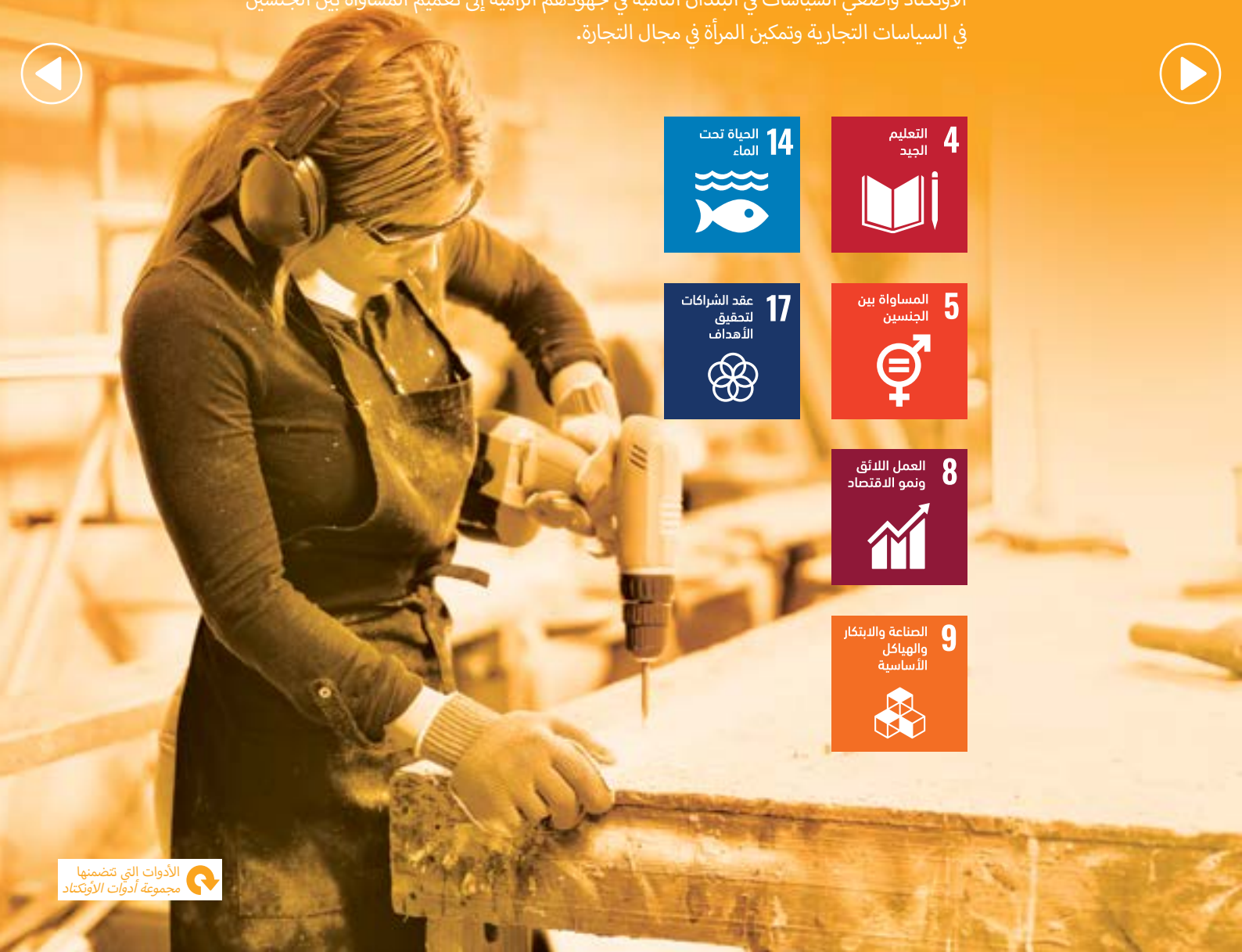

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

التجارة، والنوع الاجتماعي، والتنمية

تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مسار نحو التنمية الشاملة للجميع

السياق العالمي

يستلزم النمو الاقتصادي، وكذلك التنمية المستدامة الشاملة للجميع، إحراز تقدم في مجال تمكين المرأة. وقد أفضت العولمة، من خلال زيادة التجارة والاستثمار، إلى ازدياد فرص العمل وريادة الأعمال في صفوف النساء. بيد أنَّها ساهمت، في بعض الحالات، في تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين، وزادت وضع النساء الاقتصادي والاجتماعي سوءاً على سوء. ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا الوضع أنَّ السياسات التجارية، والسياسات الاقتصادية بوجه أعم، ظلَّت ردحاً طويلاً من الزمن لا تلقي بالاً للمسائل الجنسانية، فلم تأخذ في حسبانها وقع مختلف السياسات على المرأة بصفتها شريحة متميزة كثيراً ما تعاني من الحرمان في الميدان الاقتصادي وفي المجتمع.

ولتعميم إدماج المنظور الجنساني في السياسات التجارية، لا بد من إيلاء الاهتمام الواجب بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وتبعاتها في كل مرحلة من مراحل عملية وضع السياسات التجارية؛ وإيجاد أدلة ذات صلة توجّه القرارات المتصلة بالسياسات التجارية؛ وتصميم السياسات بالاستناد إلى هذه الأدلة؛ ثم في مرحلة تالية، دعم التدخلات في الميدان من أجل تنفيذها بنجاح. ويساعد هذا التقييم على فهم التحديات التي تطرحها الأسواق في وجه المرأة والفرص التي تتيحها لها فهماً أفضل، كما يساعد على تصميم وتنفيذ سياسات تكميلية تهدف إلى زيادة الفرص المتاحة للمرأة إلى أقصى حد، وتيسير نفاذ المرأة إلى أسواق تتسم بقدر أكبر من التنافسية.

ومنذ مطلع الألفية، دأب الأونكتاد على إجراء أعمال تحليلية بشأن قضايا النوع الاجتماعي والسياسة التجارية. وأسفرت هذه التجربة الواسعة التي أكتسبها الأونكتاد في مواكبة البعد الجنساني في التجارة ورصده عن وضع برنامج عمل مُخصَّص للتجارة، والنوع الاجتماعي، والتنمية في عام 2010.

ما هي بعض الخطوات المتخذة نحو تعميم مراعاة المنظور الجنساني؟

تستهدف الأنشطة المقرَّرة في البرنامج بناءَ القدرات البشرية والمؤسسية لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، وهم واضعو السياسات ومن يمارسون التجارة، بغية تعميم إدماج المنظور الجنساني في السياسات التجارية. وتشمل الأنشطة الدراسات القطرية والإقليمية، والتدخل على المستوى الجزئي بشأن قضايا محددة، من قبيل التجارة عبر الحدود، وعُدة تعليمية، ومجموعة أدوات بشأن التجارة والنوع الاجتماعي.

وتتضمَّن الدراسات القطرية والإقليمية تحليلاً للتدفقات التجارية القطرية أو الإقليمية يُحدِّد القطاعات التي تأثرت، سلباً أو إيجاباً، بانفتاح الأسواق والتجارة، ووقعها على المرأة، لا سيما في سوق العمل، والنطاق المتاح حالياً لاستخدام السياسة التجارية – والسياسات التكميلية – وسيلةً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتناول الدراسات أيضاً الاتفاقات الثنائية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف التي يكون البلد المعني طرفاً فيها. ويُشرع في إجراء الدراسات القطرية والإقليمية بطلبٍ من الحكومات. وتُشرك الوزارة أو الوكالة النظيرة في كل مراحل هذه العملية وهي التي تتولى زمام الأمور في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات.

وقد طُوِّرت خبرات جديدة في مجال التجارة غير الرسمية عبر الحدود للتصدي للتحديات التي تعترض المرأة التي تشارك في الأنشطة التجارية الصغرى غير الرسمية عبر الحدود. وما فتئ الأونكتاد يقدم الدعم، من خلال أعماله التحليلية الجديدة وأنشطته المتعلقة ببناء القدرات، إلى بلدان مختارة للاستفادة من التجارة غير الرسمية عبر الحدود من أجل تمكين المرأة، ويسهم في توعية التجار غير النظاميين بالإجراءات التجارية، وبحقوقهم وواجباتهم، وبمزايا إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة التجارية، ويُكسِبهم المهارات والمعارف التي يحتاجون للنهوض بأعمالهم، وفي نهاية المطاف لدفع عجلة التجارة والتنمية على نطاق الاقتصاد.

وتهدف العدة التعليمية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي إلى تعميق فهم الروابط بين التجارة والنوع الاجتماعي، وتعزيز قدرة البلدان على صياغة سياسات تجارية مراعية للنوع الاجتماعي. وهي تستهدف واضعي السياسات، وممثلي المجتمع المدني الذين يساهمون في البحوث، والتعليم، ووضع السياسات وتنفيذها، وأنشطة الدعوة المتعلقة بالتجارة والنوع الاجتماعي. وتتألف العُدَّة التعليمية من دليل للتدريب ومن دورات على الإنترنت، هي على وجه التحديد دورة موحدة موجهة إلى أصحاب المصلحة في جميع المناطق النامية، ودورات تركِّز على إقليم بعينه وتتناول مسائل التجارة والنوع الاجتماعي في مجموعة اقتصادية محددة. وتتكوَّن الدورة التدريبية الموحدة من ثلاث وحدات وتستمر لمدة سبعة أسابيع، في حين تتضمَّن الدورات الإقليمية وحدة تعليمية إضافية وتستمر لمدة ثمانية أسابيع. وقد أعدَّ الأونكتاد دورات إقليمية موجهة إلى البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وهو يعكف على إعداد دورتين إضافيتين لمنطقتي السوق الجنوبية المشتركة وأمريكا الوسطى، بالإضافة إلى وحدة موضوعية تركز على تبعات التطور التكنولوجي في القطاع الزراعي على المرأة.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

وتُمثِّل مجموعة أدوات التجارة والنوع الاجتماعي أول محاولة لتوفير إطار منهجي لتقييم تأثير الإصلاحات التجارية على المرأة وأوجه عدم المساواة بين الجنسين قبل تنفيذ هذه الإصلاحات. وحتى الآن، طُبِّقت هذه المنهجية على اتفاق تجاري بعينه، هو اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا، وهي تُستخدم لتقييم التأثير الذي قد يُحدِثه اتفاق الشراكة الاقتصادية، ولا سيما داخل سوق العمل، في المساواة بين الجنسين ورفاه المرأة في كينيا، البلد الشريك في جماعة شرق أفريقيا. ويُمكِن استخدام هذه المنهجية لتقييم التأثيرات الجنسانية لأي اتفاق تجاري آخر، أو إصلاح تجاري، في بلدان أخرى. ويهدف هذا الشكل من التحليل المسبق للمسائل الجنسانية إلى الإجابة على السؤال التالي: ماذا قد يحدث للمرأة إن نُفِّذت سياسة تجارية بعينها؟

النتائج والآثار في عجالة

يجري تنفيذ برنامج الأونكتاد بشأن التجارة والنوع الاجتماعي والتنمية منذ ما يقارب عشر سنوات، وهو يدعم البلدان في إيجاد السبل لاستخدام التجارة وسيلةً لتمكين المرأة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وفي إشارة إلى أنشطة الأونكتاد المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، قالت سفيرة زامبيا، مرغريت ماري لونغو كايمبا: *"يتسم هذا المشروع بأهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في التخفيف من وطأة الفقر وتحسين سبل العيش ليس فقط بالنسبة للنساء اللاتي يمارسن التجارة في بلداننا، وإنما أيضاً بالنسبة لأسرهن. وإن بلدي ملتزم بالتصدي للتحديات التي تعترض المرأة وبالعمل إلى جانب الأونكتاد بشأن هذه المسألة."*

وقد ساهمت أعمال الأونكتاد في مجال تحليل الآثار المتعددة الأوجه للتجارة على المسائل الجنسانية في إذكاء الوعي بأهمية إجراء تقييمات مسبقة لآثار الاتفاقات التجارية على المسائل الجنسانية. ومنذ إطلاق مجموعة أدوات التجارة والنوع الاجتماعي، تطبّق المفوضية الأوروبية هذه المنهجية في إطار ما تجريه من تقييمات للآثار على التنمية المستدامة دعماً لتحديث ركن التجارة في اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وشيلي واتفاق التجارة الحرة مع أستراليا ونيوزيلندا بغية قياس الآثار الممكنة لهذه الاتفاقات على المرأة.

ووجّهت أنشطة بناء القدرات التي اضطُلع بها حديثاً في منطقة البحر الكاريبي نظرَ أصحاب المصلحة إلى الكيفية التي يمكن بها استخدام أحكام التعاون التقني الواردة في الاتفاقات التجارية – وبخاصة اتفاق المحيط الهادئ الإضافي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية – لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد. وقالت مشاركة في حلقة عمل وطنية بشأن التجارة والنوع الاجتماعي، عُقدت في تاراوا، كيريباتي، في تشرين الأول/أكتوبر 2019 *"لقد أصبحت أعي الآن أن الاتفاق يمكن أن يدعم المرأة في مساعيها من أجل إطلاق مشروعها وممارسة التجارة."*

ومنذ عام 2015، تُقدَّم ست نسخ من الدورة الإلكترونية الموحدة بشأن التجارة والنوع الاجتماعي (خمس دورات بالإنكليزية، ودورة بالفرنسية). فقد عُقِدت دورات إقليمية موجهة إلى أصحاب المصلحة في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2018، وفي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، في عام 2017 وعام 2019. وحتى الآن، بلغ عدد أصحاب المصلحة الذين استفادوا من الدورات الإلكترونية التي يقدمها الأونكتاد بشأن التجارة والنوع الاجتماعي أكثر من 90 جهة صاحبة مصلحة من 138 بلداً. وستُتاح هذه الدورات باللغة الإسبانية أيضاً اعتباراً من عام 2020.

واتفق معظم المشاركين على أنَّ الدورات لبت تطلعاتهم أو فاقتها وزادت معرفتهم بالروابط بين التجارة والنوع الاجتماعي. وتفيد التعليقات الواردة بأنَّ الدورات أعانت المشاركين على إجراء بحوثهم في هذا الموضوع و/أو مراعاة المفاهيم المتصلة بالتجارة والنوع الاجتماعي في دروسهم وعملهم المتصل بالسياسات.

"الدرس جيد جداً في جميع جوانبه. فقد استفدت من مواد التدريس، والمدرِّس، والمشاركين الآخرين الذين تقاسموا أفكاراً متنوعة من مختلف أرجاء العالم. واكتسبتُ مهارات جديدة وتعلّمتُ مفاهيم جديدة بشأن محتوى الدورة، وهذا من شأنه أن يساعدني في الارتقاء بمساري المهني ورفع مستوى تطلعاتي. وأرجو أن تُفتح أمامي فرصٌ أخرى أكثر إثارةً. شكراً."

مشارِك(ة) في نسخة عام 2019 من الدورة الإلكترونية الموحدة.

"توقّعتُ بوجه عام وحدةً نظريةً بالأساس. لكن الأمثلة التطبيقية والحالات العملية التي قُدِّمت كانت قيِّمة إلى درجة فاقت كل توقعاتي بشأن الدورة."

مشارِك(ة) في الدورة الإلكترونية المخصصة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، 2018.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق

تاريخ البدء: 2010

الدراسات القطرية: 7

الدراسات الإقليمية: 6

الدورات على الإنترنت: 11

اتفاقات التجارة المُحلَّلة باستخدام منهجية مجموعة أدوات التجارة والنوع الاجتماعي: 1

الموقع الشبكي: unctad.org/gender

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 5 و8
بطريقة غير مباشرة: 1 و10 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

أستراليا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، والنرويج، ونيوزيلندا، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا.

ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة

النهوض بالمؤسسات الصغيرة كمحركات للنمو الشامل للجميع

السياق العالمي

تُمثِّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم محركات رئيسية لدفع النمو المستدام والشامل للجميع. فهي تساهم بدرجة كبيرة في الاقتصاد عن طريق الإنتاج والتوظيف وإيجاد فرص عمل جديدة والابتكار. وفي أغلب البلدان، تستأثر هذه المؤسسات بما يفوق نصف مجموع الحصة من الناتج المحلي الإجمالي. وعادةً ما يكون نصيبها من مجموع الشركات المسجَّلة مرتفعاً جداً، إذ يتراوح بين 90 و95 في المائة في جميع البلدان على وجه التقريب. وظلَّت الشركات الكبرى تولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعاقد معها من الباطن أو تبيع منتجاتها أهمية ما فتئت تزداد. ولكي تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي حتى تجني من العولمة فوائد أكبر وتسهم في تحقيق النمو الشامل للجميع، فهي تحتاج إلى المساعدة لتهيئة بيئة مواتية لريادة الأعمال أو تعزيز البيئة القائمة وللمساهمة في تيسير اكتساب المهارات في مجال ريادة الأعمال.

ويعترف الجميع بدور القيادة الذي يؤديه الأونكتاد على نطاق العالم من أجل النهوض بريادة الأعمال. فقد أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 225/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، بالدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال ريادة الأعمال من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة، وشجعت الأونكتاد على الاستمرار في قيادة الأنشطة الرامية إلى النهوض بسياسات ريادة الأعمال وتوسيع نطاق برنامج تطوير ريادة الأعمال كأداة فعالة لإحداث تحوّل في عقلية رواد الأعمال.

وعلى وجه التحديد، يشمل عمل الأونكتاد في مجال ريادة الأعمال العناصر الثلاثة التالية:

- **برنامج تطوير ريادة الأعمال** (إمبرتيك)، وهو برنامج لبناء القدرات يسعى لإقامة مركز جامع يُقدِّم مختلف الخدمات اللازمة لإنشاء الشركات وتطويرها تستفيد منه بوجه خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومنذ عام 1988، ساعد برنامج تطوير ريادة الأعمال في تعزيز قدرات ريادة الأعمال، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القادرة على المنافسة على الصعيد الدولي في تلك البلدان.
- **برنامج روابط الأعمال التجارية**، وهو مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين انبثقت من برنامج تطوير ريادة الأعمال، وتشكل خطوة إضافية في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتحويل الروابط بين هذه الشركات والشركات المتعددة الجنسيات إلى علاقات تجارية مستدامة.
- **إطار سياسات ريادة الأعمال**، توفر هذه الأداة التي طوّرها الأونكتاد الأساسَ لتقديم المساعدة التقنية إلى عدد من البلدان النامية ودعمها في بناء قدراتها بهدف إرشاد وتوجيه عملية وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لريادة الأعمال.

ما هي السبل الكفيلة بالنهوض بريادة الأعمال؟

يعمل برنامج *تطوير ريادة الأعمال* (إمبرتيك) من خلال شبكة من المراكز المقامة في أكثر من 40 بلداً. ويحرص المدرِّبون المحليون المعتمدون على أن يُقدَّم التدريب الميداني باللغات الإسبانية، والإنكليزية، والبرتغالية، والروسية، والرومانية، والسواحيلية، والعربية، والفرنسية، والفييتنامية. ويتألف البرنامج من العناصر التالية:

- إنشاء مراكز ذاتية لتطوير ريادة الأعمال تركز على السوق المحلية (مراكز إمبرتيك وطنية)، وتقديم المساعدة التقنية لأنشطة المتابعة؛
- توفير التدريب لرواد الأعمال على تطوير ريادة الأعمال وخدمات المتابعة؛
- نقل منهجية التدريب التي يستند إليها برنامج إمبرتيك إلى أفرقة التدريب المحلية وتكييف خدمات التدريب والخدمات الأخرى حسب السياق المحلي واللغات المحلية؛
- تعزيز الربط الشبكي وإنشاء رابطات لرواد الأعمال.

ويستفيد رواد الأعمال من خدمات المتابعة التي تقدِّمها مراكز إمبرتيك القائمة التي توفّر المساعدة من خلال عمليات التحقق من سلامة الأعمال التجارية، ووضع خطط الأعمال التجارية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وروابط الأعمال مع الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن خلال برنامج *روابط الأعمال التجارية*، يؤدي الأونكتاد دور الوسيط بزيادة إنتاجية الموردين المحليين وكفاءتهم من خلال التدريب، والرعاية، وتبادل المعلومات، وتحسين الجودة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا. وبفضل المساعدة التي يقدمها الأونكتاد، يمكن للموردين المحليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية الاندماج بصورة أفضل في سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن الاستفادة من فرص المشاركة في الشبكات الدولية. وإضافةً إلى ذلك، يساعد الأونكتاد الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في تهيئة وتفعيل بيئة مواتية من السياسات، ويدعم شبكات تطوير ريادة الأعمال، ومقدمي الخدمات الآخرين.

ويُحدِّد *إطار سياسات ريادة الأعمال* أهداف السياسات ويعدّد الخيارات المتاحة في شكل تدابير مُوصَى بها مُعدَّة لمساعدة الحكومات في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لريادة الأعمال. وتُقدَّم الخدمات الاستشارية لتيسير الجهود المبذولة لتنفيذ

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

إطار سياسات ريادة الأعمال. وحتى الآن، استخدمت تسعة بلدان بنجاح إطار سياسات ريادة الأعمال في تنفيذ السياسات الوطنية لريادة الأعمال. ويكيِّف الإطار أيضاً حسب احتياجات مجموعات مستهدفة ويساعد البلدان في تنفيذ *دليل السياسات* الذي وضعه الأونكتاد بالاشتراك مع الكومنولث *بشأن ريادة الأعمال في صفوف الشباب*، و*دليل سياسات ريادة الأعمال للمهاجرين واللاجئين*، وهو منشور أعدّه الأونكتاد بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وذلك من خلال حلقات عمل لبناء القدرات موجهة لواضعي السياسات والممارسين.

النتائج والآثار في عجالة

- أظهرت مؤشرات أداء الأعمال التجارية في الأردن أنَّ 72 في المائة من المشاركين شرعوا في إنشاء أعمال تجارية في غضون ثمانية أشهر بعد مشاركتهم في دورة تدريبية لبرنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبرتيك). وخلال هذه الفترة الزمنية نفسها، بلغ عدد الوظائف التي أوجدها المشاركون في الاستبيان 2,6 وظيفة لكل عمل تجاري في المتوسط.
- خلال السنة الأولى من تنفيذ برنامج إمبرتيك في أنغولا، أنشأ 15 في المائة من رواد الأعمال الذين تلقوا تدريباً مشروعاً تجارياً جديداً أو قاموا بتوسيع مشاريع قائمة، وأفاد 30 في المائة من رواد الأعمال بنمو مبيعاتهم.
- أُعِدَّ إطار مؤسسي مستدام لرصد تنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير ريادة الأعمال في إكوادور يضم أداة على الإنترنت. وأظهرت المؤشرات الرئيسية أنَّ 300 شركة جديدة قد أُنشئت، وأوجدت 1 000 وظيفة، وتحققت صادرات بلغت قيمتها تسعة بلايين دولار.
- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ساعد البرنامج الوطني لروابط الأعمال التجارية 1 200 مزارع في سلسلة القيمة للطماطم، والبن، وفاكهة زهرة الآلام، والخضروات، ومنتجات الألبان. وتبيَّن من تقييم أُجري على مجموعات مختلفة من المزارعين الذين استفادوا من حلقات العمل التي نُظِّمت في إطار برنامج إمبرتيك والدورات المتعلقة بإدارة الأعمال الزراعية في موشي وموروغورو أنَّ رقم المبيعات لدى هؤلاء المزارعين سجل زيادة بنسبة 78 في المائة في عام 2018 مقارنةً بعام 2017، في حين سجل متوسط الإنتاجية للفدان في صفوف المزارعات في موشي زيادةً من 10 000 كيلوغرام إلى 30 000 كيلوغرام بالنسبة لأنواع معينة من الخضروات.

"في نطاق تنفيذ إطار سياسات ريادة الأعمال، حُدِّد عنصران مهمان بحسبانهما من أفضل الممارسات. وأول هذين العنصرين هو مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ سياسة ريادة الأعمال. أما ثانيهما، فهو إنشاء صندوق لرؤوس أموال المجازفة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركتها في سلاسل القيمة."

إدواردو إيغاس، وزير الصناعة والإنتاجية، إكوادور، 2017

" تمكنتُ، بفضل ما تعلمته من حلقة عمل برنامج إمبرتيك، من كسب مزيد من الزبناء، وزيادة التنويع، والمضي قدماً في عدد من المشاريع لم يكن بإمكاني الإقدام على تنفيذها من قبل. وشجعني كثيراً حصولي على الجائزة الأولى في حلقة عمل برنامج إمبرتيك لتحقيق أكبر قدر من الأرباح في ممارسة ريادة الأعمال."

دافيس ميندولو سينيزا، خرِّيج برنامج إمبرتيك، زامبيا، 2017

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 1988
الأنشطة في كل سنة: 850 حلقة عمل في إطار برنامج إمبرتيك، و20 000 من رواد الأعمال الذين تلقوا تدريباً
البلدان التي تلقت المساعدة: أكثر من 40 بلداً
الأشخاص المُدرَّبون: 480 000
الموقع الشبكي: empretec.unctad.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 4 و8
بطريقة غير مباشرة: 1 و5 و9 و12 و17.

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

إكوادور، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وائتلاف الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين بشأن بناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

التدريب من أجل التجارة

تعزيز المعرفة والمهارات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

السياق العالمي

يوفّر برنامج الأونكتاد للتدريب من أجل التجارة للبلدان النامية خدمات في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات مُصمّمة على نحو يلبي احتياجاتها. والهدف العام للبرنامج هو تمكين البلدان من جني فوائد التجارة الدولية بشكل منصف ومستدام. وبوجه الخصوص، ينشئ البرنامج شبكات مستدامة للمعارف من أجل تعزيز القدرة على تولي مقاليد الأمور وطنياً، والنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف. ويشجع البرنامج أيضاً السياسات التجارية التي تستهدف تحقيق التنمية من أجل الحد من الفقر وتعزيز الشفافية والممارسات الجيدة، كما يشجع الحلول القائمة على التكنولوجيا الرقمية والتفكير الخلاق، تعزيزاً لقدرات الفاعلين في التجارة الدولية.

كيف يعمل برنامج التدريب من أجل التجارة؟

يُقيّم برنامج الأونكتاد للتدريب من أجل التجارة احتياجات البلدان، ويُنشِئ لجاناً معنية بالمشاريع على الصعيد الوطني، ويقيم شبكات رقمية، ويطوّر برامج تدريب ذات جودة عالية تقوم على أساس منهجية بيداغوجية، تشمل تدريب المدربين، والتوجيه، والتعلم المختلط. ويُيسِّر أيضاً عملية تحليل السياسات وتقاسم الممارسات الفضلى، ويعزز الشفافية.

ويجمع البرنامج بين التعليم عن بعد والتدريب المباشر. وهذه طريقة تراعي الاعتبارات البيئية وتتسم بالكفاءة من حيث الكلفة لتقديم تدريب يتسم بقدر كبير من المرونة، وهي من ثمّ تتيح نهجاً عملياً للتصدي للضغوط التي يواجهها الأفراد في عالم اليوم.

ويغطي برنامج التدريب من أجل التجارة في الوقت الحالي المساعدة التقنية وبناء القدرات في المجالات التالية:

- **التجارة الإلكترونية**، ويشمل ذلك الجوانب القانونية في التجارة الإلكترونية، وأفضل الممارسات في التجارة الإلكترونية، والهوية الرقمية من أجل التجارة والتنمية.
- **إحصاءات التجارة**، بما في ذلك إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وتجارة السلع الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **برنامج إدارة الموانئ**، وهو برنامج يدعم مجتمعات الموانئ بتقديم خدمات إدارة الموانئ الفعالة والتنافسية من أجل زيادة تدفقات التجارة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ويقدم البرنامج نموذجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويوفر شبكات عالمية لكيانات الموانئ، وبرنامجاً للتدريب المستدام وإدارة المواهب، وحلولاً مضيفة للقيمة في مجتمعات الموانئ (دراسات حالات إفرادية)، ودورات بشأن الإدارة العصرية للموانئ (240 ساعة على مدى سنتين)، وقياسات لأداء الموانئ.

النتائج والآثار في عجالة

في الفترة بين عام 2014 وعام 2018، نظّم برنامج التدريب من أجل التجارة 150 دورة في شكل دورات للتدريب المباشر أو التعلم عن بعد، استفاد منها أكثر من 5 000 مشارك من 116 بلداً. ويعادل التدريب الذي تلقاه المشاركون نحو 45 000 يوم كامل.

وصنَّف الاتحاد الأوروبي المنهجية التي يتبعها برنامج التدريب من أجل التجارة في إدارة المشاريع وتقديم التعليم المختلط في عداد أفضل الممارسات، في أعقاب تقييم لمشروع التدريب من أجل التجارة في أنغولا. وصرَّحت حكومة، أيرلندا، وهي المانح الرئيسي لبرنامج إدارة الموانئ، بأنَّ الشراكة المعقودة بين المعونة الآيرلندية، وموانئ في أيرلندا، والأونكتاد، والموانئ المستفيدة تُعدُّ مثالاً على أفضل الممارسات في مجال التعاون الإنمائي. وما فتئ برنامج إدارة الموانئ يتلقى تعليقات إيجابية من مديري الموانئ المستفيدة من خلال شبكاته اللغوية المتعددة.

تمكين الإنسان والاستثمار في مستقبله

وفّر برنامج التدريب من أجل التجارة **التدريبَ** لمشاركين من **116** بلداً

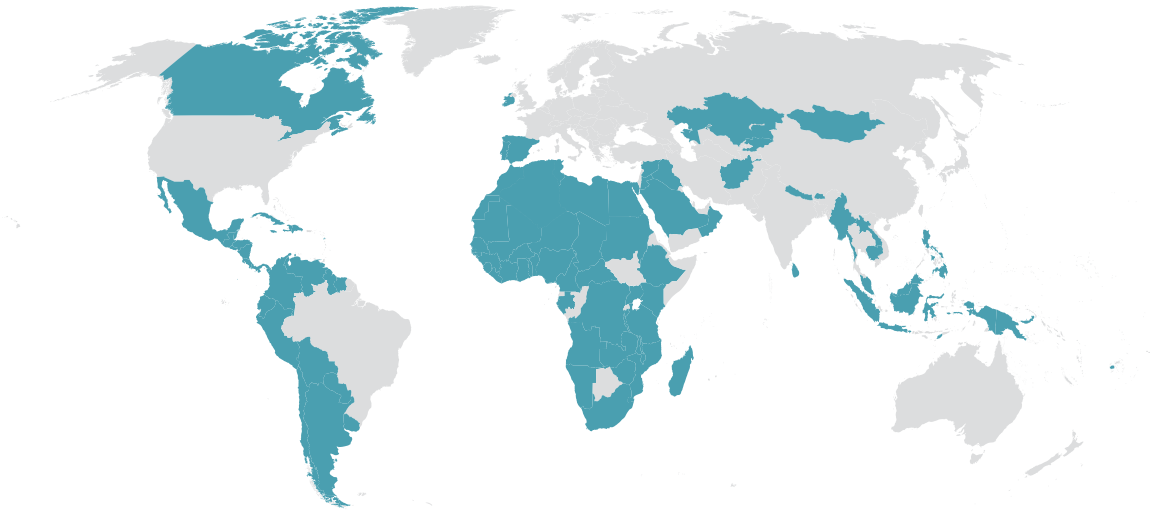

أكثر من **5 000** مشارك تلقوا **تدريباً لمدة تسعة أيام** في المتوسط

34 في المائة من المشاركين، هن **من النساء**

أكثر من **500** مدرِّب عملوا من أجل **تقاسم المعارف** بين بلدان الجنوب

معدل **الاعتماد** ومعدل **الرضا** كلاهما فاق **80 في المائة**

التدريب من أجل التجارة

"لو لم يكن هذا التدريب موجوداً لاضطررنا إلى اختراعه. فهو لا يساعد في تشكيل رؤية كبار الموظفين العاملين في الموانئ إلى الموانئ فحسب، بل يساهم أيضاً في تغيير عقلية العمال التي تشكِّلها قوالب نمطية تقوِّض قدرة الموانئ على أداء دورها كعامل يُسهم في تيسير التجارة العالمية وكمحرك رئيسي للتنمية."

م. نشيشوما بانلا، سلطة الموانئ في دوالا، تدريب المدرِّبين في الكاميرون، بلفاست، 2019

"يتسم برنامج الأونكتاد للتدريب من أجل التجارة بأهمية بالغة لإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ اتفاقات باريس بشأن المناخ."

مايكل د. هيغنس، رئيس أيرلندا، 2018

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق

تاريخ البدء: 1996

الموقع الشبكي: tft.unctad.org

المحتوى ونظام إدارة التعلم: learn.unctad.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:

مباشرةً: 8 و9 و14 و17

بطريقة غير مباشرة: 1 و5 و13

وسائط التواصل الاجتماعي:

المانحون/مصدر التمويل (2014-2019)

أيرلندا، و60 من الشركاء المستفيدين (تساهم البلدان المستفيدة من برنامج التدريب من أجل التجارة مساهمةً ماليةً في البرنامج على أساس مبدأ تقاسم التكاليف)، وتسع وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، وتسعة شركاء من سلطات الموانئ.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز حسن التسيير

يقتضي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً فعَّالاً وجود أسواق كفؤة وفعَّالة ودولاً تُركِّز على التنمية. فالأسواق تؤدي دوراً مهماً في تخصيص الموارد. بيد أنَّ غياب الآليات التنظيمية الملائمة يمكن أن يؤدي إلى حالات إخفاق في الأسواق تشمل سوء استعمال السلطة الاحتكارية، والعوامل السلبية الخارجية، وانعدام المساواة. أما دور الدول، فيتمثَّل في تصحيح العيوب التي تعتري الأسواق، وإنشاء إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي مواتٍ، وتقديم حوافز مناسبة للفاعلين في الأسواق تجعلهم يساهمون بقدر أكبر من الفعالية في تحقيق التنمية المستدامة. ويدعم التعاون التقني الذي يتيحه الأونكتاد البلدان النامية في زيادة الكفاءة الاقتصادية وتعزيز حسن التسيير. وهو يساعد بوجهٍ خاص في وضع الأنظمة الداعمة للمنافسة، وتيسير التجارة والأعمال عن طريق إزالة الحواجز المانعة للمنافسة والاستثمار، وتعميم مراعاة منظور الاستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية، وتشجيع الممارسات الفضلى بشأن التقارير التي تقدمها الشركات عن الاستدامة، وتعزيز القدرات الإحصائية التي تتيح إعداد سياسات اقتصادية رشيدة.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

عمليات استعراض النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

تبادل أفضل الممارسات بالنسبة للبلدان النامية

السياق العالمي

المنافسة عامل أساسي لتحقيق النجاح في اقتصادات السوق كافة. فهي تزيد جاذبية البلد المعني كموقع لمزاولة الأعمال التجارية، وتعزز الكفاءة الاقتصادية، وتزيد الإنتاجية، وتنهض بالابتكار والنمو الاقتصادي. وتوفر الأسواق التنافسية طائفة واسعة من المنتجات بأسعار منخفضة وجودة عالية، بما يحقق فوائد كثيرة للمستهلكين. ولا يمكن أن يحقق تحرير المبادلات التجارية إمكاناته الكاملة في ظل تواصل الممارسات المانعة للمنافسة بين الشركات الخاصة، التي تضع عقبات تعرقل النفاذ إلى الأسواق وتفضي إلى ارتفاع مستوى تركّز الأسواق وممارسات قد تنطوي على سلوكيات تعسفية. ولذلك، لا بد من أن تُقيِّم جميع البلدان قوانينها وسياساتها بشأن المنافسة وتزيدها فعاليتها، عند الاقتضاء.

ومنذ عام 2005، يدعم الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عملية تتمثل في إجراء استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة في هذه البلدان. ويكفل المنظور الإنمائي الفريد الذي يعتمده الأونكتاد والخبرة التي اكتسبها في العمل مع سلطات المنافسة في جميع أنحاء العالم أن تركِّز عملية استعراض النظراء الطوعية على تحسين قوانين وسياسات المنافسة على نحو يعزِّز التنافسية، ويلبي احتياجات البلدان الإنمائية، ويتيح التصدي للتحديات الاقتصادية الحالية.

وتؤدي قوانين وسياسات حماية المستهلك دوراً مهماً يسمح بتزويد المستهلكين بمعلومات وافية وتوفير الحماية الكافية لهم من الممارسات التجارية الاحتيالية وغير المنصفة، ويتيح للمستهلكين سبل الانتصاف الملائمة إن غُرِّر بهم. واستعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك هي ممارسة عالمية جديدة استُحدثت بموجب تكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 186/70؛ ولا يوجد أي عملية أخرى من هذا النوع على الصعيد الدولي في مجال حماية المستهلك.

ويساعد الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال عملية استعراض النظراء الطوعية لسياستها وقوانينها المتعلقة بحماية المستهلك منذ عام 2016. وتهدف عمليات الاستعراض هذه إلى تحسين قوانين حماية المستهلك وإنفاذها، وتمكين البلدان من مواجهة التحديات الحالية في توفير الحماية الفعالة للمستهلكين، وإذكاء وعي أصحاب المصلحة المعنيين بأهمية ثقافة حماية المستهلك.

كيف يعمل البرنامج؟

تتيح عمليات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك الفرصة للبلدان النامية لتقارن أُطرها التشريعية بأفضل الممارسات الدولية. وهي تتيح الفرصة أيضاً للبلدان المستعرَضة لإجراء تقييم ذاتي لأدائها في إنفاذ القوانين والسياسات. وتُجرى عمليات الاستعراض باتباع منهجية تقييم تقوم على التفاعل بين النظراء وتحث على تقاسم المعرفة والفهم المشترك بين سلطات المنافسة ووكالات حماية المستهلك على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال العلاقات الرسمية والشبكات غير الرسمية، وتشجِّع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

وتُحدِّد عمليات الاستعراض التغييرات القانونية والإدارية والإجرائية الرئيسية التي قد تكون ضرورية لتحقيق الكفاءة القصوى في أداء أُطر المنافسة وحماية المستهلك. وهي تبيِّن المعيقات الخاصة بالبلد المعني، ومن بينها المشاكل السياسية والاقتصادية التي تَحُد من إنفاذ القوانين المعنية بشكل فعال. وتُتخذ عمليات الاستعراض أساساً للفحص الذي يجريه النظراء أثناء الاجتماعات السنوية لأفرقة الخبراء الحكومية الدولية بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.

وتُتيح عمليات الاستعراض أيضاً الفرصة لكي يستفيد البلد المستعرَض من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يوفّرها الأونكتاد لدى تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض. ومتى اقتضت الحاجة، يُدعى الشركاء الإنمائيون للانضمام إلى الجهود المبذولة لتنفيذ مشروع المساعدة التقنية وبناء القدرات المعني. ومن الأهمية بمكان أن يتولى البلد المستعرَض مقاليد الأمور على الصعيد الوطني لضمان استدامة عملية استعراض النظراء.

النتائج والآثار في عجالة

تُظهر عمليات تقييم القدرة التنافسية على الصعيد العالمي التي يجريها سنوياً المنتدى الاقتصادي العالمي أنَّ مناخ المنافسة قد تحسَّن في 10 بلدان عقب عمليات استعراض النظراء التي يُيسِّرها الأونكتاد، وهو مؤشر يدل على مساهمات الأونكتاد في قوانين وسياسات المنافسة.

واستُخدِمت تقارير عمليات استعراض النظراء لتعديل القوانين (في مستوى مشاريع القوانين) ولأغراض الترويج، وفي وضع برنامج جديد لتدريب الموظفين. وكشف تقييم خارجي لعمليات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة أُنجز في عام 2015، أن فوائد عمليات الاستعراض كثيرة، حيث إنها تُفرز توصيات عملية ذات جودة عالية تقترن بخرائط طريق واضحة لاتباعها من قبل الأعضاء، وتعزز فوائد وآثار العمل الذي تقوم به الوكالات، وتسهم في إذكاء الوعي في صفوف أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدَيْن الوطني والدولي. وأفاد جميع المشاركين الذين أجابوا على الاستبيان أن المساعدة التقنية الرفيعة المستوى التي يوفرها الأونكتاد هي واحد من الأسباب الرئيسية التي تجعلها تقبل الخضوع لعملية استعراض النظراء.

عمليات استعراض النظراء الطوعية المنجَزة في 2019

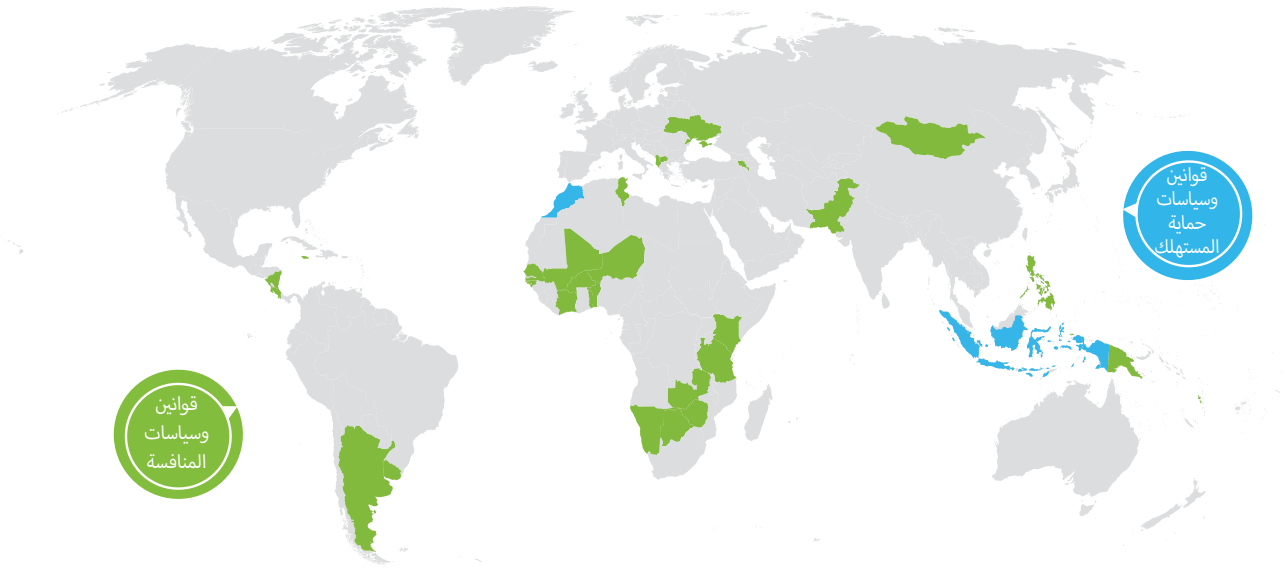

موجز النقاط الرئيسية

عُقد في أعقاب أول عملية استعراض نظراء يسّرها الأونكتاد وشملت قانون وسياسة حماية المستهلك في المغرب (2018) اجتماعٌ إعلامي في الرباط دام يومين وشهد مشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وكانت حكومة المغرب وقتئذ قد عدّلت تشريعها وفقاً للتوصيات الواردة في التقرير، وهو ما يدل على إسهام هذه العملية في تحسين حماية المستهلك في البلد ويقدّم مثالاً جيداً فريداً من نوعه في المنطقة.

عُقد في أعقاب عملية استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا (2018) اجتماعٌ إعلامي في غابرون شارك فيه أصحاب المصلحة المعنيون، بمن في ذلك ممثلون عن وزارة الاستثمار والتجارة والصناعة. وتدرس حكومة بوتسوانا حالياً سبل وضع خريطة طريق لجمع وظيفتي المنافسة وحماية المستهلك ووضعهما تحت إشراف هيئة واحدة وفقاً للتوصية المنبثقة من عملية استعراض النظراء الطوعي. وأكدت عملية استعراض النظراء أن الحكومة، التي تسعى لاتخاذ تدابير تهدف إلى توفير التكاليف، تعتزم تعزيز سلطة المنافسة بتكليفها بمهام حماية المستهلك، بدلاً من إنشاء مؤسسة جديدة تُعنى بهذه القضايا.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: قوانين وسياسات المنافسة، منذ عام 2005؛ وقوانين وسياسات حماية المستهلك، منذ عام 2016.

الاستعراضات كل سنة: 2 (استعراض واحد بشأن قوانين وسياسات المنافسة، واعتباراً من 2018، استعراض آخر بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك).

استعراضات النظراء المنجزة: قوانين وسياسات المنافسة: 24 (تشمل استعراضاً شمل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وبنن، والسنغال؛ واستعراضاً ثلاثي الأطراف لكل من زامبيا، وزمبابوي، وجمهورية تنزانيا المتحدة).

قوانين وسياسات حماية المستهلك: 2 (المغرب وإندونيسيا).

البلدان أو المنظمات الإقليمية التي تلقت المساعدة: قوانين وسياسات المنافسة: 25 بلداً، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وقوانين وسياسات حماية المستهلك: بلدان.

الاستعراضات المقبلة: قوانين وسياسات المنافسة: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وقوانين وسياسات حماية المستهلك: بيرو.

الموقع الشبكي: unctad.org/competition/peer-reviews

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:

مباشرةً: 8 و10

بطريقة غير مباشرة: 9 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014-2019)

السويد، وسويسرا، ولكسمبرغ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومركز التجارة الدولية، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك

زيادة كفاءة الأسواق ورفاه المستهلكين

السياق العالمي

تتكامل سياسات المنافسة وحماية المستهلك مع السياسات التجارية والصناعية وتشكل أدوات مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وفي سياق الاقتصاد العالمي الراهن، الذي يتميز بدرجة عالية من التركز في الأسواق، تزداد سياسات المنافسة أهميةً من حيث إنها تسهم في تهيئة بيئة مواتية للأعمال وتتيح فرصاً للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي الوقت نفسه تكفل للمستهلكين خيارات أوسع وأسعاراً أدنى ومنتجات ذات جودة. وفي جانب الطلب، يحتاج المستهلكون إلى أن تكون حقوقهم محمية وأن تتاح لهم سبل يسهل الوصول إليها من أجل حل المنازعات والحصول على الجبر، ولا سيما في سياق الاقتصاد الرقمي.

وقد اكتسب الأونكتاد خبرة واسعة في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، لا سيما أنه يُعنى بهذه القضايا منذ الثمانينات من القرن الماضي. والأونكتاد هو الوديع لمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتُمدت في عام 1980، والتي تمثل الصك الوحيد المتفق عليه اتفاقاً دولياً الذي يتضمن توصيات بمراقبة الممارسات المانعة للمنافسة ويوفر إطاراً للتعاون الدولي وتبادل الممارسات الفضلى، ويقرّ في الوقت نفسه بالبعد الإنمائي لقوانين وسياسات المنافسة. والأونكتاد هو الوديع أيضاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك التي اعتُمدت في عام 1985 ونُقِّحت في عام 1999 ثم في عام 2015 والتي أثرت إلى حد بعيد في صياغة وتحديث قوانين حماية المستهلك في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ويساعد الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتماد أو تنقيح سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن الأطر الإقليمية، لضمان مواءمة تلك القوانين والسياسات والأطر مع الممارسات الدولية الفضلى. وحتى عام 2018، كان نحو 140 دولةً عضواً قد اعتمدت أطراً للمنافسة، بما فيها عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء العالم، وذلك إلى جانب عدة منظمات اقتصادية إقليمية تضم بين أعضائها بلداناً متقدمة ونامية (ومنها على سبيل المثال، رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا).

كيف يعمل البرنامج؟

يساهم الأونكتاد في تعزيز نُظم المنافسة وحماية المستهلك في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال ما يلي:

- إعداد أُطر السياسات والأطر التشريعية والمؤسسية وتحسينها؛
- صياغة تشريعات المنافسة وحماية المستهلك المكيَّفة للتصدي للتحديات الحالية ومواءمتها مع الأطر الإقليمية؛
- إنشاء الأطر المؤسسية من أجل الإنفاذ الفعال للقوانين وضماناً لحسن الأداء؛
- بناء القدرات البشرية بالاستعانة ببرامج التدريب الموجهة إلى سلطات المنافسة وحماية المستهلك، وموظفي الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية القطاعية، وممثلي منظمات الشركات التجارية ومنظمات حماية المستهلك، وموظفي القضاء؛
- إعداد المناهج الدراسية للجامعات لتقديم دورات عن المنافسة وحماية المستهلك؛
- إقامة روابط بين الوكالات من خلال زيارات دراسية يقوم بها خبراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدٍ سواء.

ويُعِدّ الأونكتاد أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المستفيدة ويستخدم نهج أصحاب المصلحة المتعددين لنشر ثقافة المنافسة وحماية المستهلك وإذكاء الوعي في صفوف المستهلكين وشركات الأعمال. ويقدم الأونكتاد الدعم للمؤسسات المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين لبناء القدرات المؤسسية والبشرية في مجال تنفيذ تشريعات المنافسة وحماية المستهلك.

النتائج والآثار في عجالة

حقق الأونكتاد النتائج التالية في البلدان المشمولة ببرامجه للمساعدة التقنية وبناء القدرات:

- تحسين تشريعات المنافسة وحماية المستهلك من أجل التصدي للتحديات الراهنة؛
- تعزيز القدرات البشرية في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك؛
- تحسين الهيكل والتنظيم المؤسسيْن لتعزيز إنفاذ القوانين بفعالية وكفاءة؛
- تعزيز ثقافة المنافسة وحماية المستهلك من خلال أنشطة الترويج والتوعية.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

سياسات وأطر المنافسة وحماية المستهلك (حتى عام 2019)

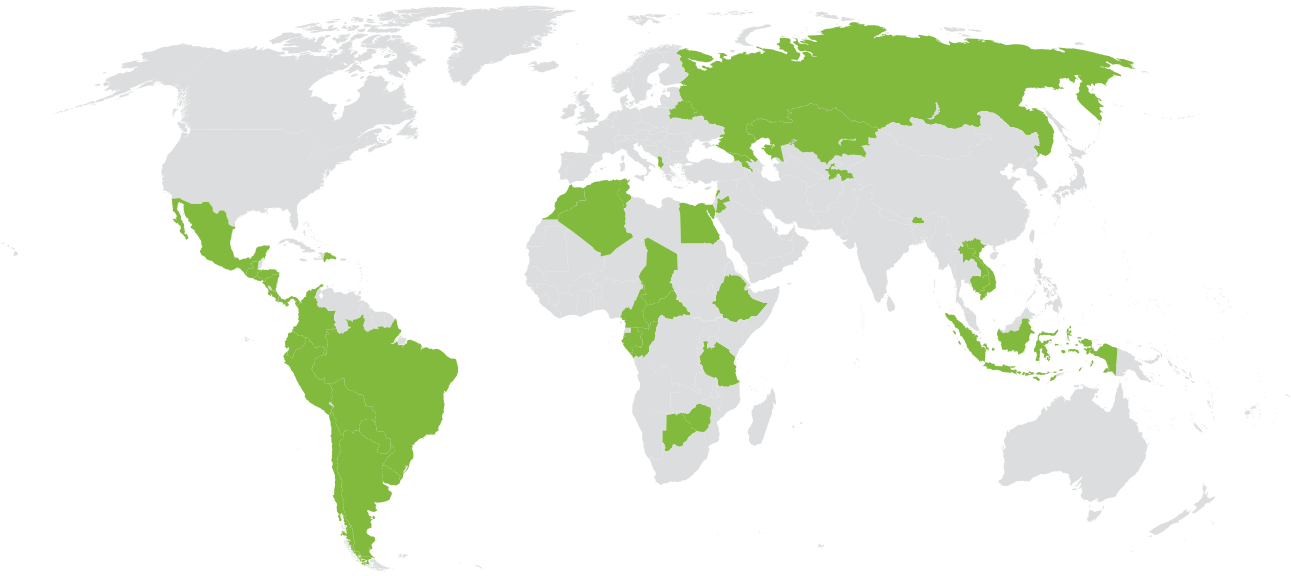

وللأونكتاد سجل حافل بالإنجازات في مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها لاعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وعلى سبيل المثال، أدى الأونكتاد دوراً مهماً في اعتماد حكومة بيرو لقانون مراقبة عمليات الاندماج في الفترة الأخيرة. فقد استغرقت مناقشة موضوع مراقبة عمليات الاندماج في بيرو أكثر من 20 عاماً بسبب المعارضة التي لقيها المشروع من قطاع اقتصادي هام في البلد. وانطلق الأونكتاد في العمل من أجل التوعية بمشروع القانون بشأن مراقبة عمليات الاندماج في بيرو وإعداد هذا المشروع في آذار/مارس 2017، واعتُمد القانون في نهاية المطاف في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ففي أفريقيا الوسطى، عمل الأونكتاد على إصلاح اللوائح التنظيمية المتعلقة بالمنافسة وإنشاء إطار تشريعي لحماية المستهلك من تموز/يوليه 2017 حتى تموز/يوليه 2019. وقد أتى هذا العمل أكله، حيث إن مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا اعتمد في آذار/مارس 2019 لائحة جديدة بشأن المنافسة وتوجيهاً يلزم الدول الأعضاء بالتنسيق فيما بينها من أجل اعتماد قواعد داخلية تنظم المجالات المتصلة بحماية المستهلك. وخلال الفترة نفسها، عمل الأونكتاد على صياغة لائحة تنظيمية بشأن المنافسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتمدها أيضاً البرلمان الوطني في حزيران/يونيه 2018.

ويقدم *دليل الأونكتاد بشأن حماية المستهلك* أمثلة محددة على الكيفية التي يمكن بها تثقيف المستهلكين وتوعيتهم بشكل فعال فيما يتعلق بمسائل بالغة الأهمية تهم التوسيم والإعلان. وقد استفاد 1 500 موظف في الخدمة المدنية من دورة الأونكتاد التدريبية بشأن تثقيف المستهلكين وإسداء المشورة لشركات الأعمال، ما أدى على إطلاق مبادرات جديدة تتعلق بالاستهلاك المستدام، من قبيل الدورات التدريبية الأرجنتينية على الإنترنت للتصدي للفاقد الغذائي، و"مدونتي الخضراء" التي صدرت في شيلي بشأن المنتجات الاستهلاكية المستدامة.

ومكَّن التنفيذ الفعَّال لبرامج المساعدة التقنية وبناء القدرات الأونكتاد من إقامة علاقات تعاون وعمل جيدة مع وكالات المنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء. وازدادت شبكة الأونكتاد مع هذه الوكالات متانة بفضل الاجتماعات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة التي تُعقد منذ عام 1998، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، التي تُعقد منذ عام 2016.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق

تاريخ البدء: 2003

الأنشطة (2017–2019): برامج إقليمية – أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ ومشاريع وطنية – أثيوبيا، وبوتان، وبيلاروس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وكابو فيردي.

البلدان أو المنظمات الإقليمية التي تلقت المساعدة: 44 بلداً، ولجنة إقليمية واحدة (اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية)

عدد الأشخاص الذين استفادوا من التدريب: 632 (2018)

الموقع الشبكي: unctad.org/competition

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و9 و10 و12 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

السويد، وسويسرا، ولكسمبرغ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

تيسير الأعمال التجارية

تبسيط البيئة التنظيمية لتحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار والتجارة

السياق العالمي

يقلِّل تيسير الأعمال التجارية بتبسيط الإجراءات الإدارية الطابع غير الرسمي، ويُحد من الفساد، ويُمكِّن صغار رواد الأعمال، ويزيل الحواجز البيروقراطية التي تعيق التجارة والاستثمار، ويزيد الإيرادات الحكومية، معززاً بذلك إنشاء الشركات وتشغيلها. ويزيد أيضاً القدرة التنافسية، ويساهم في النمو الاقتصادي في نهاية المطاف. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنَّ تكاليف المعاملات الإدارية والإجرائية، بخلاف التكاليف الجمركية، تمثل بين 3 و6 في المائة من قيمة السلع المتداولة في التجارة الدولية. ولذلك، ثمة فرص متاحة لتقليل تكاليف المعاملات وزيادة القدرة التنافسية.

ويهدف برنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية إلى اغتنام هذه الفرص، وهو يقدِّم سلسلة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفعالة، ومنهجيات تفاعلية لتوضيح الإجراءات وتبسيطها. وتشكِّل هذه الأدوات والمنهجيات، عند تطبيقها تعاقبياً، برنامجاً متكاملاً لتحديث الإدارة العامة. ويتيح البرنامج حلقة وصل للتعاون بين الشُّعب والوكالات لزيادة الاتساق والأثر على الصعيد القطري.

كيف يساعد البرنامج على تحسين بيئة الأعمال التجارية؟

يُقدِّم برنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية منهجية تُمكِّن من تبسيط الإجراءات دون تغيير القواعد التنظيمية. ويسعى البرنامج الذي يركِّز على تبسيط الإجراءات الإدارية، وهو الجانب الرئيسي الذي يتعرض له المستخدمون، لتحقيق نتائج سريعة وقابلة للقياس، وهو يتألف من ثلاثة مكوِّنات متعاقبة هي القواعد التنظيمية الإلكترونية، وعمليات التبسيط الإلكترونية، وعمليات التسجيل الإلكترونية. وتُعدُّ هذه الأدوات بناءً على طلب الحكومات المستفيدة.

ويُمثِّل نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية حلاً ميسوراً جاهزاً للاستعمال تستعين به الحكومات في توضيح الإجراءات الإدارية وترويجها على الإنترنت. ويُبيِّن النظام الإجراءات الإدارية خطوة فخطوة من وجهة نظر المستعمل. ويُقدِّم عن كل خطوة البيانات التالية: بيانات الاتصال (الهيئة، والمكتب، والشخص المسؤول) والنتيجة المتوقع تحقيقها من الخطوة، والوثائق المطلوبة، والتكلفة، والمدة، والمستندات القانونية، وكيفية إيداع الشكوى. وبالاستعانة ببوابة القواعد التنظيمية الإلكترونية، يُمكِن توضيح جميع أنواع الإجراءات الإدارية، مثل إنشاء الشركات، ودفع الضرائب، والاستيراد والتصدير.

وبعد أن تُوضَّح الإجراءات، يسهل تبسيطها بعقد مقارنة بين الممارسة والقانون، وقصر عدد عمليات التفاعل والوثائق على ما هو ضروري وكافٍ منها. وعادة ما تُمكِّن المبادئ العشرة لتبسيط الإجراءات الإدارية – عمليات التبسيط الإلكترونية – الحكومات من تقليل عدد الخطوات والمتطلبات بأكثر من 50 في المائة، دون تغيير القوانين.

وتُحَوسَب الإجراءات المبسَّطة باستخدام نظام الأونكتاد لعمليات التسجيل الإلكترونية، وهو تطبيق عبر الإنترنت أُعِّد لإنشاء نوافذ إلكترونية وحيدة تتيح التسجيل آنياً مع وكالات عامة متعددة.

النتائج والآثار في عجالة

بتحقيق نتائج سريعة وقابلة للقياس، يدعم برنامج تبسيط الأعمال التجارية بشكل ملموس التحول عن اقتصاد غير رسمي إلى اقتصاد ذي طابع رسمي تزداد فيه الشفافية. وهو يُمكِّن أيضاً صغار رواد الأعمال بإزالة الحواجز البيروقراطية غير الضرورية التي تعرقل التجارة والاستثمار.

ويدعم البرنامج الجهود التي تبذلها الحكومات لتحقيق الكفاءة المؤسسية، بما في ذلك زيادة تحصيل إيرادات الضرائب التي يُعاد ضخها لاحقاً في الاقتصاد لدعم القطاعات الابتكارية، مع إيلاء اهتمام خاص لعمل المرأة والشباب.

ونُفِّذ البرنامج في 40 بلداً. وأُعِّد أكثر من 70 نظاماً من النظم الحكومية المفتوحة المصدر التي تجعل المستخدم محوراً لها لتوضيح الإجراءات الإدارية، وتبسيطها، وأتمتتها، تسهيلاً للعمليات التجارية، وتخفيفاً من وطأة الأعباء التنظيمية. وترد أدناه بضعة أمثلة حديثة العهد:

- بسَّط العراق الوقت إجراءات تأسيس الشركات بنسبة تزيد على 60 في المائة بتنفيذ بنظام القواعد التنظيمية الإلكترونية. وقبل ذلك، كانت هذه العملية تشمل 35 خطوة مادية، و47 وثيقة. وبعد توضيح الإجراءات باعتماد نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية، تمكنت الوكالات المعنية من دمج الخطوات وألغت الوثائق غير الضرورية، فأبقت على 14 خطوة و21 وثيقة. ورسمت أيضاً هدفاً جديداً لتنفيذ نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية وأتمتة عملية تسجيل الشركات بحلول منتصف عام 2020.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

نظم تيسير الأعمال التجارية التي نُفِّذت في عام 2019

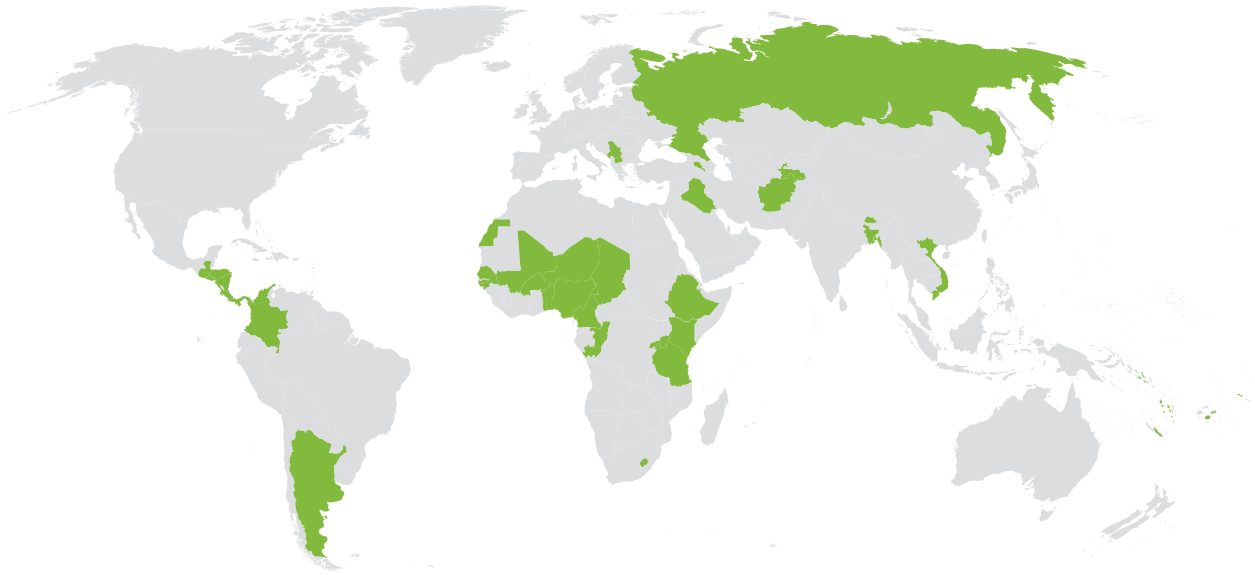

- وارتقت ليسوتو 35 درجة في مؤشر إحداث الشركات الوارد في تقرير البنك الدولي بشأن ممارسة الأعمال التجارية الصادر في عام 2020، وذلك بعد أتمتة إجراء الحصول على التراخيص التجارية باعتماد نظام عمليات التسجيل الإلكترونية؛
- أضفى الكاميرون الطابع الرسمي على أكثر من 24 000 عملاً تجارياً في عامين، مستعيناً في ذلك بنظام عمليات التسجيل الإلكترونية. وقد أُقيم هذا النظام في ثلاث مناطق هي دوالا، وغاروا، وياوندي، وأدى إلى تخفيض عدد الخطوات والمتطلبات والوقت اللازم للمعالجة بأكثر من 70 في المائة؛
- استكملت السلفادور عملية أتمتة جميع إجراءات تسجيل الشركات وفرادى التجار. وتُقدِّم الآن ثماني مؤسسات خدماتها على الإنترنت عبر نظام عمليات التسجيل الإلكترونية، وبوسع الأعمال التجارية استكمال إجراءات التسجيل الإلزامي في أقل من ثلاثة أيام. وفي عام 2018، أُنشئت بوابة *miempresa.gov.sv* كنافذة وحيدة لتسجيل الشركات في السلفادور، ما أدى إلى زيادة بنسبة 822 في المائة في عدد الشركات التي قامت بإجراءات التسجيل على الإنترنت. وبادر 052 1 من دافعي الضرائب الجدد إلى تسجيل أنفسهم كجهات مشمولة بدفع ضريبة القيمة المضافة. وإذا افترضنا أن متوسط المبلغ الشهري لتسديد ضريبة القيمة المضافة هو 100 دولار، فإن دافعي الضرائب الجدد سيساهمون سنوياً بمبلغ إضافي في ميزانية الدولة بما قيمته 1,2 مليون دولار؛
- انضمت أرمينيا، والحبل الأسود، والعراق، وليسوتو رسمياً إلى البوابة العالمية لتسجيل الشركات، *GER.co*. وبوابة *GER.co*، الحاصلة على أفضل تصنيف بعشر نقاط على 10، هي مبادرة مشتركة بين الأونكتاد، وشبكة مؤسسة كوفمان العالمية لريادة الأعمال، ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وتتيح البوابة النفاذ المباشر إلى المواقع الشبكية الرسمية لتسجيل الأعمال التجارية على نطاق العالم وتُقيِّم مدى سهولة استخدامها.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

اتاريخ البدء: 2005
عدد البلدان المتلقية للمساعدة كل سنة: 6 (في المتوسط)
التغطية: 64 قواعد تنظيمية إلكترونية، و5 عمليات تسجيل إلكترونية في أكثر من 40 بلداً.
الموقع الشبكي: unctad.org/Business-Facilitation

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و16
بطريقة غير مباشرة: 1 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

تمويل ذاتي من بعض البلدان المستعمِلة، وأستراليا، وألمانيا، وسويسرا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومركز الاستثمار في تنزانيا [جمهورية – المتحدة]، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

تيسير التجارة

جعل التجارة أيسر وأسرع

السياق العالمي

ظهر تيسير التجارة كأداة مهمة من أدوات السياسة التجارية في بيئة دولية تنخفض فيها التعريفات الجمركية والحصص بحيث لم تعد تشكل عقبة أمام التجارة. **ويكمُن الهدف الرئيسي من تيسير التجارة في تقليل أوجه التعقيد وخفض التكاليف المقترنة بالإجراءات والضوابط الحدودية المرهقة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ضوابط الامتثال الفعالة.** وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنَّ الشحنات قد تتأخر بنسبة تصل إلى 75 في المائة بسبب العقبات الإدارية الناشئة عن الإجراءات الحدودية المرهقة.ويُمثِّل اتفاق تيسير التجارة الذي أعدَّته منظمة التجارة العالمية وأصبح نافذاً في 22 شباط/فبراير 2017 إنجازاً دولياً رئيسياً. وهو يهدف إلى تخفيض تكاليف المعاملات التجارية، وتخفيف وطأة الحواجز البيروقراطية، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي للسلع التجارية عبر الحدود لجعل التجارة أسهل وأسرع وأقل تكلفة. وتكتسي مواءمة القواعد الوطنية والإقليمية مع اتفاق تيسير التجارة المتعدد الأطراف أهمية بالغة في تحقيق مزيد من التكامل التجاري. **وتسهيلاً لتنفيذ الالتزامات التقنية والمؤسسية الناشئة عن اتفاق تيسير التجارة، يساعد الأونكتاد البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، بطائفة من الأنشطة على النحو التالي: إعداد عمليات تقييم الاحتياجات، وتقديم المساعدة في إجراءات التصديق، والتصنيف، والإخطار عن الخطط الوطنية لتنفيذ تيسير التجارة؛ وإعداد خطط المشاريع؛ وإسداء المشورة للجان الوطنية لتيسير التجارة؛ ورصد مبادرات تيسير التجارة وتقييمها؛ وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية بشأن إصلاحات تيسير التجارة؛ والمساعدة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة.**

كيف يعمل البرنامج؟

يهدف برنامج الأونكتاد لتيسير التجارة، في نهاية المطاف، إلى تعزيز عمليات تيسير التجارة والنهوض بالقدرة التنافسية للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. **ويهدف البرنامج إلى النهوض بتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة في البلدان النامية، بما يعزز قدرتها على امتثال القواعد والمعايير الدولية والإقليمية المتصلة بتيسير التجارة، بما في ذلك الالتزامات المقطوعة في إطار منظمة التجارة العالمية.**

ويتمثل أحد مجالات تركيز البرنامج في تعزيز قدرة اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة على صنع القرار والنهوض بمهاراتها في مجال التنفيذ حتى تتمكن من إنجاز ولايتها. ويوفِّر الأونكتاد برنامجاً للتدريب المهني المكثف موجهاً لأمانة اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة ولأعضائها، هو برنامج التمكين للجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة. ويكمُن هدف البرنامج الرئيسي في مساعدة هذه اللجان على تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة بشكلٍ منسق، ومن بينها أحكام اتفاق تيسير التجارة، وإكساب هذه اللجان القدرة على رصد التنفيذ. ولأغراض التصديق على الاتفاق وتنفيذه، يشمل الدعم الذي يقدمه الأونكتاد تقييم الاحتياجات من المساعدة التقنية، وإعداد تصنيف لأحكام الاتفاق، وتوفير تدريب معدّ خصيصاً لتلبية الاحتياجات في مجالات تيسير التجارة والعبور والنقل، والخدمات الاستشارية بشأن التصديق على الاتفاق، والمساعدة في إنشاء اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة وتمكينها من أداء مهامها بطريقة مستدامة.

ويساعد برنامج الأونكتاد لتيسير التجارة أيضاً البلدان النامية في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، ومن ذلك على سبيل المثال: إنشاء إطار قانوني ينظّم النوافذ الوحيدة المتصلة بالتجارة، أو تبسيط الإجراءات المتصلة بالتجارة، أو تدريب المنسقين الوطنيين المعنيين بإجراءات العبور، أو دعم المبادرات الإقليمية لتيسير التجارة. ويكمن نجاح البرنامج في التعاون المتين ليس فقط مع الشركاء الخارجيين، من قبيل منظمة الجمارك العالمية ومركز التجارة الدولية، وإنما أيضاً مع خبراء آخرين داخل الأونكتاد الذين يعملون في مفترق الطرق بين تيسير التجارة وأتمتة الجمارك أو التجارة الرقمية أو التدابير غير التعريفية.

النتائج والآثار في عجالة

اكتشِف النتائج التي حققها برنامج التمكين الذي وضعه الأونكتاد في دقيقتين فقط، بمشاهدة هذا الفيديو: youtube.com/watch?v=Jh4-ukGQrxc. منذ عام 2016، مكّن الأونكتاد 27 بلداً من مختلف أنحاء العالم، معظمها في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

ونظم الأونكتاد أكثر من 60 مناسبة في إطار برنامج التمكين ودرّب أكثر من 2 000 من أصحاب المصلحة المعنيين بتيسير التجارة (40 في المائة من النساء). ولا يقتصر الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة على التدريب فحسب، بل يدعم البلدان أيضاً في تحقيق نتائج عديدة، بينها ما يتعلق باختصاصات اللجان وخطط عملها، وخرائط طريق متعددة السنوات تتعلق بتيسير التجارة، وأعمال التصنيف وإخطار لجنة تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والمساعدة على إعداد الوثائق التشريعية، وصياغة مقترحات تتعلق بمشاريع إصلاح إجراءات تيسير التجارة، واستراتيجيات نقل المعارف.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز حسن التسيير

برنامج الأونكتاد للتمكين في أفريقيا

لصالح اللجان الوطنية لتيسير التجارة

تحديث، كانون الأول/ديسمبر 2019

- برنامج تمكين استُكمل تنفيذه
- برنامج تمكين يجري تنفيذه
- برنامج تمكين ينطلق في عام 2020
- الدعم المقدَّم سابقاً وحاضراً للجان الوطنية لتيسير التجارة خارج إطار برنامج التمكين

بعض الأمثلة على مدى تأثير البرنامج

%94 من المستفيدين يتفقون تماماً على أن البرنامج ساهم في تحسين معرفتهم في مجال تيسير التجارة أو يميلون إلى تأكيد ذلك.

%92 من المستفيدين يعتزمون تطبيق المعارف المكتسبة في إطار أعمالهم اليومية

%86 من المستفيدين يؤكدون أنهم يشعرون في الوقت الراهن بأنهم في وضع أفضل يؤهلهم لأداء دورهم كأعضاء في اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة بالمقارنة مع ما كانوا عليه قبل المشاركة في حلقة العمل

ماذا يقولون عنا؟

إن المعارف التي تقاسمها الخبراء المستشارون شجّعت كثيراً التعاون بين المؤسسات في نيجيريا من أجل النهوض بالتجارة وتقليص الوقت الذي تستغرقه عمليات الاستيراد والتصدير وتخفيض التكاليف المرتبطة بها.

لقد قطعتُ أشواطاً طويلة، وإنها فعلاً تجربة فريدة سأستفيد منها كثيراً في المستقبل.

تعلمتُ كثيراً بفضل هذا البرنامج. واليوم، تغيّرت رؤيتي لمسألة تيسير التجارة. وتعمق فهمي لكل ما يمكن أن يفعله السودان وأصبحتُ أدرك مدى أهمية مراعاة تيسير التجارة في سياساته الإنمائية.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 2012
البلدان التي تلقت المساعدة: أكثر من 80 بلداً
البرامج الجاري تنفيذها:
برنامج التمكين للجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة في 15 بلداً من البلدان النامية، بينها 5 بلدان من أقل البلدان نمواً
دعم اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة في 15 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية
دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تيسير التجارة
دعم عملية إنشاء إطار قانوني ينظّم النافذة الوحيدة في جامايكا
الموقع الشبكي: unctad.org/tf

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 10 و16
بطريقة غير مباشرة: 17

المانحون/مصدر التمويل (2014-2019)

أستراليا، وألمانيا، والسويد، والصين، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

النظام الآلي للبيانات الجمركية

تبسيط إدارة الجمارك

السياق العالمي

تُشكِّل أوقات الانتظار الطويلة في الحدود، والرسوم غير الملائمة، والإجراءات المرهقة عقبات كأداء تعرقل التجارة وتؤثر سلباً في الاستثمار والعمالة. ويُمثِّل وجود إدارة جمارك تعمل بكفاءة وفعالية عاملاً أساسياً لتحقيق الرخاء في كل البلدان. فإدارة من هذا القبيل تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني من عدة وجوه: بتحصيل الإيرادات؛ ومساعدة الحكومة في تنشيط التجارة عبر الحدود؛ ومكافحة التهريب والإتجار غير المشروع في السلع المحظورة والممنوعة؛ فضلاً عن أنَّها تتيح معلومات إحصائية عن المعاملات التجارية الأجنبية الضرورية للتخطيط الاقتصادي، وتشجِّع التجارة الدولية. ويُمكِّن حساب الرسوم آلياً من تسريع عملية التخليص الجمركي وتبسيطها ويزيد إيرادات الدولة.

ويمثِّل نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية نظاماً لإدارة الجمارك يُستعان فيه بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويُبتغى منه إصلاح عمليات التخليص الجمركي في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط. وهو يُحوسِب الإجراءات ويُبسِّطها. ويؤثر هذا النظام في التجارة الإلكترونية وفي المعاملات الحكومية الإلكترونية تأثيراً شديداً، جاعلاً التجارة الدولية أيسر، وأقل تكلفة، وميسّراً نفاذ شركات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. وفي عدد متزايد من البلدان، يُشكِّل النظام الآلي للبيانات الجمركية النظام الرئيسي لإنشاء نافذة وحيدة للتجارة الدولية، وبوابات للمبادلات التجارية، ويتيح الإمكانية للتدريب على إدارة الموانئ وتنفيذ أساليب إدارة نقاط العبور والممرات.

كيف يمكن تحسين الإجراءات الجمركية؟

يُركَّب نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية بناءً على طلب الحكومات، ويُكيَّف حسب الخصائص الوطنية لنظم الجمارك في كل بلد، والتعريفات والقوانين الجمركية الوطنية.

ويُنفَّذ برنامج نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية في ثلاث مراحل. وتُحدِّد مرحلة **الإعداد** المجالات التي ينبغي إصلاحها، مثل تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، ومواءمة الاستمارات مع المعايير الدولية، وتحديث قوانين الجمارك الوطنية.

وخلال مرحلة **التنفيذ**، يُهيَّأ النظام الآلي للبيانات الجمركية بحيث يتضمن الخصائص الوطنية، أي ترميز التعريفات الجمركية، واللوائح التنظيمية، والقوانين المتعلقة بها، وإدخال بيانات جداول التحكم، وإعداد نُظم التثمين الجمركي. وتقترن هذه المرحلة ببرنامج واسع النطاق للتدريب وبناء القدرات يُبتغى منه نقل المهارات والدراية العملية.

وفي مرحلة **بدء العمل** بهذا النظام، تُزوَّد مختلف المواقع الوطنية بالمهارات البشرية، والتقنية، واللوجستية التي تتيح تنفيذ مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية وإدارته بشكلٍ مستقل.

وبفضل مجموعة برمجيات النظام الآلي للبيانات الجمركية *"فإن ما يمكن قياسه، يمكن إنجازه"* (ت. بيترس) و*"ما يمكن قياسه، يمكن إدارته"* (ب. دروكر). وتُمثِّل وحدة جديدة في هذا النظام، هي نظام قياس الأداء، أداة تمكِّن إدارة الجمارك من قياس أدائها بتوفير الرسوم البيانية الدينامية، والأشكال البيانية، والجداول المستمدة من معلومات حقيقية ودقيقة عن جميع عمليات الجمارك، فيُتاح بذلك للإدارة أن تكتشف الممارسات غير الفعالة فتزيد كفاءتها.

النتائج والآثار في عجالة

- في *أفغانستان*، يغطي النظام الآلي للبيانات الجمركية أكثر من 95 في المائة من التجارة الدولية للبلد، ما أدى إلى تحقيق أرباح ضخمة وزيادة الإيرادات الجمركية السنوية لتصل إلى ما يناهز بليون دولار في عام 2017 مقابل 50 مليون دولار فقط في عام 2003. وقد أسفر نشر النظام إلى إعادة تنظيم الجمارك في أفغانستان وتحديثها، حيث أصبحت جميع مكاتب الجمارك تنفذ إجراءات مبسطة ومأمونة.
- أُطلقت مجموعة البرامج الحاسوبية للحدود الإلكترونية التابعة لنظام أستانا1 – (التي تستند إلى النظام الآلي للبيانات الجمركية) في *كازاخستان* في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وأكد وزير المالية للحكومة أن متوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها إجراءات العبور انخفضت أربع مرات عما كانت عليه قبل تنفيذ النظام. فقد بلغ عدد تصاريح العبور التي تم تجهيزها بحلول نهاية عام 2017 أكثر من 140 000 تصريح. ومكّن النظام أيضاً من تبادل البيانات المتعلقة بالعبور مع الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.
- وفي *موريتانيا*، حيث انطلق العمل بالنظام الآلي للبيانات الجمركية في عام 1981، أكد المدير العام للجمارك الموريتانية أن الإيرادات التي حصّلتها السلطات الجمركية ارتفعت بنسبة 15 في المائة في عام 2016 مقارنةً بعام 2015، وذلك على الرغم من الأزمة المالية التي يمر بها البلد.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

مشاريع المساعدة التقنية المتعلقة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، 2019

في عام 2019، استفاد 41 بلداً أفريقياً، و34 بلداً من أقل البلدان نمواً، و21 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية، و27 من الدول الجزرية الصغيرة النامية من الدعم الذي يقدِّمه برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

- وبعد تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية في وكالة الضرائب الوطنية في *أنغولا* ، سجلت الإيرادات الجمركية زيادة بأكثر من 43 في المائة في عام 2018 مقارنة بعام 2017.
- وفي *جامايكا*، أحرزت السلطات الجمركية تقدماً ملحوظاً في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية ASYCUDA World، حيث خطت أشواطاً طويلة في مجال تيسير التجارة بفضل البيئة الإلكترونية الجديدة للتخليص الآلي للسلع المستوردة والمصدَّرة التي تشمل مختلف الوكالات التنظيمية الأخرى الممثَّلة في مركز تفتيش الواردات – الصادرات (مرفق جامع). ومكّن ذلك من زيادة الإيرادات بنسبة 18 في المائة في السنة المالية 2016–2017 ومن الإفراج عن 70 في المائة على الأقل من السلع المنقولة في غضون 24 ساعة بعد تقديم التصريح الجمركي.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 1981
البلدان والمناطق المستفيدة: 121
الأنشطة الجاري تنفيذها: 5–8 مشاريع قيد التفاوض؛ 72 مشروعاً قيد التنفيذ (2018)
البلدان التي تستخدم أحدث إصدار من النظام الآلي للبيانات الجمركية (2019): 83
مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية الجديدة، أو الإضافات الموقَّعَة (2018): 29
الموقع الشبكي: unctad.org/ASYCUDA

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 9 و15 و17
بطريقة غير مباشرة: 1 و6 و8

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

36,2 في المائة من البنك الدولي، و29,8 في المائة من الحكومات المستفيدة، و29,2 في المائة من المنظمات الإقليمية (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا)، و4,8 في المائة من كيانات أخرى (اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، والإطار المتكامل المعزَّز، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي).

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

الإحصاءات

تسخير الأرقام لتحسين التوصيات المتعلقة بالسياسات

السياق العالمي

لا غنى عن المعلومات الإحصائية الموثوق بها، أي الإحصاءات والمؤشرات المستخدمة في تحليل التجارة الدولية والاستثمار والتنمية، من أجل إعداد السياسات والتوصيات الاقتصادية السديدة. وقد تصبح القرارات المتخذة في مضمار السياسات ملزمة لسنوات طويلة للبلدان وهي تسعى جاهدة للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسين مستوى معيشة مواطنيها. ولذلك، يُمكِّن الاطلاع على البحوث العالية الجودة وتحليل السياسات القائم على الأدلة البلدان من اتخاذ قرارات مستنيرة، ووضع سياسات أفضل. وهذا بدوره يشكل عاملاً أساسياً لتعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وتُمثِّل الإحصاءات الجيدة والدقيقة سمة ملازمة لعمل الأونكتاد. فهو يتولى جمع طائفة من المعلومات المستمدة من مصادر وطنية ودولية وإجازتها وتجهيزها. وتغطي معظم سلاسل البيانات الزمنية فترات طويلة تشمل جميع اقتصادات العالم على وجه التقريب ويعود تاريخ بعضها إلى عام 1948. وتتيح وفرة المعلومات تحليل المسائل الناشئة والآنية في سياق الاتجاهات الطويلة الأمد وفي نطاق جغرافي رحب. وحين لا تتوافر البيانات، أو تحدث ثغرة في سلسلة منها، يستخدم الأونكتاد درايته ومنهجيته لإجراء تقديرات. لذا، تتسم إحصاءاته بالاتصال والدقة وحسن التوقيت. ويتقيَّد العمل الإحصائي أيضاً بمبادئ الأمم المتحدة الناظمة للأنشطة الإحصائية الدولية التي كان للأونكتاد باع طويل في إعدادها.

كيف يمكن أن تصبح الإحصاءات أساساً للقرارات المتعلقة بالسياسات؟

يضع برنامج الأونكتاد للإحصاءات أكثر من 150 مؤشراً وسلسلة إحصائية زمنية ضرورية لتحليل التجارة الدولية، والاتجاهات الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمصادر المالية الخارجية، والسكان، وقوة العمل، والسلع الأساسية، واقتصاد المعلومات، والنقل البحري. وفي حالات كثيرة، تُجمَّع إحصاءات الأونكتاد بالاشتراك مع هيئات إحصائية أخرى، أو في إطار تعاون وثيق معها. فعلى سبيل المثال، تُجمَّع الإحصاءات الفصلية والسنوية عن التجارة في الخدمات بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية. ولا يُشكِّل هذا النهج أسلوباً فعالاً لاستخدام الموارد فحسب، بل ويكفل أيضاً تحقيق نتائج متجانسة وقابلة للمقارنة.

وعلى الصعيد العملي، يُمثِّل التمكُّن من استخدام البيانات عنصراً أساسياً في إجراء البحوث والتحليلات التي يُعوَّل عليها في وضع السياسات. وتحتفظ قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (UNCTADstat) ببيانات عن جميع بلدان العالم. ويُمكِن الاستعانة بهذه المعلومات لاستخلاص "السمات القطرية" آلياً، وهي موجزات فردية لإحصاءات وصفية منتقاة قد ينتفع منها عدد كبير من المستخدمين – من بينهم الاقتصاديون، وواضعو النماذج الذين عادة ما يرغبون في الحصول على كل ما يُمكنهم من بيانات، والصحفيون الذين يحتاجون إلى حقائق قليلة تفي بأغراضهم. ويُمكِن أن تُستمد من بيانات إحصاءات الأونكتاد أيضاً خرائط وجداول مفصَّلة يستعين بها أهل الاختصاص.

وتُوفِّر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الموثوق بها أساساً متيناً لتحليل الإحصاءات الوطنية عن الاستثمار وإحكام السياسات الوطنية وتقييمها بشكل أفضل. وحتى يتحقق ذلك فعلاً، يقترح الأونكتاد عقد حلقات عمل يُبتغى منها تعزيز قدرات وكالات البلدان النامية الحكومية على جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، ونشرها، والإبلاغ عنها.

كيف يمكن أن تسهم الإحصاءات في تنمية القدرات؟

يساعد الأونكتاد أيضاً وكالات الإحصاء الوطنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها لجمع البيانات ونشرها. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية، ومنظمات دولية أخرى، مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)، تُنفذ مبادرات لبناء القدرات في مجالات التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والديون، والسلع الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد الخلاَّق.

ويوفّر الأونكتاد التدريب للمئات من الأفراد سنوياً وفي كل أنحاء العالم من خلال دورات تدريبية على الإنترنت بشأن تجارة السلع والتجارة في الخدمات يضعها بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ويعمل الأونكتاد أيضاً جنباً إلى جنب مع لجنة الإحصاءات في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لوضع استبيان مشترك، وتشريعات، ونظام قائم على تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين جمع الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في الخدمات. ويعمل برنامج الإحصاءات بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية في أفريقيا وأوروبا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وكذلك مع الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مشروع إحصاءات جديدة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وقضايا النوع الاجتماعي في مجال التجارة.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

النتائج والآثار في عجالة

يجري تحديث قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد وتعزيزها بانتظام لتزويد مستخدميها بأحدث البيانات المتاحة. وفي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، سجَّل موقع إحصاءات الأونكتاد المُجدَّد قرابة 000 565 زيارة وتسعة ملايين مشاهدة من أكثر من 200 بلد.

وتُمكِّن الموجزات القطرية والأدوات التفاعلية لاستكشاف البيانات، من قبيل **خريطة التدفقات التجارية** أو أداة **الميزة النسبية الظاهرة**، المستعملين من الحصول بسهولة ويسر على مجموعة واسعة النطاق من البيانات.

ويُصدِر الأونكتاد عدداً من المنشورات لزيادة تيسير عملية الاطلاع على البيانات. واحتفاءً بالإصدار الخمسين من *دليل إحصاءات الأونكتاد*، أُطلقت نسخة منقَّحة في عام 2017. وتقدّم النسخة الجديدة عرضاً سهل الاستعمال عن الإحصاءات المتصلة بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الكلي والسكان وأنشطة النقل البحري في مختلف أنحاء العالم. ويتضمن الدليل أيضاً تنبؤات آنية بشأن أحدث المعلومات المتاحة. ويصدر في شكل PDF وفي صيغة تفاعلية إلكترونية، ما يسمح بتحميل الإحصاءات بشكل مباشر.

وفي عام 2019، أطلقت إحصاءات الأونكتاد تقريراً إحصائياً جديداً عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت عنوان *"تتبّع إنجاز أهداف التنمية المستدامة" ("SDG [Sustainable Development Goal] Pulse")*. ويصدر هذا التقرير على الإنترنت، وهو يعرض بيانات محدّثة عن المؤشرات الموجودة لدى الأونكتاد ولمحة عامة عن التقدم المحرز. ويتضمن أيضاً إحصاءات عن مساهمات الأونكتاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وينشر البرنامج مجموعة من التقارير الإحصائية الأخرى، بينها *النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية (Commodity Price Bulletin)*، *والنشرة الفصلية للتجارة في الخدمات (Trade-in-Services Bulletin)*، *والإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في التجارة الدولية (Key Statistics and Trends in International Trade)* *والإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في السياسة التجارية (Key Statistics and Trends in Trade)*، وهما منشوران يصدران سنوياً. وفضلاً عن ذلك، يُصدِر الأونكتاد منشوراً على الإنترنت تحت عنوان *التنمية والعولمة: حقائق وأرقام (Development and Globalization: Facts and Figures)* الذي يتيح أدوات عملية لفهم اتجاهات التنمية وتطورها عبر الزمن فهماً أفضل. وخُصِّص إصدار عام 2016 لقياس تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيركّز إصدار عام 2020 على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويثير شح البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وافتقارها إلى الموثوقية والتجانس تحدياً جسيماً أمام واضعي السياسات، والأكاديميين، والممارسين. ولسد هذه الثغرة، شرع الأونكتاد، في عام 2014، في إصدار منشور *إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي Bilateral FDI Statistics* الذي يعرض بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ منتظم. وتشمل هذه الأداة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة، والأرصدة، حسب المناطق والاقتصادات.

النتائج بالتفصيل: تطبيق الأرقام – منشورات الأونكتاد الرئيسية

تُقدِّم منشورات الأونكتاد الرئيسية السنوية – وهي تقرير *التجارة والتنمية*، وتقرير *أقل البلدان نمواً*، وتقرير *التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، وتقرير *الاستثمار العالمي*، *واستعراض النقل البحري* – توصيات محكمة في مضمار البحوث والسياسات المتعلقة بالعولمة، والترابط، والتنمية. وتستند التقارير إلى بيانات مستمدة من برنامج إحصاءات الأونكتاد في تحليل المسائل التي تتناولها، وهي تشمل الاتجاهات الاقتصادية الحالية، والمسائل الأساسية في مضمار السياسات التي تحظى باهتمام دولي، والاتجاهات السائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدابير المستجدة لتحسين مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، والتحليل الاجتماعي والاقتصادي لأفقر بلدان العالم والبيانات المتصلة بها. وتُمثِّل البيانات والتحليلات أساساً تُبنى عليه التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي يقدِّمها الأونكتاد في التقارير لمعالجة هذه المسائل على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: أكثر من 150 مؤشراً وسلسلة بيانات زمنية

تاريخ البدء: 1967

التقارير السنوية: 2

صحف الوقائع الإلكترونية في السنة: 10

الموجزات القطرية في السنة: سلسلتان

النشرات في السنة: 17

الموقع الشبكي: unctad.org/statistics

قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد: unctadstat.unctad.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:

مباشرةً: 17

بطريقة غير مباشرة: 2 و8 و9 و10 و12 و16

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين/المشترك بين المجموعات بشأن بناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة.

تيسير المحاسبة والإبلاغ عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

العمل على تحقيق الشفافية

السياق العالمي

أسفرت وتيرة العولمة المتسارعة عن اشتداد ترابط الأسواق المالية والربط بينها في جميع أنحاء العالم. ولا بد أن تكون لدى البلدان بنى تحتية عالية الجودة تمكّن الشركات من الإبلاغ على نحو يمتثل المعايير الدولية وأفضل الممارسات بغية تيسير التدفقات الدولية للموارد المالية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والمساعدة في الوقت ذاته في الحد من الفساد وسوء إدارة الموارد. وتعزز هذه البنى التحتية ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين وتزيد من إمكانية المقارنة والشفافية والمصداقية والاستقرار المالي. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بات الإبلاغ العالي الجودة والقابل للمقارنة دولياً يؤدي دوراً رئيسياً في توفير بيانات عن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتزايد أيضاً طلب المستعملين على المعلومات المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، ويشتد التركيز على إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في التقارير الدورية التي تقدمها الشركات. وعلى وجه الخصوص، فإن الغاية 6 من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولة تشجع الشركات صراحة، ولا سيما الشركات الكبرى وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات الاستدامة في تقاريرها الدورية. ويقتضي المؤشر 12–6–1 من أهداف التنمية المستدامة بيانات عن عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة.

غير أن التحدي الذي لا يزال ماثلاً أمام العديد من البلدان هو اعتماد المعايير والشروط والممارسات الدولية الجيدة وتنفيذها بفعالية، بما في ذلك المتطلبات الجديدة المنبثقة من خطة عام 2030، بسبب الثغرات الموجودة في القدرات المؤسسية والتقنية التي تملكها البنى التحتية الوطنية للمحاسبة والإبلاغ.

وبغية مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات، وضع الأونكتاد في 2012، عن طريق فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع له (فريق الخبراء)، أداة تطوير المحاسبة. وقد استُكملت الأداة بغية تكييفها مع شروط خطة عام 2030، وأصبحت تسمى أداة تطوير المحاسبة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وسعياً إلى دعم تنفيذ الأداة المستكملة، تولى الأونكتاد أيضاً في 2018 وضع ونشر *دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة* من أجل تيسير مواءمة وإمكانية مقارنة البيانات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تنفيذ الأهداف بما يتماشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية. والاستعراضات هي تقارير تقدمها البلدان خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد سنوياً في نيويورك، لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني.

والأونكتاد مكلف بالنهوض بعمله بشأن المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وتعزيز أفضل الممارسات المتبعة في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وشفافية الشركات، بطرق تشمل استخدام أداة تطوير المحاسبة.

كيف تعمل أداة تطوير المحاسبة؟

تمكّن *أداة تطوير المحاسبة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة* البلدان المستفيدة من أن تُقيّم طوعاً بنيتها التحتية للمحاسبة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية واللوائح التنظيمية الوطنية والموارد البشرية والعمليات، بمقارنتها بالشروط الدولية المتعلقة بالإبلاغ العالي الجودة من قِبل الشركات عن المسائل المالية وغير المالية والبيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة. وتشجع الأداة أيضاً إجراء حوار مفتوح وبنّاء بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في سلسلة الإبلاغ، وهو أمر مطلوب لنجاح الإصلاحات في مجال المحاسبة. وتتيح الأداة مؤشراً كمياً يبيّن حالة البلد في وقت بعينه. ويمكن للبلدان أن تستخدم الأداة لتحديد الثغرات والأولويات، وتصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل مستدامة من أجل تحقيق التقارب مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالإبلاغ المالي والإبلاغ عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة. وتسمح منهجية أداة تطوير المحاسبة أيضاً برصد التقدم المحرز في إصلاح المحاسبة والإبلاغ من أجل استيفاء شروط الأسواق الدولية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويمكن استخلاص معلومات كمية بيانية دينامية عن مواطن الضعف والقوة بمستويات متفاوتة من التفصيل. وتضم الأداة أيضاً منصة على الإنترنت متاحة الآن بالإسبانية والإنكليزية والروسية والفرنسية، يمكن الاستعانة بها في إجراء عمليات التقييم.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

وبغية دعم استخدام أداة تطوير المحاسبة لبناء القدرات المؤسسية والتقنية في مجال جديد من قبيل إبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة، قدم الأونكتاد منذ 2018 المساعدة في تطبيق تجريبي لمؤشراته الأساسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للشركات، بما فيها المؤشرات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة، سعياً إلى بناء الخبرة التقنية وتيسير إمكانية مقارنة البيانات. ونُفذ دليل المؤشرات الأساسية في 10 شركات من 7 بلدان، وساهم في إذكاء وعي أصحاب المصلحة وتحسين فهمهم بشأن الكيفية التي يمكن بها تيسير عملية مقارنة المعلومات التي تقدمها الشركات عن أهداف التنمية المستدامة، والاسترشاد بها في عملية الاستعراض الطوعي على الصعيد الوطني.

النتائج والآثار في عجالة

يتجلى أثر عمليات التقييم المجراة عبر أداة تطوير المحاسبة في وضع الحكومات وتنفيذها خطط عمل وأنشطة وطنية متماسكة تستند إلى الثغرات والأولويات المحددة بفضل الأداة. وبحلول 2019، كان 17 بلداً، من بينها بلدان نامية وبلدان متقدمة وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قد طبق هذه الأداة. وفي بعض الحالات، طبقت البلدان الأداة أكثر من مرة، من أجل الحصول على تقييم كمي للتقدم المحرز في سن إصلاحات في مجال المحاسبة، ما يؤكد جدوى الأداة باعتبارها وسيلة لإرشاد عملية وضع السياسات والرصد.

واعترافاً بأثر تطبيق أداة تطوير المحاسبة، طلب فريق الخبراء في استنتاجاته المتفق عليها في دورته السادسة والثلاثين في 2019، إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل جهودها بشأن تطبيق أداة تطوير المحاسبة في البلدان المهتمة بالأمر بغية مساعدتها على تعزيز قدراتها التنظيمية والمؤسسية والبشرية بطريقة متكاملة وشاملة، بقصد تحقيق الإبلاغ المالي العالي الجودة من جانب الشركات، فضلاً عن الإبلاغ من جانب المؤسسات عن المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة. وطلب أيضاً التوعية بدليل المؤشرات الأساسية ونشره، إضافة إلى التدريب وبناء القدرات في هذا المجال.

وقد أشارت الدول الأعضاء إلى أثر تطبيق أداة تطوير المحاسبة منذ انطلاق تجريبها في 2013، وحتى أحدث المشاريع التي نُفذت في 2019.

"في الفترة بين 2012 و2017، أتاحت ثلاث جولات من تطبيق أداة تطوير المحاسبة للاتحاد الروسي تقييماً دينامياً كاملاً للتقدم الذي أحرزه في تهيئة بيئة محاسبية عالية الجودة".

ليونيد شنيدمان، رئيس اللوائح التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات، وزارة المالية، الاتحاد الروسي، 2017

تواجه كولومبيا التحدي المتمثل في ربط مبادرات القطاع الخاص بالأولويات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويتطلب القطاع الخاص التوجيه الذي توفره أداة تطوير المحاسبة. وتتيح هذه الأداة إمكانية ربط أنشطة القطاع الخاص بأهداف التنمية المستدامة وضمان متانة الإطار التنظيمي والقانوني.

لوكاس غوميز غارسيا، مدير شؤون متابعة وتقييم السياسة العامة، في إدارة التخطيط الوطني، كولومبيا، 2019

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق

تاريخ البدء: 2012

البلدان التي تلقت المساعدة: 17

التقييمات الجارية أو المقبلة: 3

الموقع الشبكي: unctad.org/isar

الموقع الشبكي لأداة تطوير المحاسبة: adt.unctad.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:

مباشرةً: 12 و17

بطريقة غير مباشرة: 3 و4 و5 و6 و7 و8 و9 و10 و13 و16

المانحون/مصدر التمويل (2014-2019)

الصين، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (المملكة المتحدة)، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة

الاستثمار والصحة العامة

تعزيز نظم الصحة العامة بتشجيع الاستثمار

السياق العالمي

يقتضي البحث والتطوير في مجال المستحضرات الصيدلانية الاستثمار. وفي هذا الصدد، لا بد من التغلب على تحديين. أولاً، طورت الصناعة الصيدلانية علاجاً فعالاً للأمراض السارية وغير السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسرطان، والتهاب الكبد، غير أن الأدوية ذات الصلة باهظة التكلفة لنظم الصحة العامة في البلدان النامية. ثانياً، تنطوي الهياكل الحالية لتحفيز البحث والتطوير على قيود، ولا بد من إعادة التفكير في توجيه الاستثمار من أجل وضع استجابات مبتكرة لاحتياجات الصحة العامة. فهناك، على سبيل المثال، حاجة ماسة إلى الاستجابة للارتفاع الحاد في مقاومة مضادات الميكروبات، التي تؤثر بوجه خاص في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وجنوب شرقها وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كيف يعمل برنامج الاستثمار والصحة العامة؟

يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في تشجيع الاستثمار في نظم الصحة العامة المحلية، سعياً إلى تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال برنامج الاستثمار والصحة العامة التابع له. ويشدد البرنامج على الاتساق بين القوانين والسياسات ذات الصلة، في مجالات تشمل الاستثمار والملكية الفكرية والصحة. ويساعد الأونكتاد أيضاً البلدان في صياغة السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية، ويعزز تولي أصحاب المصلحة زمام المبادرة لضمان استدامة الأنشطة، من خلال تدريب مدربي الأكاديميات القضائية، على سبيل المثال. وترد ولايات البرنامج في الفقرة 55(ق) من مافيكيانو نيروبي، الذي اعتُمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والتوصية 40 في إطار خطة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ والبندين 4 و5 من الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية لمنظمة الصحة العالمية.

النتائج والآثار في عجالة

أُطلق برنامج الاستثمار والصحة العامة في 2017، استناداً إلى خبرة واسعة اكتُسبت في إطار برنامج الأبعاد الإنمائية لحقوق الملكية الفكرية الطويل الأمد (منذ 2002). وحقق برنامج الاستثمار والصحة العامة نتائج هامة، كما يتضح من الأمثلة التالية:

- تُعقد دورات تدريبية لتمكين القضاة من فهم آثار قراراتهم على الصحة العامة. وتشهد تقييمات حلقات العمل على فوائد الدورات. فعلى سبيل المثال، قال 96 في المائة من المشاركين في حلقة العمل في الفلبين إنهم سيطبقون المعارف المكتسبة في عملهم اليومي، وصنّف جميع المشاركين الدورة باعتبارها ممتازة أو جيدة، وقال 96 في المائة إنهم سيوصون الآخرين بحلقة العمل.
- في تموز/يوليه 2016، سنت إندونيسيا تعديلات على قانونها الوطني للبراءات، تضمنت توصيات من الأونكتاد.
- أصدرت جنوب أفريقيا في 2018 سياستها بشأن حقوق الملكية الفكرية، التي استفادت من مدخلات موضوعية رئيسية من برنامج الاستثمار والصحة العامة التابع للأونكتاد.
- ساعد الأونكتاد فييت نام في استعراض مبادئها التوجيهية لفحص براءات الاختراع ومواءمة السياسة الوطنية للملكية الفكرية مع التوصيات الرامية إلى تحسين البيئة السياساتية لحفز الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية وتعزيز الحصول على الأدوية.
- نتيجة لتعاون الأونكتاد مع منظمة الصحة العالمية بشأن الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، اعتُرف بالأونكتاد بوصفه صاحب مصلحة في نقل التكنولوجيا في الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين المنقحتين لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية. وطلبت الدول الأعضاء في المنظمة إلى أمانة المنظمة أن تحدد فرصاً جديدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأونكتاد) لتعزيز نقل التكنولوجيا في إطار برامج الإنتاج المحلي للتكنولوجيات المرتبطة بالمجال الصحي في البلدان النامية بما يتماشى مع الاحتياجات القطرية.
- يعترف التقييم الشامل لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية الذي أُجري في 2016 ونشره مكتب التقييم التابع لمنظمة الصحة العالمية، بمساهمات الأونكتاد في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والصحة العامة:

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

- "اضطلعت وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بدور محوري في تعزيز نقل التكنولوجيات المرتبطة بالصحة بين مالكي التكنولوجيات والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل".
- "أسهمت جهود التعاون بين منظمة الصحة العالمية والأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة ...، على سبيل المثال، في إطلاق مشروع بدعم من المفوضية الأوروبية لدراسة العقبات الرئيسية التي تعترض نقل التكنولوجيا المتصلة بالمستحضرات الصيدلانية وإنتاجها المحلي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل فيما يتعلق بالمنتجات الصحية".
- "تقدم المنظمات الدولية المكلفة بولاية في هذا الميدان، مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم لتنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على نحو ييسر الحصول على الأدوية بأسعار معقولة".

الاستثمار والصحة العامة: البلدان المستفيدة (حتى 2019)

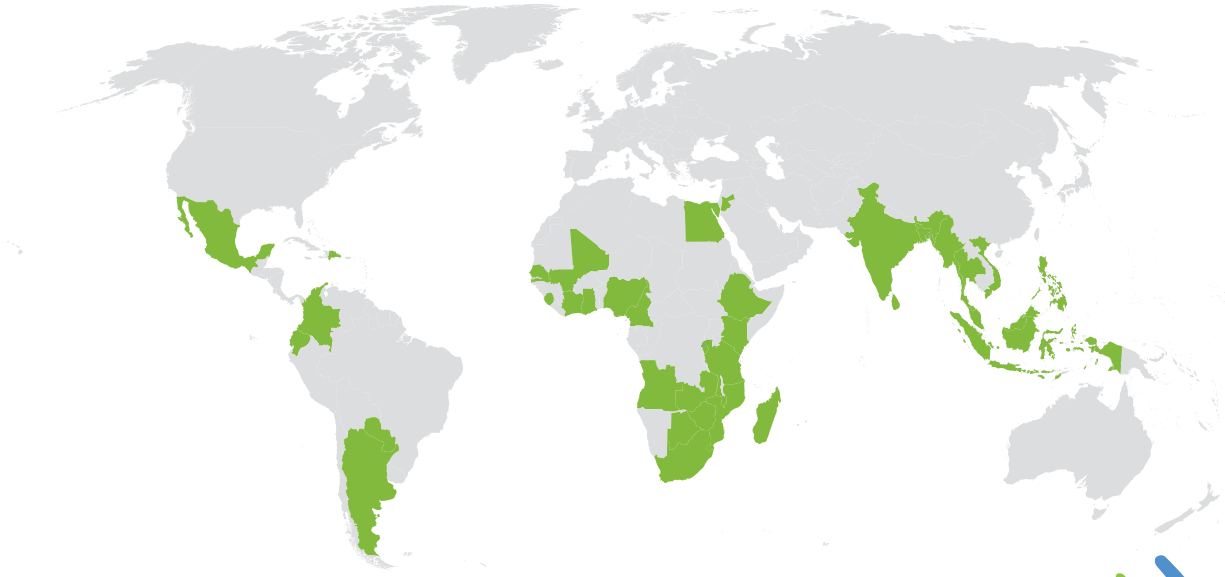

"أود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي اضطلع به الأونكتاد. فقد أصبح المشاركون أقدر على فهم الآثار المترتبة على الأحكام الإضافية للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في اتفاقات التجارة والاستثمار بشأن الصحة العامة، وتصميم استراتيجيات تفاوضية محتملة ... وأصبح المعنيون بفحص براءات الاختراعات يفهمون فهماً أفضل كيفية استعمال الاعتبارات المتعلقة بالصحة العامة في فحص طلبات براءات الاختراع في مجال المستحضرات الصيدلانية".

جوزفين سانتياغو، المديرة العامة، مكتب الملكية الفكرية، الفلبين، 2017

"أثبت برنامج الأونكتاد للحصول على الأدوية قوته في تحليل السياسات، وأسهم في تيسير بناء توافق الآراء والتشاور مع أصحاب المصلحة وبناء القدرات".

ليونيل أكتوبر، المدير العام، وزارة التجارة والصناعة، جنوب أفريقيا، 2017

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية
تاريخ البدء: 2002
الأنشطة المنفذة سنوياً: 25 (في المتوسط)، 3 أنشطة إقليمية
البلدان التي تلقت المساعدة: 39
الموقع الشبكي: unctad.org/ddip

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 3 و9
بطريقة غير مباشرة: 16 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

ألمانيا، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، والنرويج، ومؤسسة روكفلر، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

اتفاقات الاستثمار الدولية

الاستفادة من اتفاقات الاستثمار في تحقيق التنمية

السياق العالمي

أسفرت الجهود التي تبذلها البلدان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه عن شبكة من قواعد الاستثمار تتجسد في العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية، واتفاقات التجارة الحرة التي تضم عناصر الاستثمار، ومعاهدات الازدواج الضريبي وغيرها من المعاهدات التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وتتسم هذه الشبكة من قواعد الاستثمار بتعدد مستوياتها وجوانبها – التي تتداخل تارة ويكمل بعضها البعض الآخر تارة أخرى – وتتألف إلى حد بعيد من معاهدات من الجيل الأول يلزم إصلاحها. ولذلك ينبغي للأطراف في المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية والمفاوضات الحالية أن تحيط إحاطة تامة بالمسائل والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بهذه الاتفاقات، بما في ذلك بُعدها الخاص بالتنمية المستدامة وسبل تنفيذها.

ويساعد الأونكتاد البلدان النامية في وضع السياسات بشأن الاستثمار الدولي، مع التركيز على الأبعاد والآثار المتصلة بوضع المعاهدات. وفضلاً عن دعم مشاركة الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين في مضمار وضع سياسات الاستثمار الدولي، يُعِينُ الأونكتاد البلدان على تعميم مراعاة الاستدامة في اتفاقات الاستثمار الدولية باستخدام إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وحزمة الإصلاحات المتعلقة بنظام الاستثمار الدولي. ويتألف إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة من مجموعة من المبادئ الرئيسية لوضع سياسات الاستثمار والمبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الوطنية، ويضم إرشادات موجهة لواضعي السياسات تتعلق بإعداد اتفاقات الاستثمار الدولية واستخدامها. وتعزز حزمة الإصلاحات بحوث الأونكتاد وتوجيهاته السياساتية عبر مراحل الإصلاح الثلاث. ويرسخ إطار سياسات الاستثمار، إلى جانب حزمة الإصلاحات، كل ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة التدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بتلك الاتفاقات.

ما هي الخدمات التي تجعل اتفاقات الاستثمار الدولية تعود بالفائدة على البلدان؟

تسعى أنشطة الأونكتاد لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في مساعدة البلدان على تحسين تعاملها مع التعقيدات المتزايدة التي يتسم بها النظام الدولي لاتفاقات الاستثمار وتعزيز البعد المتعلق بالتنمية المستدامة في هذه الاتفاقات.

ويقود الطلب الخدمات التي يصممها الأونكتاد وفقاً لخصوصيات كل بلد و/أو منطقة. ويشمل الدعم المقدم عبر برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية عدة جوانب هي:

- تقدم الخدمات الاستشارية التعليقات القانونية والمشورة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها وتحديثها.
- تشمل حلقات العمل لبناء القدرات دورات تدريبية مكثفة ودورات تحضيرية للتعلم عن بعد تتناول اتفاقات الاستثمار الدولية وتستفيد من أعمال الأونكتاد الاستشارية والتحليلية. وتُنظَّم أنشطة التدريب على الصعد الوطنية والإقليمية والأقاليمية، بالتعاون مع المنظمات الشريكة في كثير من الأحيان.
- توفير بحوث قائمة على الأدلة في مجال السياسات بواسطة أدوات مثل *ورقات المناقشة* المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية فضلاً عن التقارير الموجهة إلى البلدان والمنظمات الإقليمية التي تطلب ذلك.
- تقديم معلومات من خلال قواعد البيانات عن معاهدات الاستثمار الثنائية وسائر الاتفاقات الدولية التي تضم عناصر استثمارية وحالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. فعلى سبيل المثال، يحتوي متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية على الإنترنت نصوص أكثر من 250 2 معاهدة استثمار ثنائية و330 اتفاق استثمار دولياً آخر، مبرمة منذ 1959 حتى الآن. وتشمل قاعدة البيانات 86 في المائة من جميع معاهدات الاستثمار الثنائية و95 في المائة من جميع اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى الموقعة حالياً – وهي تمثل "مركزاً جامعاً للخدمات" يقدم المعلومات عن أحدث الاتجاهات للمستعملين والجهات المعنية بالاستثمار.
- إنشاء ودعم شبكة إلكترونية دولية ومنتدى للنقاش عبر الإنترنت بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وإتاحة استخدامهما للمفاوضين والممارسين.

النتائج والآثار في عجالة

تشمل معظم اتفاقات الاستثمار الدولية الـ29 المبرمة في 2018 (التي تتاح نصوصها) عدداً كبيراً من الأحكام التي تشير صراحة إلى قضايا التنمية المستدامة (بما في ذلك الحق في التنظيم من أجل تحقيق أهداف سياساتية موجهة نحو التنمية المستدامة). ويتضمن تسعة عشر اتفاقاً منها استثناءات عامة – تتعلق مثلاً بحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية، أو حفظ الموارد الطبيعية القابلة للاستنفاد، ويعترف 16 اتفاقاً بأن الأطراف ينبغي ألا تخفف من صرامة معايير الصحة أو السلامة أو المعايير البيئية من أجل جذب الاستثمار. إضافة إلى ذلك، أصبحت الالتزامات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وإدراج أحكام استباقية لتشجيع وتيسير الاستثمار أكثر انتشاراً؛ ويتضمن 13 اتفاقاً من أصل 29 أحكاماً تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتشير هذه التطورات إلى فعالية وأثر أدوات الأونكتاد السياساتية في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. علاوة على ذلك، شرعت عدة بلدان نامية ناشئة وكبيرة، مثل إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند، فضلاً عن بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تحديث سياساتها الاستثمارية الدولية لزيادة مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، مشيرة في كثير من الأحيان إلى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال، مثل الخيارات العشرة للمرحلة الثانية من إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

وترد من المشاركين في حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات تعليقات إيجابية جداً بوجه عام، حيث ذكر 90 في المائة منهم في المتوسط أن الدورات الدراسية أسهمت إسهاماً كبيراً في تحسين فهمهم للقضايا الرئيسية المطروحة. وأشار أكثر من 80 في المائة من المجيبين في المتوسط أيضاً إلى أنهم قدموا معلومات عن مسائل ذات صلة بإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلى زملاء في إداراتهم، وذكر 44 في المائة منهم أن إطار سياسات الاستثمار دفع بلدانهم إلى إعادة النظر في استراتيجيتها بشأن سياسات الاستثمار.

"لقد أدى الأونكتاد دوراً حيوياً في نجاح إصلاح اتفاق الاستثمار الدولي على مسارين. أولاً، يعكف الأونكتاد على تزويدنا (نحن البلدان الصغيرة) بمعلومات وتحليلات ومساعدة تقنية ممتازة، ثانياً، يعطينا الأونكتاد فرصة للتعبير بتنظيم أحداث مختلفة (إقليمية ومتعددة الأطراف)".

سميرة سليمانوفيتش، رئيسة إدارة العلاقات التجارية الثنائية، وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية، البوسنة والهرسك، 2017

"أتيحت لي أيضاً فرصة لمعرفة المزيد عن فكرة الأونكتاد بشأن إصلاح إنمائي منهجي ومستدام لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ومنحتني هذه التجربة برمتها أفكاراً بشأن ما سيصبح فيما بعد اتفاقات البرازيل بشأن التعاون وتيسير الاستثمار. ولا أستطيع التحدث عن عملية إبرام اتفاقات البرازيل بشأن التعاون وتيسير الاستثمار من دون ذكر الأونكتاد".

أبراو نيتو، وزير التجارة الخارجية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات، البرازيل، 2016

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 1997
الأنشطة في السنة: تنظيم 4 حلقات عمل إقليمية، وتقديم 6 خدمات مشورة من الخبراء، والمشاركة في تنظيم 10 أحداث وطنية وإقليمية ودولية لبناء القدرات (في المتوسط)
الأنشطة (1998–2018): 129 خدمة استشارية، و41 دورة تدريبية إقليمية أو غير إقليمية
الموقع الشبكي: unctad.org/iia

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 17
بطريقة غير مباشرة: 1 و10

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

السويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، والنرويج، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين/المشترك بين المجموعات بشأن بناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية

معالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود

يتطلب القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بذل جهود مشتركة ومستمرة للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الضعيفة والقابلة للتأثر. فالفقراء من السكان والأمم، مثلاً، أأشد تأثراً بالصدمات الخارجية. وتحتاج الاقتصادات الضعيفة هيكلياً في بناء قدرتها الاقتصادية إلى وضع استراتيجيات سليمة لتنويع الاقتصادات وبناء القدرات الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، من المهم لمكافحة تغير المناخ تطوير هياكل نقل أساسية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتحديد أفضل النهُج للتخفيف من تغير المناخ، والعمل في الوقت نفسه على توسيع آفاق التنمية الاقتصادية. وتتناول المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد الطلب المحدد من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الخارجة من النـزاعات لمد يد العون لها في التصدي على نحو أفضل لأوجه الضعف وبناء القدرة على الصمود. ويساعد الأونكتاد، على وجه الخصوص، في النهوض بقدرات البلدان النامية على إدارة الديون بفعالية، ويدعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى التنويع، ويشجع النقل المستدام والقادر على الصمود، ويساعد أقل البلدان نمواً في وضع سياسات التجارة والوصول إلى الأسواق وتحقيق تقدم هيكلي يفضي إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ويشمل المراحل التي تلي هذا الخروج. ففي مجال إدارة الديون، على سبيل المثال، لا تزال لدى العديد من الحكومات في البلدان النامية قدرة محدودة على بناء وتعهد نظم إدارة الديون وقواعد بيانات الديون، وحتى البلدان المتوسطة الدخل التي تملك قدرات أكبر قد تختار حلاً جاهزاً وقابلاً للتكييف وفقاً لخصوصياتها، مثل الحل الذي يتيحه برنامج نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي، المعروف باسم DMFAS.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

دعم الخروج من فئة أقل البلدان نمواً

مساعدة أقل البلدان نمواً على الخروج من هذه الفئة بذكاء

السياق العالمي

تتطلع جميع البلدان النامية إلى تحقيق تقدم اقتصادي هيكلي، وذلك عموماً من خلال بناء القدرات الإنتاجية، وهو السبيل إلى الحد من الفقر. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، فإن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً معلم من المعالم العادية نحو تحسُّن الحالة الاجتماعية الاقتصادية. وظل تحقيق التقدم الاقتصادي الهيكلي في أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً هدفاً هاماً للأمم المتحدة. وفي برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020، حددت الدول الأعضاء رؤية طموحة تتمثل في استيفاء ما لا يقل عن نصف مجموع أقل البلدان نمواً معايير الخروج من هذه الفئة بنهاية 2020. وقد خرجت بالفعل خمسة بلدان (بوتسوانا، وساموا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، وملديف) من فئة أقل البلدان نمواً، وهناك 10 بلدان أخرى إما قُبل خروجها من هذه الفئة أو يرجح أن تكون مؤهلة للخروج منها في 2021 أو 2024. ويشكل تحقيق تغييرات هيكلية تفضي إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتشمل المراحل التي تلي هذا الخروج هدفاً صعباً أمام جميع البلدان المعنية، التي تعاني غالبيتها من معيقات جغرافية وتتعرض باستمرار لمخاطر بالغة من جراء الصدمات الخارجية التي تعجز القوى المحلية عن التحكم فيها.

ومساعدة أقل البلدان نمواً في إيجاد زخم للتحول الاقتصادي الهيكلي والحفاظ عليه يفضي إلى خروجها من هذه الفئة هو الهدف الذي يسعى إليه الأونكتاد في طليعة عمل الأمم المتحدة لتحقيق رؤية برنامج العمل. ويعتبر التنويع الاقتصادي عموماً محركاً مستصوباً للتحول الهيكلي إذا كان ينطوي على زيادة فرص العمل (وهو شرط ضروري للحد من الفقر على نحو مستدام) وتعزيز القدرة على الصمود في وجه العوامل الضارة. ويخطط الأونكتاد لعمله على هذا المنوال بجرد وقياس التغيرات الهيكلية وتمتين قدرة واضعي السياسات في أقل البلدان نمواً الأكثر تقدماً على تمهيد الطريق لإحراز تقدم هيكلي من خلال العمل المتعلق بعوامل التغيير الأساسية في هياكل الاقتصاد الرئيسية، ولا سيما مستويات الإنتاجية.

ما هي أشكال المساعدة المقدمة؟

فضلاً عن الدعم العام المقدم إلى أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي، يسدي الأونكتاد خدمات استشارية معيّنة للبلدان التي تواجه تحدي الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وتُقدَّم هذه الخدمات **قبل** أن تتخذ الأمم المتحدة رسمياً قرار رفع اسم بلد من قائمة هذه البلدان **وبعد** أن تتخذه (بموجب قرار من الجمعية العامة).

وقبل أن تخلص الأمم المتحدة إلى أن بلداً من أقل البلدان نمواً مؤهل للخروج من هذه الفئة، وتقرر إعادة تصنيفه، يُعِدّ الأونكتاد بياناً يحدد مواطن ضعف البلد لتحليل الآثار المترتبة على أهليته المسبقة للرفع من القائمة. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز فهم جميع المعيقات الرئيسية التي تعرقل التنمية في البلد، ولا سيما مدى تعرضه لمخاطر الصدمات الخارجية التي تفلت من نطاق السيطرة المحلية، وتحليل مختلف جوانب تقدمه الاقتصادي والاجتماعي. وبيان مواطن الضعف إسهام رئيسي في عمل لجنة السياسات الإنمائية، وهي فريق الخبراء المستقلين الذي يوصي برفع اسم البلد المؤهل من القائمة استناداً إلى معايير الخروج من الفئة واعتبارات أخرى.

وبعد اتخاذ قرار رفع اسم بلد من فئة أقل البلدان نمواً، وبينما يبدأ هذا البلد في الاستفادة من فترة السماح التي تسبق فقدان صفة أقل البلدان نمواً، يساعد الأونكتاد البلد في إعداد استراتيجية للانتقال السلس. وتشمل هذه العملية جرد الفوائد ذات الأهمية الاقتصادية الخاصة التي يحققها الانتماء إلى فئة أقل البلدان نمواً ودعم المفاوضات التي تجريها الحكومة مع الشركاء الإنمائيين المعنيين بغية التحقق من أن فقدان هذا البلد المعاملة بصفته من أقل البلدان نمواً لن يقف عائقاً أمام مواصلة التقدم (وهو نهج يشار إليه بصفة غير رسمية باسم الخروج بذكاء من فئة أقل البلدان نمواً).

النتائج والآثار في عجالة

قدم الأونكتاد المساعدة إلى واضعي السياسات في نحو 18 بلداً من أقل البلدان نمواً لفهم الآثار المترتبة على الخروج من فئة أقل البلدان نمواً وتوقع عواقبه. وساعد هذه البلدانَ أيضاً في الانتقال السلس إلى مركزها الجديد. وقد أدى عمل الأونكتاد في هذا المجال من مجالات المساعدة التقنية إلى تعزيز قدرة البلدان المستفيدة على الدفاع السليم لدى الأمم المتحدة عن مسألة خروجها من فئة أقل البلدان نمواً (ولا سيما عندما لا ترحب عاصمة ما بفقدان صفة أقل البلدان نمواً)، أو ضمان الانتقال السلس إلى وضعية ما بعد الخروج من هذه الفئة بمجرد أن تؤيد الجمعية العامة التوصية برفع اسم البلد المعني من القائمة.

- في 1997، أصبحت *فانواتو* أول بلد من أقل البلدان نمواً يتلقى المساعدة من الأونكتاد للخروج من هذه الفئة. وبناءً على طلب قدمته الحكومة في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، دفع إصلاح رئيسي لمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً الأمم المتحدة إلى اعتماد معيار للضعف باعتباره جزءاً من منهجية لتحديد حالات الخروج من هذه الفئة. واستفادت فانواتو من هذا الإصلاح الذي أبرز مدى ضعفها الشديد إزاء الصدمات الخارجية. ومنذ ذلك الوقت، دأب الأونكتاد على دعم التقدم الاقتصادي الهيكلي في فانواتو، البلد المرشح للخروج من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الأول/ديسمبر 2020.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

- في *ساموا، وكابو فيردي، وملديف*، أدى الأونكتاد دوراً هاماً في مساعدة السلطات الوطنية في طلبها الحصول على معاملة تساهلية مستمرة ودعمها في الانتقال السلس. وفي ملديف، مكّن هذا العمل الحكومة من التفاوض بشأن مواصلة التمتع بمعاملة الإعفاء من الرسوم الجمركية والتحصيص (الشبيهة بمعاملة البلدان النامية) مع مانح كبير للأفضلية التجارية، هو الاتحاد الأوروبي.
- في *أنغولا، وبنغلاديش، وتوفالو، وتيمور – ليشتي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وكمبوديا، وكيريباس، وليسوتو، وميانمار، ونيبال*، اضطلع الأونكتاد بأنشطة استشارية وتدريبية لمساعدة واضعي السياسات الوطنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة في رسم الطريق نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ووضع خريطة طريق للعمل الحكومي.

البلدان المستفيدة من الدعم الذي يقدمه الأونكتاد للخروج من فئة أقل البلدان نمواً (حتى 2019)

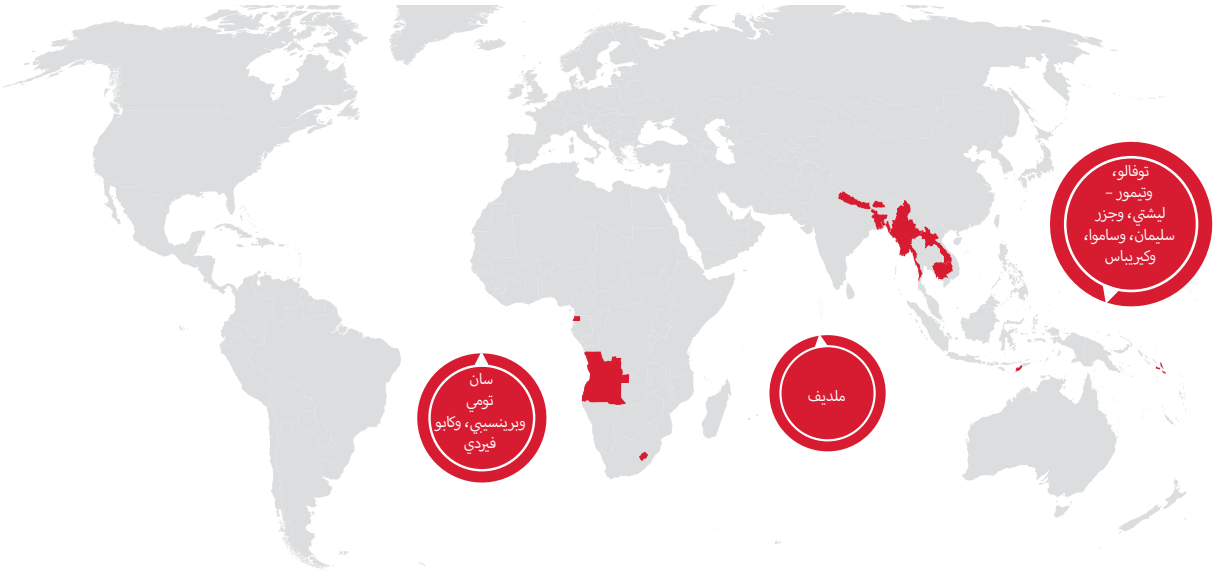

أنغولا
بنغلاديش
بوتان
توفالو
تيمور - ليشتي
جزر سليمان
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ساموا
سان تومي وبرينسيبي
غينيا الاستوائية
فانواتو
كابو فيردي
كمبوديا
كيريباس
ليسوتو
ملديف
ميانمار
نيبال

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: 1999
البلدان التي تلقت المساعدة حتى الآن: 18
الأشخاص الذين استفادوا من التدريب أو المسؤولون الذين تلقوا المشورة: أكثر من 100
الموقع الشبكي للبرنامج: unctad.org/LDCs-graduation

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8
بطريقة غير مباشرة: 10 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

التمويل الذاتي من بعض البلدان، والصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً (متعدد المانحين) وحساب الأمم المتحدة للتنمية

نظام إدارة الديون والتحليل المالي

تحسين القدرات من أجل إدارة الديون بفعالية

السياق العالمي

التمويل القائم على الديون، على النحو المعترف به في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، عنصر رئيسي من استراتيجيات البلدان لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. ويُسلَّط الضوء أيضاً على أهمية الحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي والقدرة الوطنية على الإدارة السليمة للديون.

وفي البيئة العالمية الراهنة التي تتسم بانخفاض أسعار الفائدة، وظهور أشكال جديدة من الاقتراض، تسهم الإدارة السليمة للديون في صياغة سياسات واستراتيجيات مالية بالغة الأهمية، وبالتالي في تحسين الاستقرار المالي وزيادة إمكانية تحديد المخاطر وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن توافر البيانات الشاملة في الوقت المناسب عن مستوى الديون وتكوينها شرط لا بد منه من أجل إدارة فعالة للالتزامات المالية العامة ومن أجل تحديد مخاطر حدوث أزمة ديون والحد من أثرها. غير أن من المعترف به أيضاً أن العديد من البلدان يفتقر إلى القدرة على تسجيل الديون والإبلاغ عنها بفعالية. ولهذه الحالة عواقب وخيمة على الإدارة الفعالة للديون على الصعيد الوطني وعلى قدرة المجتمع الدولي على المساعدة في تجنب أزمات الديون ودعم البلدان المعنية.

> يشكل رصد الالتزامات المالية وإدارتها الحكيمة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيات التمويل الوطنية الشاملة وأمراً بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف.
>
> **خطة عمل أديس أبابا**

ويتيح برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وهو واحد من أهم مقدمي خدمات التعاون الدولي وتنمية القدرات في مجال إدارة الديون في العالم، مجموعة من الحلول المجربة لتحسين قدرات البلدان على التعامل اليومي مع إدارة الالتزامات المالية العامة وإصدار بيانات موثوقة بشأن الديون لأغراض وضع السياسات. ويكمِّل تركيزُه على تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها ورصدها (المجالات النهائية لإدارة الديون) عملَ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يركزان أساساً على تحليل مدى استدامة البيانات وعلى استراتيجيات الديون المتوسطة الأجل (إدارة الديون في المراحل التمهيدية).

ويتألف البرنامج من برمجية متخصصة لإدارة الديون، تسمى *نظام إدارة الديون والتحليل المالي*، وما يرتبط بها من أنشطة التدريب (التقني والوظيفي)، تسهل بقدر كبير عمل المكتب المعني بالديون، ومجموعة من *أنشطة تنمية القدرات في مجال إدارة الديون*، باستخدام مزيج من الدورات الدراسية التقليدية ومواد التعلم الإلكتروني والتعلم الذاتي.

كيف تُيسَّر إدارة الديون؟

يُشرَع في إنجاز مشاريع نظام إدارة الديون والتحليل المالي بطلب من الحكومات. وتتولى الوزارة النظيرة التي تشارك في هذه العملية برمتها، أو المصرف المركزي، المسؤولية عن المشروع. ويُعَدُّ كل مشروع إعداداً يلبي احتياجات البلد المستفيد منه. ويشمل المشروع البرمجية وأنشطة التدريب ذات الصلة بتركيب النظام واستخدامه، فضلاً عن مجموعة من أنشطة بناء القدرات. وجرت العادة على أن تشمل مشاريع المساعدة التقنية الأنواع التالية من الأنشطة:

- التدريب التقني على تركيب النظام وكفالة استمراره.
- التدريب الوظيفي في مجالات من قبيل تسجيل سندات الدين والإبلاغ والتحليل الأساسي.
- تنمية القدرات في مجال التحقق من صحة بيانات الديون، وإحصاءات الديون، وتحليل محافظ الديون، والإجراءات (مخاطر التشغيل).
- مواد التعلم الذاتي بشأن مفاهيم الدين الأساسية وإعادة تنظيم الديون وسوق الأوراق المالية الحكومية والحسابات المالية.

مستخدمو نظام إدارة الديون والتحليل المالي حسب عدد البلدان في كل منطقة، 2019

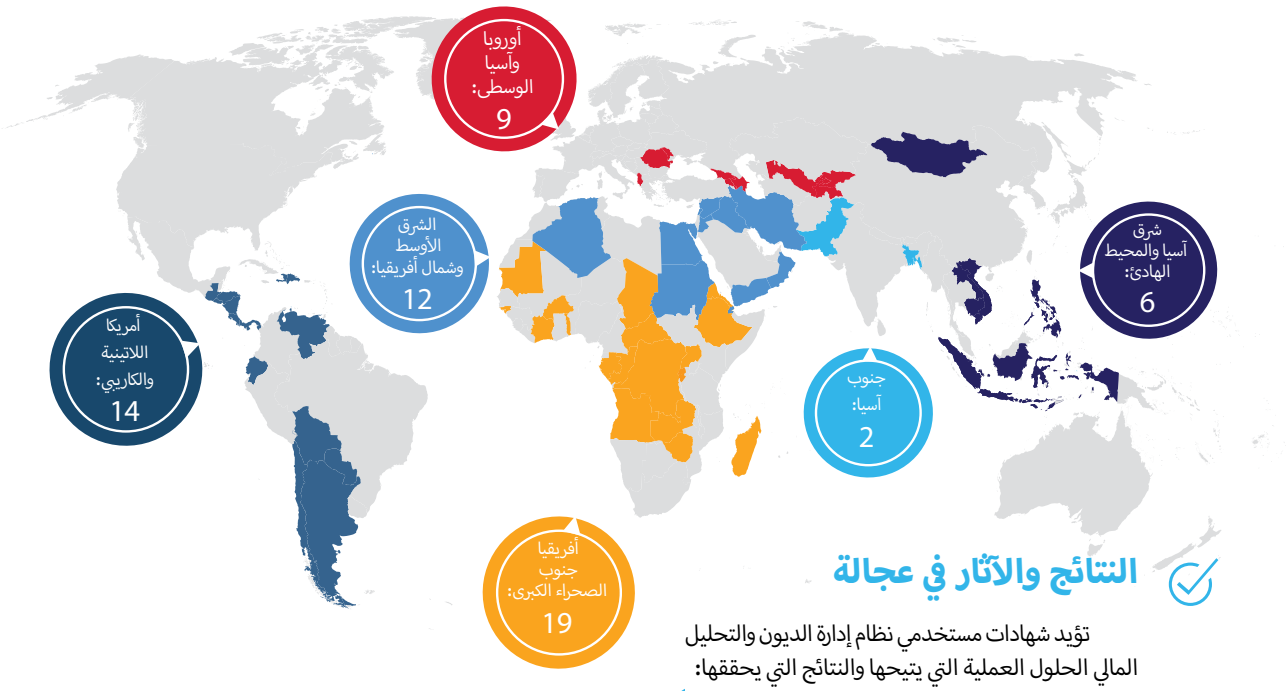

النتائج والآثار في عجالة

تؤيد شهادات مستخدمي نظام إدارة الديون والتحليل المالي الحلول العملية التي يتيحها والنتائج التي يحققها:

"من شان نظام إدارة الديون والتحليل المالي هذا أن يتيح لوزارة المالية اكتساب قدرة على المحاسبة وإدارة الدين العام من الطراز العالمي".

وزارة المالية، أوزبكستان، 2019

"(نؤكد) استمرار دور برنامج (نظام إدارة الديون والتحليل المالي) الأساسي في مساعدة البلدان في بناء قدرة مستدامة على الإدارة الفعالة للدين العام، ولا سيما في ضمان توافر بيانات وإحصاءات عالية الجودة عن الديون، وبالتالي مساعدة المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته بتعزيز القدرة على تحمل الديون على النحو المحدد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

الفريق الاستشاري المعني بنظام إدارة الديون والتحليل المالي، 2017

"بفضل الجهود المشتركة بين الأونكتاد وفريق مستخدمي نظام إدارة الديون والتحليل المالي في ألبانيا، أنشأنا نظام معلومات دقيقاً عن الديون الخارجية. ومزايا هذا النظام ليست بحاجة إلى بيان وتتجلى في عملية اتخاذ القرارات بشأن إدارة الديون".

نائب وزير المالية في ألبانيا

"ساعدنا نظام إدارة الديون والتحليل المالي في إدارة ديوننا العامة بمزيد من الفعالية والشفافية، وأثبت أنه وسيلة لا غنى عنها لمساعدتنا، أثناء المراحل الأخيرة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في مواءمة بياناتنا عن الدين العام مع مقرضينا".

مدير الائتمان العام، في وزارة مالية هندوراس

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 1981
المشاريع المنفذة سنوياً: 25 (في المتوسط)
مستخدمو نظام إدارة الديون والتحليل المالي النشطون: 88 مؤسسة في 62 بلداً
الموقع الشبكي: unctad.org/dmfas

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 17
بطريقة غير مباشرة: 1

المانحون/مصدر التمويل (2014-2019)

التمويل الذاتي من بعض البلدان المستعملة، ومنظمات ومؤسسات دولية أخرى (مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي)، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين (ألمانيا، وأيرلندا، وسويسرا، وهولندا، والاتحاد الأوروبي، وتقاسم التكاليف بين البلدان المستعملة)

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

مساهمة الأونكتاد في الإطار المتكامل المعزز

دعم أقل البلدان نمواً في مواجهة معيقات التجارة

السياق العالمي

تشكل أقل البلدان نمواً أفقر شرائح المجتمع الدولي وأضعفها. ويعيش فيها أكثر من 980 مليون شخص، أي زهاء 12 في المائة من سكان العالم. غير أنها تمثل أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو 1 في المائة من تجارة السلع العالمية. وفي ضوء هذا الوضع، اعترف برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020، بأن تنفيذ "المساعدة التقنية الفعالة المتعلقة بالتجارة وبناء قدرات أقل البلدان نمواً، على سبيل الأولوية، بوسائل منها تعزيز حصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً في إطار برنامج المعونة من أجل التجارة ودعم الإطار المتكامل المعزز" يكتسي أهمية بالغة (الفقرة 66 من القسم 3(هـ)).

والإطار المتكامل المعزز هو برنامج مشترك بين عدة وكالات وجهات مانحة لتنسيق تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وتنفيذ أنشطة بناء القدرات المؤسسية في أقل البلدان نمواً. ويسعى إلى تمكين أقل البلدان نمواً من تعميم مراعاة التجارة في خططها الوطنية للتنمية حتى يتسنى لها حشد إمكانات التجارة للنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحد من الفقر على الصعيد الوطني والاضطلاع بدور أنشط في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومن مزايا هذا البرنامج الرئيسية أنه يتيح لأقل البلدان نمواً منبراً لبناء القدرات الإنتاجية والشروع، ضمن أنشطة أخرى، في وضع السياسات التجارية التي تؤدي إلى إيجاد فرص العمل والحد من الفقر.

والوكالات الشريكة الست الرئيسية التي تدعم برنامج الإطار المتكامل المعزز هي الأونكتاد ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتشارك في البرنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة العالمية للسياحة بصفة مراقب.

وينصب تركيز الدعم المقدم من الأونكتاد على المساهمة في تمتين قدرات أقل البلدان نمواً في مضمار إعداد السياسات التجارية ومن ثم تحسين قدرتها على تولي زمام المبادرة في عملية الإطار المتكامل المعزز. ويدعم الأونكتاد، على وجه التحديد، أقل البلدان نمواً في نطاق برنامج الإطار من خلال إعداد الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وتحديثها، وصياغة وتجريب مشاريع التعاون التقني لتنفيذ مصفوفات العمل المنبثقة من الدراسات، ولا سيما فيما يخص مشاريع إدماج التجارة من المستوى 2 التي يمولها الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل المعزز.

ما نوع المساعدة التي يقدمها الأونكتاد؟

يقدم الأونكتاد المساعدة التي تتناسب مع الطلبات المحددة الواردة من البلدان المشاركة في الإطار المتكامل المعزز. ويمكن أن تؤدي هذه الطلبات إلى تحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري. ومن الجوانب التي يمكن أن تركز عليها المساعدة أيضاً تعميم مراعاة مسائل السياسة التجارية التي تحددها التشخيصات التجارية القطرية، وإعداد وتنفيذ مشاريع المستوى 2 المستمدة من مصفوفات العمل المتعلقة بتلك الدراسات. ويستعين الأونكتاد في تقديم هذه المساعدة بمزيج من الخبرة الفنية الوطنية والدولية لتيسير تبادل المعرفة وتحقيق النتائج القصوى – وذاك نهج يساعد أيضاً في بناء القدرات الوطنية.

النتائج والآثار في عجالة

بدعم من الأونكتاد، أحرز عدد من أقل البلدان نمواً، مثل إثيوبيا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسنغال، وغامبيا، وكمبوديا، ومالي، وموزامبيق، وميانمار، والنيجر، تقدماً في إدماج السياسات التجارية في خططها الوطنية للتنمية وتحديد الأولويات التجارية وتنفيذ مصفوفات العمل المستمدة من الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري.

- في 2019، أنجز الأونكتاد تحديثاً للدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعُرض التحديث واعتُمد في حلقة عمل عُقدت في البلد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وشدد وزير التجارة الخارجية خلال حلقة العمل على إدماج التشخيص وبعض التوصيات المنبثقة من الدراسة في خطة البلد الوطنية للتنمية الاستراتيجية.
- بناءً على طلب من حكومتي كمبوديا وميانمار، أجرى الأونكتاد في 2019 دراستين عن سياسة واستراتيجية تجاريتين جديدتين لأقل البلدان نمواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأُدمجت الدراسة المتعلقة بكمبوديا في استراتيجيتها للتكامل التجاري بوصفها الفصل الأول. ولدعم تنفيذ السياسة والاستراتيجية التجاريتين الجديدتين لأقل البلدان نمواً في الرابطة، عرض الأونكتاد مشروعاً إقليمياً سيُعتمد ضمن الإطار المتكامل المعزز. ويهدف المشروع إلى تنفيذ توصيات استراتيجية كمبوديا للتكامل التجاري، ودراسة السياسة التجارية لميانمار، وقضايا السياسة التجارية المدرجة في الدراسة التشخيصية للتكامل

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

التجاري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لعام 2012. وسيزود أقل البلدان نمواً في الرابطة ببحوث محددة الهدف وسيبني قدراتها من أجل قيادة المفاوضات التجارية بنجاح على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي والوفاء بالتزاماتها.

- أعدّ الأونكتاد واعتمد تحديثات الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في جيبوتي وإثيوبيا في 2015 و2016، على التوالي. وركزت عناصر السياسة التجارية وتيسير التجارة والنقل في التحديثات على زيادة كفاءة البيئة التجارية في كلا البلدين، وأوصت بتحسين الأداء اللوجستي لممر جيبوتي – إثيوبيا الذي يربط أديس أبابا بجيبوتي وميناء جيبوتي. ورتب الأونكتاد لعقد حلقة عمل للمتابعة بشأن جيبوتي وإثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بغية مناقشة الخيارات المتاحة لتحسين نظم اللوجستيات وتيسير التجارة. ونتيجة لذلك، أُجريت دراسة لهيئة إدارة ممر جيبوتي – إثيوبيا ونوقشت في حلقة عمل ثانية عُقدت في أيار/مايو 2017. وأدى هذا الحدث إلى تأييد سياسي على أعلى مستوى لإنشاء هيئة إدارية للممر بين الطرفين. ثم وضع الأونكتاد برنامجاً للمساعدة التقنية باعتباره مشروعاً إقليمياً من المستوى 2 في الإطار المتكامل المعزز، بالتعاون مع وزارتي التجارة في جيبوتي وإثيوبيا.
- نُفذت مبادرة مماثلة في غرب أفريقيا تتناول سبل تحقيق التنسيق في تنفيذ مصفوفات العمل المتعلقة بالدراسة التشخيصية للتكامل التجاري بشأن تيسير التجارة والنقل والعبور لدى بلدان غرب أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، والنيجر). وفي أعقاب حلقة عمل دون إقليمية عُقدت في 2016 في فلورنسا بإيطاليا، بالتعاون مع أكاديمية الحوكمة العالمية والمعهد الجامعي الأوروبي وبمشاركة أمانة الإطار المتكامل المعزز، وضع الأونكتاد في 2017 مقترح مشروع إقليمي من المستوى 2، بالتعاون مع منسق كل إطار في هذه البلدان ومع الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة في جنيف وأمانة الإطار المتكامل المعزز. واعتمدت اللجنة التوجيهية الوطنية للإطار المتكامل المعزز في بلدان غرب أفريقيا الثلاثة المشروع رسمياً، وقُدم إلى الأمانة من أجل موافقتها النهائية عليه.

"في العقود القليلة الماضية، مرت إثيوبيا ببرنامج إصلاحي هام ووضعت أطراً تنظيمية ومؤسسية هامة لتحسين بيئة الأعمال. وفي هذا الصدد، أنجز البلد الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري التي تركز على سياسات التجارة وتيسير التجارة والنقل. وتبين الدراسة أن هذه العناصر وجيهة لجيبوتي أيضاً. ويمهد هذا التركيز الطريق لزيادة كفاءة وفعالية بيئة الأعمال. ولما كان ممر إثيوبيا - جيبوتي هو الشريان التجاري الرئيسي للبلدين، فمن المهم أن يكون مواتياً وأن يسترشد بمبدأ وضع مربح للجانبين. وحان الوقت لحل جميع المسائل القائمة على طول الممر المشترك. وقد وصلت العلاقات بين البلدين الآن إلى أعلى مستوى حيث أطلقنا خط السكك الحديدية الجديد من أديس أبابا إلى دير داوا ثم إلى جيبوتي. وأود أن أشكر الأونكتاد والإطار المتكامل المعزز وجميع الشركاء المانحين على جهودهم الدؤوبة".

بيكيلي بولادو، وزير التجارة،
إثيوبيا، 2017

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: 2012
البلدان التي تتلقى المساعدة سنوياً: 5 (في المتوسط)
البلدان التي تلقت المساعدة: 10 (تحديثات الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري)
الموقع الشبكي: unctad.org/EIF

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 7 و19
بطريقة غير مباشرة: 1

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

النفاذ إلى السوق وقواعد المنشأ والمؤشرات الجغرافية لصالح أقل البلدان نمواً

دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية

السياق العالمي

تتمتع أقل البلدان نمواً بمعاملة جمركية تفضيلية في أسواق البلدان المتقدمة والبلدان النامية بموجب عدة نُظم وترتيبات. ومن بينها مبادرات مثل نظام الأفضليات المعمَّم، ومبادرة الاتحاد الأوروبي المسماة "كل شيء ما عدا الأسلحة"، وقانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، والأفضليات التجارية في إطار اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وغيرها من ترتيبات الأفضليات التجارية التي تشكل قواعد المنشأ ركناً أساسياً من أركانها.

غير أن عقبات كأداء تعترض نفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ومن دواعي القلق التي لا تزال قائمة التغلب على التنويع المحدود النطاق لصادرات أقل البلدان نمواً وانخفاض قيمتها المضافة ومواجهة التحدي المستمر المتمثل في إلحاق صغار المنتجين المحليين بسلسلة القيمة العالمية للسلع الأساسية. وفي الوقت ذاته، يتيح التنوع البيولوجي الثري الذي يتمتع به عدد من أقل البلدان نمواً لهذه البلدان إمكانية الاستفادة من مواردها الطبيعية في إنتاج طائفة من المنتجات والمستحضرات التقليدية القادرة على المنافسة على الصعيد العالمي وتحقيق عائدات أعلى من المبيعات. وتقتضي الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية اتخاذ تدابير تكفل الاعتراف بجودة منتجات معيّنة وتكسبها سمعة طيبة لدى المستهلكين والمشترين. ومن النُهج الهامة التي يُمكن أن يؤخذ بها في هذا الصدد استخدام المؤشرات الجغرافية مقرونة باستراتيجية لوضع العلامات التجارية لهذه المنتجات.

ويسدي الأونكتاد المشورة في مضمار السياسات ويقدم المساعدة التقنية لإعانة البلدان النامية على استيفاء مقتضيات قواعد المنشأ بموجب ترتيبات التفضيلات التجارية – مع التركيز على مَنشأ المنتجات – بغية تحسين معدلات استخدام التفضيلات التجارية الممنوحة لها. فمنذ 2006 مثلاً، ساعد الأونكتاد أقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تنفيذ الإعلان الوزاري لعام 2005 الذي اعتمده المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (هونغ كونغ، الصين)، بشأن وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. ودعا هذا الإعلان إلى أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على الواردات الآتية من أقل البلدان نمواً بسيطة وشفافة وأن تساهم في تيسير نفاذها إلى الأسواق. ويقدم الأونكتاد الدعم أيضاً بشأن القرارين الوزاريين الصادرين عن منظمة التجارة العالمية (بالي في إندونيسيا، ونيروبي) بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً. علاوة على ذلك، يساعد الأونكتاد المجتمعات الريفية وحكومات أقل البلدان نمواً في رفع قيمة المنتجات التقليدية باغتنام الفرص التجارية، مثل المؤشرات الجغرافية وتيسير الامتثال للمتطلبات الصحية ومتطلبات الصحة النباتية.

كيف يمكن أن يُيسر امتثال قواعد منشأ المنتجات النفاذَ إلى الأسواق؟

مبدأ إمساك البلدان بزمام المبادرة هو أساس المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بشأن النفاذ إلى الأسواق وقواعد المنشأ. وبالنسبة لجميع النظم المندرجة في إطار نظام التفضيلات المعمم، يجب أن تمتثل المنتجات التي يصدّرها البلد الذي يستفيد من هذه التفضيلات لقواعد المنشأ التي تضعها البلدان المانحة لهذه التفضيلات. وتوثيق الأدلة التي تثبت الامتثال لهذه القواعد ضروري لكي تكون المنتجات مؤهلة للمعاملة الجمركية التفضيلية. وتشمل الخدمات التي يقدمها الأونكتاد لدعم البلدان النامية في هذا المجال إسداء المشورة للحكومات وللقطاع الخاص بغية الامتثال لمتطلبات المنشأ وتقديم المساعدة التقنية المناسبة، مثل المذكرات الاستشارية بشأن خيارات السياسات المتاحة في صياغة قواعد المنشأ التفضيلية والتفاوض بشأنها في إطار مختلف الترتيبات التجارية.

كيف يمكن للمؤشرات الجغرافية أن تعزز قيمة المنتج السوقية؟

يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية بشأن المؤشرات الجغرافية بناءً على الطلب. ويستدعي تحديد المنتجات التقليدية وتسجيلها في إطار مؤشر جغرافي اتخاذ خطوات شتى مثل صياغة بيان معلومات الإنتاج، وهو النص الرئيسي الذي يحدد هوية المنتج الفريدة. وتزداد قيمة المنتجات كلما أمكن إبراز المزايا التي تجعلها فريدة على الصعيد الجغرافي. وتعود هذه المعلومات أيضاً بالفائدة على الزبناء الذين يمكن أن تستهويهم هذه المنتجات عندما يحصلون على مزيد من المعلومات عنها. ويقدم الأونكتاد الدعم للبلدان في تحديد المنتجات التي يمكن أن تكون مؤهلة لاستخدام المؤشرات الجغرافية – وهي علامات توضع على منتجات ذات منشأ جغرافي محدد وتتمتع بمزايا أو بسمعة حسنة مكتسبة من ذلك المنشأ – وفي صياغة المواصفات القانونية لهذه المنتجات وإعداد سياسة للعلامات التجارية.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

النتائج والآثار في عجالة

تمشياً مع الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية لعام 2005، يقدم الأونكتاد منذ 2006 دعماً منتظماً إلى أقل البلدان نمواً في مفاوضات المنظمة بتوفير المساعدة التقنية في وصول جميع المنتجات إلى الأسواق **من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة**، وفيما يخص **قواعد المنشأ**.

وما فتئ الأونكتاد ينظم منذ 2014 دورات تدريبية تنفيذية بشراكة مع المعهد الجامعي الأوروبي. وشكل هذا النشاط الأساس للتحضير لاجتماعات اللجنة التقنية المعنية بقواعد المنشأ والمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (2017). وفي سياق قراري بالي ونيروبي بشأن قواعد المنشأ التفضيلية، أجرت أقل البلدان نمواً مفاوضات ناجحة في هذا الشأن وتسعى سعياً حثيثاً إلى تنفيذ هذه القواعد. وبفضل أنشطة الدعوة هذه التي يدعمها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، فإن الحوار بشأن إصلاح قواعد المنشأ راسخ في جدول أعمال المنظمة، وبدأت بلدان تنظر في إصلاح قواعد المنشأ الخاصة بها.

وأدت المساعدة التي يقدمها الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في الوقت المناسب دوراً حاسماً في زيادة معدلات استخدام التفضيلات الممنوحة بموجب مبادرة "كل شيء إلا السلاح" بعد أن أجرى الاتحاد الأوروبي إصلاحاً لقواعد المنشأ في 2011. فعلى سبيل المثال، زادت معدلات الاستخدام بالنسبة للدراجات الهوائية المصدَّرة إلى الاتحاد الأوروبي من كمبوديا في 2011 بنحو 80 في المائة مقارنة بنسبة 33 في المائة في السنة السابقة. وفضلاً عن ذلك، زادت قِيَمُ الصادرات، بين عامي 2010 و2015، بستة أمثال تقريباً، فارتفعت من 60 مليون دولار إلى 347 مليون دولار.

وعزز هذا التعاون الطويل الأمد المزيد من التعاون بين مضماري البحث والممارسة بشأن قواعد المنشأ. ونتيجة لذلك، شرع الأونكتاد، بالتعاون مع المعهد الجامعي الأوروبي، في عقد اجتماعات مائدة مستديرة منتظمة لخبراء قواعد المنشأ في 2019. والهدف من هذا الحدث السنوي هو مناقشة ووضع جدول أعمال للبحوث يركز على السياسات وتزويد الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالبيانات والتحليلات والأدوات العملية التي تتراوح بين التقارب في قواعد منشأ المنتجات ومعدلات استخدامها، وأفضل الممارسات المتعلقة بإصدار شهادات المنشأ والإجراءات الإدارية.

وسعياً لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية في أقل البلدان نمواً وزيادة عنصر القيمة المضافة في منتجاتها التقليدية، قدم الأونكتاد الدعم للمجتمعات المحلية في إثيوبيا وبنن والسنغال وكمبوديا وميانمار، وبلدان أخرى، في اعتماد **المؤشرات الجغرافية** أداةً للحماية والتسويق. فعلى سبيل المثال، تبين تجربة الأونكتاد في دعم منتجي فلفل كامبوت في كمبوديا، وغاري سوهوي (دقيق المنيهوت) من سافالو في بنن، وبُن هارينا في إثيوبيا، أن المجتمعات الريفية يمكن أن تستفيد استفادة كبيرة من استخدام المؤشرات الجغرافية.

وخلال حلقة عمل عقدت في بنن، أجرت 24 امرأة من بنن يصنعن نوعاً فريداً من دقيق الغاري استعراضاً متأنياً لمشروع مدونة ممارسات تكفل أن تعكس الوثيقة بدقة المعارف التقليدية بشأن كيفية صنع المنتج النهائي *"غاري سوهوي من سافالو"*. وكانت حلقة العمل، التي نظمها الأونكتاد، معلماً بارزاً على طريق إدخال المنتج إلى أسواق أكبر وزيادة دخل المتخصصين في صنعه. وهذا مثال على أن مواد غذائية وحرفاً يدوية فريدة في بعض أفقر البلدان لا تزال في كثير من الأحيان بعيدة عن الأنظار بينما هي جاهزة للتوزيع على نحو أفضل.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: 2006

البلدان التي تتلقى المساعدة سنوياً: تقديم المساعدة بانتظام على مدار السنة إلى جميع أقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية؛ 3 بلدان (المؤشرات الجغرافية (في المتوسط))

البلدان التي تلقت المساعدة: جميع أقل البلدان نمواً الأعضاء في الأونكتاد (قواعد المنشأ)؛ 18 بلداً (المؤشرات الجغرافية)

الموقع الشبكي: unctad.org/gsp/rules

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:

مباشرةً: 8 و10 و17

بطريقة غير مباشرة: 1 و5 و12 و14

المانحون/مصدر التمويل (2014-2019)

هولندا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

كسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية

تنويع الاقتصادات وتعزيز الأنشطة غير المرتبطة بالسلع الأساسية

السياق العالمي

يؤدي الاعتماد المفرط، في كثير من البلدان النامية، على صادرات السلع الأساسية الخام إلى تقييد التحول الهيكلي والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدر الأونكتاد أن ثلثي البلدان النامية كانت تعتمد على السلع الأساسية في 2017، أي البلدان التي شكلت فيها منتجات الزراعة أو المعادن أو النفط الخام غير المجهزة 60 في المائة أو أكثر من مجموع الصادرات. وتترتب على هذا الاعتماد عواقب اقتصادية وخيمة. وتعوق دورة الازدهار والكساد في أسعار السلع الأساسية بشدة إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان، ويحد الافتقار إلى أنشطة ذات قيمة مضافة من التنمية الصناعية.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة كسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية. وينبغي للبلدان النامية أن تضيف قيمة أكبر إلى سلعها الأساسية وأن تنوّع أنشطتها لتشمل مجالات غير مرتبطة بالسلع الأساسية. وينبغي لها أن تتوقع دورة الازدهار والكساد في أسعار السلع الأساسية من خلال سياسات حصيفة لإدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية. وأخيراً، ينبغي لها أن تخطط لكيفية تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى وظائف وسبل معيشة أفضل لمواطنيها. ويساعد الأونكتاد البلدان في هذه الجهود من خلال برنامجه المتعلق بكسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية.

كيف تُحدَّد الاحتياجات؟

استجابة لطلب المساعدة، يعمل الأونكتاد مع البلد على تقييم احتياجاته في إطار النتائج المواضيعية الرئيسية الأربع التالية:

- تطوير أنشطة ذات قيمة مضافة في قطاع السلع الأساسية فيها.
- إقامة روابط إنمائية بين قطاع السلع الأساسية والاقتصاد الأوسع نطاقاً.
- تنويع الاقتصاد ليشمل أنشطة غير مرتبطة بالسلع الأساسية.
- الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

وبغية الاستجابة للاحتياجات المحددة، يخطط الأونكتاد والبلد المعني لبرنامج أنشطة يمكن أن يشمل حلقات عمل وتدريباً وخدمات استشارية وتحليلات للسياسات وأحداثاً لبناء توافق الآراء وخدمات إعلامية.

ويتطلب تنفيذ برنامج فعال اتباع نهج متكامل لسلسلة القيمة يأخذ في الاعتبار اعتماد البلد على السلع الأساسية في سياقه الكامل. ويتطلب أيضاً عملية شاملة تشرك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتركز تحديداً على صغار المنتجين والنساء والأقليات. والتعاون فيما بين الوكالات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب مبدآن آخران من مبادئ برنامج كسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية.

النتائج والآثار في عجالة

ساعد البرنامج منذ 2008 أكثر من 30 بلداً نامياً في تقليل اعتمادها على السلع الأساسية وتنويع اقتصاداتها وتحويل ثرواتها المستمدة من الموارد الطبيعية إلى تنمية مستدامة.

- نُشرت مجموعة من السياسات والأدوات الإعلامية المكيفة حسب الاحتياجات في البلدان المشمولة بالمشروع، في إطار مشروع للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بمبلغ 3,9 ملايين دولار، بتمويل من برنامج الاتحاد الأوروبي للسلع الأساسية الزراعية الخاص بمجموع دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.
- أجرى الأونكتاد استعراضاً لسياسات السلع الأساسية الزراعية في المكسيك تناول الإنتاج الزراعي والتجارة والأمن الغذائي والحد من الفقر، وشمل 13 منتجاً زراعياً حددتها السلطات المكسيكية باعتبارها ذات أهمية استراتيجية.
- تولت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا زمام خريطة طريق القطن الأفريقي، وهي إطار إقليمي لتنمية قطاع القطن في أفريقيا، بقيادة من الأمين العام للأونكتاد.
- درب الأونكتاد أكثر من 600 واضع سياسات في ثلاثة بلدان في أفريقيا على صياغة سياسات ولوائح تنظيمية فعالة تتعلق بالروابط الإنمائية والمحتوى المحلي في القطاعات الاستخراجية. ووفقاً لواضعة سياسات من تشاد تلقت التدريب في إطار المشروع، ورُقّيت إلى منصب نائبة المدير العام للمصفاة الوطنية، فإن مشروع الأونكتاد زودها بالمعارف اللازمة للنهوض

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

بعملية إقامة الروابط بين قطاع النفط وقطاعات أخرى في الاقتصاد التشادي من خلال توفير البنزين وغيره من المشتقات النفطية. ويُموَّل هذا المشروع من حساب الأمم المتحدة للتنمية.

- ساعد الأونكتاد، من خلال مشروع آخر ممول من حساب التنمية، أربعة بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على تصميم مبادرات تجارية ووضع سياسات وإعداد موجزات للاستثمار من أجل النهوض بالتجهيز المضيف للقيمة لمنتجات القطن الثانوية، مثل قوالب الوقود المنتجَة من سيقان القطن ومنتجات القطن الماصة المستمدة من ألياف النفايات. والغرض من ذلك هو الإسهام في زيادة فرص الدخل للمزارعين ورواد الأعمال، ولا سيما في المناطق الريفية، وفي بناء قطاع قطن أقدر على الصمود بوجه عام.

درجة الاعتماد على صادرات السلع الأساسية في جميع بلدان العالم، 2013–2017

(نسبة مئوية)

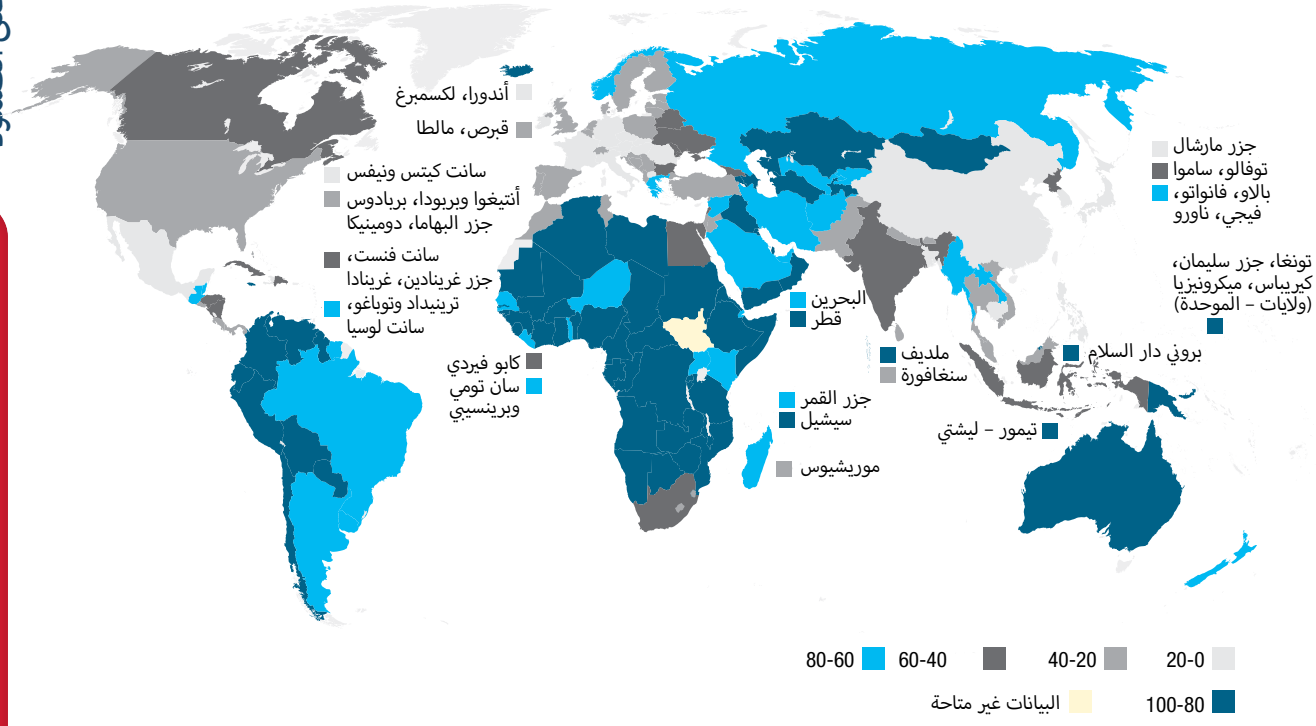

"يمكن للمُزارع زيادة الدخل اليومي من خلال تحويل طفيف للقطن الذي ينتجه. ويلزم إذن تمكين المزارعين من الحصول على التكنولوجيات المناسبة لدخلهم وبيئتهم".

المدير المعني بالصناعة، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، 2019

"يمكن أن تساعدنا القوالب والكريات في الحد من إزالة الغابات لأنها يمكن أن تكون بديلاً عن فحم الكتلة الأحيائية، الذي أدى إلى إزالة الغابات في بلدي".

نائب رئيس رابطة القطن في زامبيا، 2019

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جميع المناطق
تاريخ البدء: 2008
المشاريع المنفذة سنوياً: 1 (في المتوسط)
المشاريع المنفذة حتى الآن: 11
الأشخاص المدرَّبون: أكثر من 2 000 شخص، من بينهم أكثر من 600 امرأة، في 21 بلداً نامياً
الموقع الشبكي: unctad.org/commodities

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و9

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

الصين، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030)، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وحساب الأمم المتحدة للتنمية

خدمات النقل واللوجستية المستدامة والقادرة على الصمود

دعم البلدان النامية في تنفيذ خدمات نقل البضائع والخدمات اللوجستية المستدامة والقادرة على الصمود

السياق العالمي

لا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية نقل البضائع باعتباره محفزاً للتجارة ومحركاً للنمو وقاطرة للتنمية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، فإن التأثير الضار لأنشطة نقل البضائع في صحة الإنسان والبيئة والمناخ مدعاة للقلق. وإذا تُركت الأمور على حالها، ستقوض الأنماط غير المستدامة لنقل البضائع التحقيق الفعلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد عمم الأونكتاد مراعاة اعتبارات الاستدامة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في برنامج عمله المتعلق بلوجستيات النقل والتجارة. ويتمثل الهدف العام من ذلك في المساعدة في اندماج البلدان النامية الفعلي في شبكات التجارة ونظم النقل. وسييسر ذلك مشاركتها في سلاسل القيمة من خلال نظم لنقل البضائع تتسم بالكفاءة والموثوقية والفعالية من حيث التكلفة وجودة الربط والشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية والقدرة على التكيف مع المناخ. والنقل البحري، الذي يستأثر بأكثر من 80 في المائة من تجارة السلع العالمية من حيث الحجم المنقول بحراً، حافز بالغ الأهمية للتنمية المستدامة.

كيف يعمل برنامج النقل المستدام والقادر على الصمود؟

يتألف برنامج النقل المستدام والقادر على الصمود من عدة عناصر، ويركز على تقديم الخدمات التالية:

- **تعزيز إطار قانوني داعم لتيسير النقل والتجارة**، من خلال تقديم خدمات استشارية بشأن قوانين وسياسات النقل. شارك الأونكتاد على نطاق واسع في وضع القواعد والمعايير في ميدان قانون النقل البحري، مع التركيز على جوانب النقل البحري الاقتصادية والتجارية. وتتناول اتفاقيات دولية وقواعد نموذجية ذات صلة جوانب النقل البحري الاقتصادية والمسؤولية عن النقل البحري للبضائع والنقل متعدد الوسائط، فضلاً عن إنفاذ المطالبات البحرية. وإضافة إلى إسداء المشورة القانونية عند الطلب، يُعدّ الأونكتاد دراسات تحليلية عن قوانين وسياسات النقل، تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في تقييم مزايا التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة أو في تنفيذها على الصعيد الوطني. وقد تناولت التقارير ذات الصلة طائفة واسعة من المواضيع، منها نقل البضائع بحراً وجواً، والنقل متعدد الوسائط، والسلامة على الطرق، والتلوث النفطي الناتج عن السفن، والأمن البحري وأمن سلاسل الإمداد، والملاحة الساحلية، والآثار المترتبة على تغير المناخ.
- **تحليل آثار تغير المناخ وتكيف الموانئ البحرية وغيرها من البنى التحتية الرئيسية للنقل الساحلي.** ما انفك الأونكتاد يبحث الآثار المترتبة على تغير المناخ في النقل البحري منذ أكثر من عقد، وزاد التركيز على التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على صمود الموانئ البحرية العالمية وغيرها من البنى التحتية الرئيسية للنقل الساحلي. وفي أعقاب النجاح في تنفيذ مشروع بشأن آثار تغير المناخ وتكيف البنى التحتية للنقل الساحلي في منطقة الكاريبي، ينفذ الأونكتاد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبتمويل من ألمانيا، مشروعاً بشأن بنى النقل التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل التجارة والسياحة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- **مساعدة البلدان النامية في النهوض بإدارة وتشغيل ممرات النقل الخاصة بها.** تشمل أعمال الأونكتاد في هذا الصدد بناء القدرات المؤسسية من خلال وضع ترتيبات إدارة الممرات والإطار التنظيمي اللازم. والهدف من ذلك هو تمتين أداء الممرات التشغيلي وإدارتها وتشجيع التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالممرات والهيئات التي تنظمها وكيانات القطاع الخاص التي تشغلها، على سبيل المثال. ويبني ذلك أيضاً القدرة على تعزيز العمليات المستدامة في ممرات العبور والنقل. وتشمل المبادئ ذات الصلة الكفاءة الاقتصادية، مثل سلاسة النقل والحركة التجارية والفعالية من حيث التكلفة والقدرة التنافسية والموثوقية والتشغيل السلس والفعال والكفاءة في استخدام الطاقة والسلامة والاستدامة البيئية (أي الاستعمال الملائم للبيئة وانخفاض الانبعاثات الكربونية واستخدام الطاقة النظيفة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ) والشمول الاجتماعي (أي توفير الخدمات بأسعار معقولة وسهولة الوصول إليها وإسهامها في دعم المناطق الريفية والتنمية القطاعية الرئيسية).
- **تعزيز نظم نقل البضائع وتمويل نقل البضائع على نحو مستدام.** يدعم الأونكتاد البلدان النامية في جهودها الرامية إلى المضي صوب نظم مستدامة لنقل البضائع (مثل الطرق والسكك الحديدية والممرات البحرية والموانئ والطرق الحضرية). ولهذا الغرض، وضع الأونكتاد عُدة أدوات الخدمات واللوجستيات المستدامة لنقل البضائع، تتضمن مجموعة أنشطة تدريب شاملة مخصصة تغطي مختلف وسائط النقل، بما في ذلك النقل متعدد الوسائط. ومن بين المواضيع المحددة التي تُتناول في هذا الصدد النقل البحري المستدام والموانئ المستدامة وإدارة الممرات والتمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص والأداء البيئي ومؤشرات أداء الموانئ. ويمكن تصميم التدريب بحيث يناسب احتياجات مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة من البلدان النامية.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

وتضم عُدة الأدوات أيضاً إطار الأونكتاد لنقل البضائع المستدام؛ وهو عبارة عن منهجية على شبكة الإنترنت وعمليات موثقة، فضلاً عن أدوات وتوجيهات عملية تساعد المستخدمين في تخطيط وتصميم ووضع وتنفيذ استراتيجيات مستدامة لنقل البضائع. وتشمل هذه الأدوات ما يلي:

- استبيان التقييم الذاتي.
- قائمة قابلة للفرز تضم مؤشرات الأداء الرئيسية.
- فهرس الحلول والتدابير لنقل البضائع المستدام.
- نموذج حساب الانبعاثات الذي يحدد كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وملوثات الهواء عبر الممرات.

- **تعهُّد قطب معرفي في مجال النقل البحري.** يوجه الأونكتاد ويبني قدرة البلدان النامية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات النقل البحري القائمة على الأدلة. وتشمل الأدوات البحث والتحليل والبيانات المتعلقة بمسائل النقل البحري الرئيسية؛ والإحصاءات والمؤشرات؛ ومناقشات خبراء النقل البحري من خلال اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية وحلقات العمل. ومن بين المسائل المشمولة في هذا الصدد التجارة البحرية، والنقل البحري والموانئ، وتكاليف النقل، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة في النقل البحري، وأداء الموانئ والربط بينها، فضلاً عن تطورات النقل البحري الإقليمي. ويستند القطب المعرفي إلى منشور الأونكتاد الرئيسي المعنون استعراض النقل البحري، والموجزات القطرية البحرية، والإحصاءات الواسعة النطاق على الإنترنت، ومؤشرات الأداء الرئيسية.

النتائج والآثار في عجالة

شرق أفريقيا – ممرات العبور والنقل الشمالية والوسطى (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وجنوب السودان، وكينيا):

- في 2017، قدم الأونكتاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدعم إلى هيئة تنسيق العبور والنقل في الممر الشمالي لوضع برنامج لنقل البضائع على نحو مراع للبيئة، أُدمج فيما بعد في الخطة الرئيسية للهيئة. ويتمثل الهدف النهائي في تعميم البرنامج في استراتيجية الهيئة الطويلة الأجل لنقل البضائع المستدام، التي يجري وضعها باستخدام أدوات وتوجيهات برنامج الأونكتاد لنقل البضائع المستدام.
- في 2018، قدم الأونكتاد الدعم إلى وكالة تيسير النقل العابر في الممر المركزي لوضع استراتيجية لنقل البضائع المستدام بغية إدماجها في الخطة الرئيسية للوكالة.

منطقة الكاريبي – بناء القدرات في مجالي النقل البحري المستدام والموانئ المستدامة، فضلاً عن التمويل؛ وبناء القدرات فيما يتعلق ببنى النقل التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل التجارة والتنمية المستدامتين:

- في 2018، قدم الأونكتاد الدعم إلى هذه المنطقة، بالتعاون مع مصرف التنمية الكاريبي، لوضع استراتيجيتها المستدامة لنقل البضائع، فضلاً عن إنشاء مرصد إقليمي للوجستيات المستدامة، بالتعاون مع رابطة إدارة الموانئ في الكاريبي. وسيمكّن المرصد من وضع سياسات مستنيرة وقائمة على الأدلة في مجال النقل في المنطقة، علاوة على ترشيد تخصيص الموارد وتحديد الأولويات. وفي إطار شراكة مع الرابطة الجامايكية لسائقي الشاحنات في جميع أنحاء الجزيرة ووزارة النقل والتعدين في جامايكا والإدارة الكندية للموارد الطبيعية، نظم الأونكتاد حلقة عمل تدريبية وطنية بشأن السياقة الإيكولوجية في جامايكا، ووضع منهجاً دراسياً للرابطة لتدريب أعضائها.
- في إطار المشروع المتعلق بآثار تغير المناخ وتكييف البنى التحتية للنقل الساحلي في منطقة الكاريبي، حقق الأونكتاد، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، النتيجتين الرئيسيتين التاليتين: تقييم الاختلالات التشغيلية المحتملة ومخاطر الغمر البحري للمطارات والموانئ الدولية الساحلية في جامايكا وسانت لوسيا، في إطار سيناريوهات مناخية مختلفة؛ ومنهجية قابلة للمحاكاة للمساعدة في تخطيط التكيف وسلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات ضمت أصحاب المصلحة من 21 بلداً وإقليماً في منطقة الكاريبي.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 2014
المشاريع المنفذة حتى الآن: 7
الأشخاص المدرَّبون: أكثر من 360
البلدان التي تلقت المساعدة: أكثر من 50
الموقع الشبكي: فرع لوجستيات التجارة: unctad.org/ttl.
آثار تغير المناخ وتكييف الهياكل الأساسية للنقل الساحلي في منطقة الكاريبي: SIDSport-ClimateAdapt.unctad.org
بوابة الأونكتاد لنقل البضائع المستدام: unctadsftportal.org
إطار الأونكتاد لنقل البضائع المستدام: sft-framework.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و9 و13 و14
بطريقة غير مباشرة: 1 و5 و7 و10 و11 و12 و16 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

ألمانيا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في لوزان، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

إحداث التحول في الاقتصادات، وتعزيز التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بناء القدرة الإنتاجية وتحويل الاقتصادات بنقل الموارد إلى قطاعات أكثر إنتاجية واستدامة وتعزيز قدرتها التنافسية. والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا قنوات هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وتُمكّن التجارة والاستثمارات المتصلة بالتجارة، المقترنة برفع مستوى التكنولوجيا، البلدان من زيادة الإنتاجية وتنمية القدرات الإنتاجية وتسلق سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وتساعد أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد البلدان النامية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات التي يمكن أن تؤدي إلى تحول هيكلي واندماج أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتعزيز الصلة بين التجارة والقدرة الإنتاجية والعمالة، بموازاة إدماج أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات. وتدعم تلك الأنشطة البلدان أيضاً في الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وصياغة استراتيجيات إنمائية قائمة على الخدمات، وتطوير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والنهوض بالتجارة المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

استعراضات سياسات الاستثمار

تسخير سياسات الاستثمار لأغراض التنمية

السياق العالمي

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر محفِّزاً أساسياً للتنمية، ويمكن أن يعزز النمو، ويتيح فرص عمل جديدة، وينهض بالتجارة في السلع والخدمات. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً جزءاً أصيلاً في الاقتصاد المنفتح والفعال. ويمكن أن يُشكِّل أيضاً حافزاً لزيادة اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بفضل الروابط العديدة التي يمكن أن تربطه بالاقتصاد المحلي – مثل نقل التكنولوجيا وتكوين رأس المال البشري وإنشاء صناعات جديدة.

غير أن فوائد الاستثمار الأجنبي المشار لا تتحقق تلقائياً ولا تتوزع بالتساوي في جميع البلدان. ولجنيها كاملة، ينبغي تعزيز تدفقاته الوافدة من خلال سياسات وطنية مواتية تهدف إلى الارتقاء باقتصاد البلد وتنويعه ودعمها بهيكل استثماري دولي فعال.

ولدعم البلدان النامية في تهيئة بيئات سياساتية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر، يُجري الأونكتاد دراسات تشخيصية – تُعرف باستعراضات سياسات الاستثمار – تتناول أُطر الاستثمار القانونية والتنظيمية والمؤسسية. وتُنشر الاستعراضات، الخاصة بكل بلد، باعتبارها تقارير استشارية تتضمن مشورة ملموسة في مجال السياسات. ثم يضطلع الأونكتاد بأنشطة المساعدة التقنية لدعم البلدان المستفيدة في الأخذ بتوصيات الاستعراضات وتوسيع آفاق تحقيق التنمية المستدامة.

ما الذي يجعل استعراضات سياسات الاستثمار فعالة؟

تُجرى استعراضات سياسات الاستثمار في مراحل مختلفة. ويدعم هذا النهج تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني ويُشجِّع البلدان على تعلم بعضها من بعض. وتُتبادل الممارسات الفضلى وتُستخلص الدروس.

ويبدأ الاستعراض بطلب من الحكومة. وتُشرِكُ الهيئة الوطنية النظيرة، وزارةً أو وكالةً، في كل مراحل هذه العملية وإليها يؤول أمر التوصيات في مضمار السياسات.

ويتبع كل استعراض نهجاً خاصاً بكل بلد لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ويشكل نشر تقرير استعراض سياسات الاستثمار جزءاً من عملية تعزز تنفيذ التوصيات.

النتائج والآثار في عجالة

- شهدت البلدان المشمولة باستعراضات في مختلف المناطق زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وباتت هذه التدفقات أقل تقلباً، كما هو حال أقل البلدان نمواً في أفريقيا.
- تلتزم البلدان بالاستعراضات التزاماً بيِّناً يتجلَّى في تأييدها التوصيات المقدمة إليها في مضمار السياسات وفي وضعها موضع التنفيذ، مثلما يتضح من تقارير المتابعة. وأظهر معظم تقارير التنفيذ بشأن استعراضات سياسات الاستثمار من بين التقارير الستة عشر التي أُنجزت حتى الآن مستويات تنفيذ تتراوح بين الجيد والقوي، واهتماماً متزايداً لدى المستثمرين الموجودين، وقدرة متزايدة على تسويق فرص الاستثمار.
- يتجلَّى الاهتمام بالبرنامج في طلب العديد من الاقتصادات الـ 53 المشمولة بالاستعراض مساعدة تقنية من أجل المتابعة، وطلب البلدان الـ 27 الجديدة الاستفادة من الاستعراضات.
- نُفذ حتى الآن أكثر من 450 توصية.

نقاط رئيسية وجيزة

أوصى استعراض سياسة الاستثمار في موريشيوس بعدة إصلاحات لتحسين وتكثيف حملة التنويع في البلد. ونُفذ أكثر من 95 في المائة من التوصيات، وأثرت تأثيراً هائلاً في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد والحد من الفقر.

استعراضات سياسات الاستثمار،
1999 – تشرين الأول/أكتوبر 2019
(بما في ذلك الاستعراضات الوطنية والإقليمية)

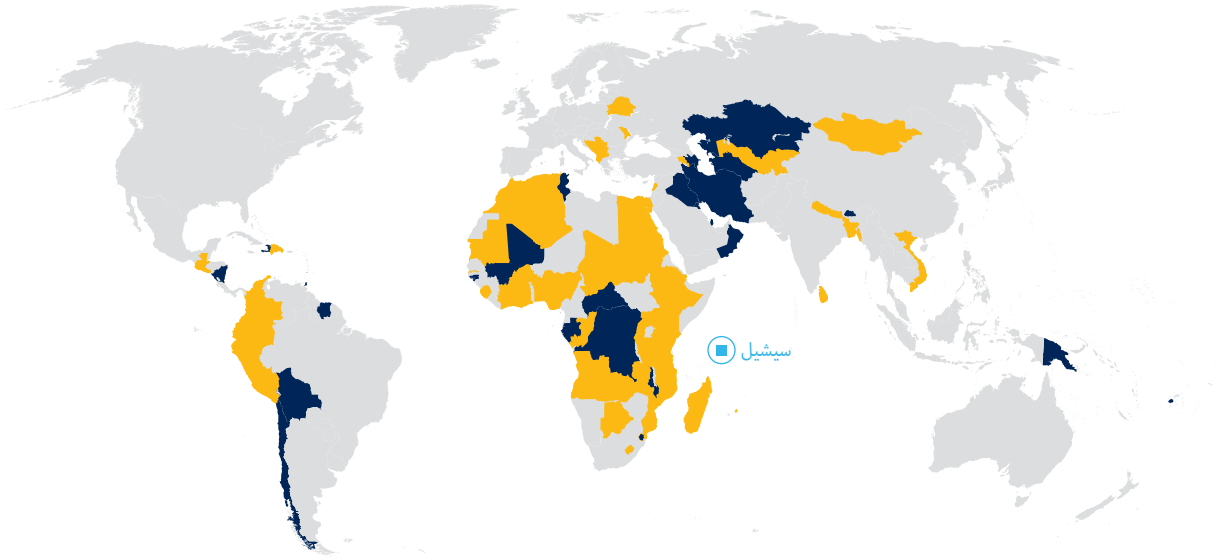

IPR
1999 20 سنة 2019
استعراض سياسة الاستثمار

"لم تُستبعد أي مسألة هامة في استعراض سياسة الاستثمار، وسيشكل التقرير خط الأساس الـذي سنستند إليه لإصـلاح مناخ الاستثمار ومساعدتنا في تحقيق الهدف المتمثل في النمو المستدام والشامل للجميع".

تيغران خاشاتريان، وزير الاقتصاد، أرمينيا، 2019

"بعد مرور عشر سنوات على استعراض سياسة الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية، لا تزال الوثيقة هي المخطط الذي يوجه كل استراتيجية استثمارية ننفذها اليوم؛ وكلما تولت إدارة جديدة مقاليد الأمور، فإن الاستعراض هو أول وثيقة نسلمها إياها".

ناتاليا فاسكيز غوزمان، مديرة الاستثمار، مركز التصدير والاستثمار، الجمهورية الدومينيكية، 2018

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 1999
الاستعراضات في السنة: 3–4
الاستعراضات التي أُجريت حتى الآن: 53، شملت 20 بلداً من أقل البلدان نمواً، و29 بلداً في أفريقيا
الاستعراضات القادمة: سيشيل
الموقع الشبكي: unctad.org/ipr

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و17
بطريقة غير مباشرة: 1 و2 و10 و16

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

السويد، والصين، وفنلندا، والنرويج، وهولندا، والاتحاد الأوروبي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

استعراضات سياسات الخدمات

تحقيق إمكانات الخدمات

السياق العالمي

ما فتئت التجارة الدولية في الخدمات تعرف توسعاً سريعاً منذ عام 2005؛ فقد سجلت نمواً قوياً في عام 2018 – أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتجارة البضائع – بحيث بلغ مجموع الصادرات 5,8 تريليون دولار. وحققت الاقتصادات النامية نمواً قوياً في صادراتها من الخدمات، ورفعت بذلك حصتها من الصادرات العالمية للخدمات من 23 في المائة في عام 2005 إلى 30 في المائة في عام 2018. وشهدت صادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات نمواً أسرع مقارنة بصادراتها من السلع على الرغم من أن حصتها من التجارة العالمية في الخدمات لا تزال صغيرة (أقل من 1 في المائة). وارتفعت صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً بنسبة 11 في المائة سنوياً بين عامي 2005 و2018، مما أفضى إلى زيادة حصة الخدمات في إجمالي صادراتها من 14 إلى 19 في المائة. ويوحي هذا الأمر بأن الخدمات ما فتئت تسهم في تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً.

وتحُسِّن الخدمات، لا سيما خدمات البنى التحتية، القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتُعزز فرص العمل، وتُيسر التجارة في مجالي التصنيع والزراعة. وأصبحت الخدمات روابط لا غنى عنها في سلاسل القيمة العالمية. ويتوقف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى حد كبير على تطوير أنشطة الخدمات الرئيسية، بما في ذلك الصحة، والتعليم، وخدمات الطاقة، والخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المرتبطة بالحاسوب، فضلاً عن خدمات النقل. غير أنَّ الكثير من الحكومات، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تواجه تحديات في سعيها لتحديد وتلبية احتياجاتها المرتبطة بقطاع الخدمات في اقتصاداتها المحلية، وفي ترجمتها من ثم إلى سياسات عامة بغية تحسين أداء هذه الخدمات كما وكيفاً. وثمة أيضاً تحديات مرتبطة بـ (إعادة) صياغة مواقف تفاوضية مناسبة للاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات في الأسواق المحلية والخارجية على السواء.

وبغية مساعدة هذه البلدان على رفع هذه التحديات، وبناء قدرتها على العرض والتصدير على أساس سياسات عامة قائمة على الأدلة، طوَّر الأونكتاد أداة لاستعراض سياسات الخدمات يمكِّن من تحليل منهجي للأطر الاقتصادية والتنظيمية والمؤسساتية التي لها تأثير على قطاع الخدمات، وما يتصل به من قطاعات فرعية بعينها في البلد.

كيف تجري استعراضات سياسات الخدمات؟

يُجري الأونكتاد استعراضات سياسات الخدمات بناءً على طلب الحكومات. وطوال سير هذه العملية، تنخرط الوزارة أو الوكالة النظيرة، فضلاً عن الجهات صاحبة المصلحة المعنية، في العملية للتأكد من أنها تتولى زمام الأمور فيما يتصل بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة، وأنها تنشدها، والتحقق من أن التوصيات ذات جدوى. وتركز الاستعراضات على قطاع الخدمات. ويشمل كل استعراض، الذي يغطي عادة قطاعين فرعيين أو ثلاثة من قطاع الخدمات، تحليلاً للسياسات وبحوثاً، واجتماعات تشاورية على الصعيد الوطني بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تقصي الحقائق، والتوعية، وبناء توافق للآراء هدفها التحقق من صحة النتائج، وصواب التوصيات السياساتية. ويقيِّم الاستعراض الحالة العامة لتطوير الخدمات في بلد ما؛ ويُجري تشخيصاً لذلك باستخدام أداة لسبر مواطن القوة والضعف، والفرص والتهديدات التي تواجه قطاعات فرعية بعينها بالتشاور مع البلد صاحب الطلب؛ ويقدم توصيات سياساتية للتطوير الشامل لقطاع الخدمات وقطاعات فرعية بعينها، وذلك تمشياً مع الأهداف الإنمائية الوطنية.

ويقدم الأونكتاد، كلما سمحت موارده بذلك، مساعدته كذلك إلى الحكومات لتنفيذ التوصيات السياساتية المقدمة في الاستعراضات من خلال خدماته الاستشارية، وتنظيم أنشطة التدريب لتعزيز خبرة المسؤولين الحكوميين المشاركين في صياغة السياسات والمفاوضات الوطنية ذات الصلة بالتجارة في الخدمات. ويقدم الأونكتاد دعمه أيضاً في وقت الصياغة الفعلية لسياسات التجارة في الخدمات الوطنية، وييسِّر التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين بهدف اعتماد هذه السياسات وتنفيذها.

النتائج والآثار في عجالة

أُجريت حتى الآن استعراضات لسياسات الخدمات في تسعة بلدان، منها استعراضان لكل من باراغواي وأوغندا. وأتاحت الاستعراضات أساساً سليماً للبلدان التي استُعرضت فرصة (إعادة) صياغة استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بتنمية قطاع الخدمات عموماً، أو قطاعات فرعية عامة بعينها.

- في أعقاب استعراضين اثنين *لأوغندا*، وضع هذا البلد سياسة وطنية للخدمات وافق عليها مجلس الوزراء في عام 2017 تمهيداً لتنفيذها. ونفَّذ بالكامل ثلاث توصيات من خمس تتعلق بالخدمات المحاسبية، بما في ذلك حوافز تعزيز الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وهو ما أثر تأثيراً إيجابياً على تنمية القطاع. وخضع قطاع التأمين لإصلاحات واسعة بعد الانتهاء من الاستعراض الأول. ومن بين التوصيات العشر المتعلقة بهذا القطاع، نُفذت أربع بالكامل، وثلاث جزئياً.
- وضعت *باراغواي* خطة وطنية لتطوير الخدمات في عام 2018 استناداً إلى استعراضاتها.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

- ساعد استعراض بنغلاديش على صياغة سياسات عملية لقطاعاتها الناشئة للخدمات.
- ساعدت استعراضات سياسات الخدمات *لخمسة من أقل البلدان* نمواً (أوغندا، وبنغلاديش، ورواندا، وليسوتو، ونيبال) على بناء قدراتها على العرض والتصدير في قطاعات بعينها، بطرق منها وضع سياسات قائمة على الأدلة، وعلى استكمال هذه البلدان، بطريقة مفيدة وفعالة، جهودها الرامية إلى استخدام الإعفاء الممنوح لأقل البلدان نموا في قطاع الخدمات في منظمة التجارة العالمية، وهو إعفاءٌ يمنح معاملة تفضيلية لقطاع ومصدري الخدمات من أقل البلدان نمواً دون غيرهم.

عدد الاستعراضات المنجزة لسياسات الخدمات بحلول عام 2019

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 2009
عدد الاستعراضات في السنة: 1–2
عدد الاستعراضات حتى الآن: 12
الاستعراضات المقبلة: المغرب
الموقع الشبكي للبرنامج: unctad.org/services/sprs

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و9 و17
بطريقة غير مباشرة: 1 و3 و4 و5 و7 و10

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

الصندوق الاستئماني العام للخدمات، وحساب الأمم المتحدة للتنمية

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

استعراضات أُطر السياسات التجارية

تسخير إمكانات التجارة لأغراض النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة

السياق العالمي

التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي ويمكنها الإسهام في تعزيز التنمية المستدامة. ويمكن أيضاً أن تكون محركاً قوياً لإيجاد فرص للعمل، وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد، وتحفيز ريادة الأعمال، وانتشال الناس من الفقر في نهاية المطاف. فالعديد من البلدان النامية لها قدرات محدودة لتحليل العلاقة بين التجارة، والقدرة الإنتاجية، والعمالة؛ والقدرة على تقييم الخيارات السياساتية؛ و(إعادة) صياغة وتنفيذ أطر ملائمة لسياساتها التجارية الوطنية. ويصبح التشجيع على اتباع نهج متسق ومتكامل لصياغة سياسات تجارية وطنية وتنفيذها تحدياً رئيسياً بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عندما تعيد هذه البلدان صياغة أطر سياساتها التجارية الوطنية من أجل تحسين استفادتها من التجارة، والاستجابة لمقتضيات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق الغاية 17–11 (زيادة صادرات البلدان النامية)، والهدف 8 (النمو الاقتصادي)، والهدف 9 (التصنيع، والابتكار، والبنى التحتية).

وتساعد استعراضات أُطر السياسات التجارية التي يُجريها الأونكتاد البلدان على تقييم نُظم سياساتها التجارية بطريقة منتظمة وشاملة واستراتيجية، وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها. وتُركِّز هذه الاستعراضات على تحديد القطاعات الرئيسية التي يمكن تنويعها والتي تكون قادرة على تحقيق قيمة اقتصادية أعلى، وصياغة سياسات تجارية سديدة تؤازر الأولويات الإنمائية، ووضع إطار للسياسات التجارية يكفل التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجيات. وترمي استعراضات أطر السياسات التجارية إلى (إعادة) صياغة وتنفيذ نُظم السياسات التجارية الوطنية وفقاً لاحتياجات البلد نفسه. ومن خلال عمليات التحليل وحلقات العمل الاستشارية، توفر الاستعراضات أداة لواضعي السياسات في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تمكنهم من تحديد أولوياتهم، وتقييم آثار الخيارات السياساتية، وابتكار أفضل الإجراءات، بما في ذلك على المستوى القطاعي.

كيف تجري استعراضات أطر السياسات التجارية؟

يجري الاستعراض بناء على طلب حكومة البلد. وتشارك الوزارة أو الوكالة النظيرة في الاستعراض طوال سير العملية، فضلاً عن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة المعنية للتأكد من توليها زمام الأمور فيما يتعلق بالتوصيات ذات الصلة بالسياسات العامة، ومن أنها تنشدها، والتحقق من أن التوصيات ذات جدوى. ويبدأ الاستعراض بحلقة عمل تشاورية وطنية للجهات المتعددة صاحبة المصلحة لتحديد التحديات التجارية والإنمائية الرئيسية التي يواجهها البلد، فضلاً عن الحلول والإصلاحات السياساتية الممكنة. وبعد إعداد تقرير الاستعراض، تُدرَس التحليلات والتوصيات السياساتية المنبثقة عن الاستعراض، ويُتحقق من صحتها في حلقات عمل وطنية تنظمها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات الحكومية.

ويساعد الأونكتاد، كلما سمحت موارده بذلك، الحكومات كذلك على تنفيذ التوصيات السياساتية المقدمة في الاستعراضات، وذلك بتقديم خدماته الاستشارية وتنظيمه لأنشطة التدريب الرامية إلى تعزيز خبرة المسؤولين الحكوميين المشاركين في صياغة السياسات والمفاوضات الوطنية ذات الصلة بالتجارة. ويقدم الأونكتاد دعمه أيضاً لصياغة السياسة التجارية الوطنية، ويُيسِّر التشاور مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل اعتماد الاستعراضات وتنفيذها.

النتائج والآثار في عجالة

أُجريت منذ عام 2013 استعراضات لإطار السياسات التجارية لتسعة بلدان. ووفرت هذه الاستعراضات أساساً سليماً للبلدان التي استُعرضت (لإعادة) صياغة استراتيجياتها وسياساتها الوطنية الرامية إلى تنمية التجارة، بما يتماشى وأهدافها الإنمائية الوطنية.

- استناداً إلى استعراض إطار السياسات التجارية لرواندا، اعتمدت حكومة هذا البلد إطاراً شاملاً جديداً لسياساتها التجارية.
- بدأت عدة بلدان، مثل *بوتسوانا*، *وجامايكا*، *وزامبيا*، *وناميبيا* في تنفيذ التدابير السياساتية الموصى بها بصياغة مشروع تشريع للسياسة التجارية الوطنية وخارطة طريق لتنفيذها. وساعدت الاستعراضات على وجه التحديد كلا من *بوتسوانا* و*جامايكا* على تنقيح وتحديث سياساتيهما التجارية الوطنية لتحقيق أهدافهما الإنمائية. وأعدت بوتسوانا أيضاً خطط عمل ملموسة ومفصلة لتنفيذ سياساتها التجارية الوطنية المستحدثة. وتعكف *ناميبيا* حالياً على وضع سياسة تجارية وطنية عقب انتهاء الاستعراض؛ وقد كان الاستعراض مفيداً في إرشاد *زامبيا* في سعيها إلى تنويع صادراتها.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

استعراضات أطر السياسات التجارية (2013–2019)

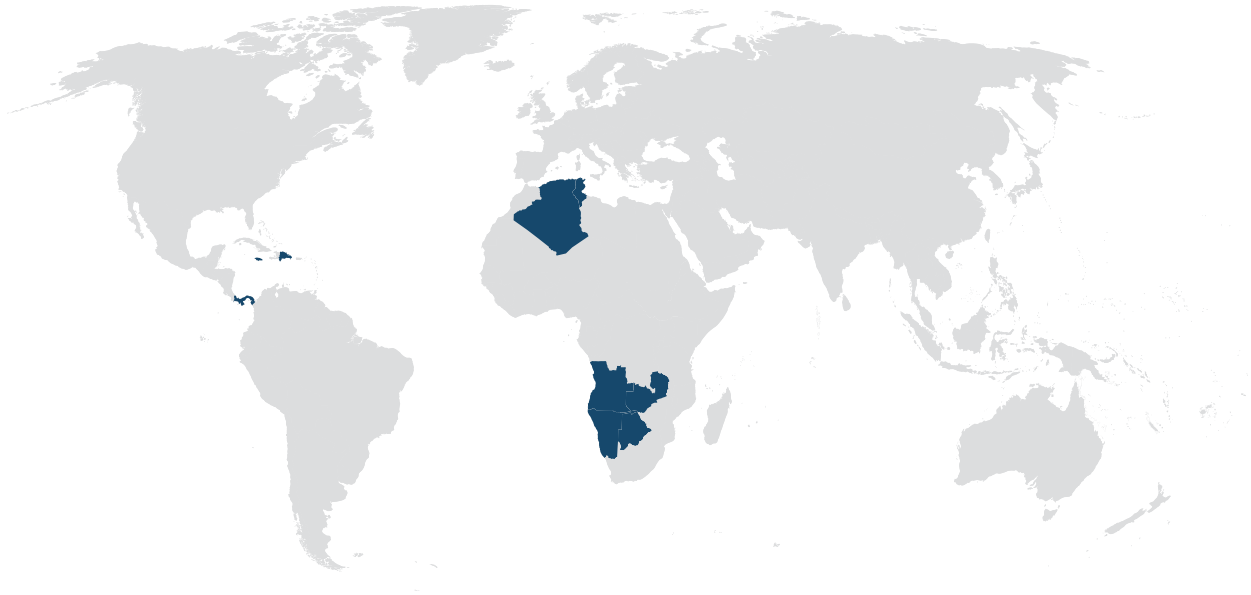

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: أواخر التسعينيات، النهج الأصلي؛ 2013، منهجية مستحدثة
عدد الاستعراضات في السنة: 1–2
عدد الاستعراضات حتى الآن: أكثر من 40 عملية تقييم قطرية و/أو إقليمية لمجموع السياسات التجارية (أو القطاعية)
الاستعراضات المقبلة: أنغولا، وغيانا، وموزامبيق
الموقع الشبكي للبرنامج: unctad.org/TPF-Reviews

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 17
بطريقة غير مباشرة غير مباشر: 1 و8 و9

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

النرويج، وحساب الأمم المتحدة للتنمية

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

مراعاة عامل العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة

السياق العالمي

بناء القدرات الوطنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار على صعيد الشركات، والمزارع، والصناعة، وعلى المستوى الوطني عاملٌ أساسي لتمكين الصناعات المحلية في البلدان النامية في الوقت الراهن من المنافسة في اقتصاد عالمي ما فتئ يشهد تكاملاً متزايداً ويستند إلى مجموعة أوسع من المعارف. والقدرة على ابتكار التكنولوجيات واستخدامها واعتمادها أمرٌ بالغ الأهمية لتنويع الاقتصادات في مجالات جديدة لها قيمة مضافة أعلى، ورفع الإنتاجية، وتوليد فرص عمل جيدة الأجر، والحد من الفقر، والتصدي للتحديات البيئية. وما فتئ يتضح أنَّ تحقيق جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الواردة في أهداف التنمية المستدامة يتطلب تطبيقاً فعالاً للتكنولوجيا وتطويراً لقدرات وطنية تقوى على الابتكار.

وقد وضع الأونكتاد استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تقييم نظمها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء قدراتها الابتكارية على صعيد الشركات، والمزارع، والصناعة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه الاستعراضات عملية تحليل وتعلم بالنسبة للجهات صاحبة المصلحة في البلد في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التوصل إلى فهم أوضح لمواطن القوة والضعف الرئيسية في نظم الابتكار الخاصة بها، وتحديد الأولويات الاستراتيجية بغية تطويرها. ودُونت نتائج هذه العملية في وثيقة استعراض سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وتنطلق الاستعراضات من نقطة أن تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة أمرٌ حاسم. فبلوغ هذا الهدف يقتضي إدراج سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وتعزيز الاتساق بين مجالات السياسات الإنمائية الرئيسية ذات الصلة بالتكنولوجيا والابتكار. وترمي هذه الاستعراضات إلى تحقيق كلا الهدفين دعماً لخطة التنمية الوطنية المستدامة الأوسع نطاقاً، ولأهداف التنمية المستدامة في البلد. وتبذل الاستعراضات جهداً منتظماً لإشراك طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة لبناء توافق للآراء على الصعيد الوطني.

كيف يمكن مراعاة عامل العلوم والتكنولوجيا والابتكار؟

تُجرى استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بناء على طلب الحكومة. وتشمل الاستعراضات تقييماً لإدارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وسياسات وقواعد ولوائح العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ والبنى التحتية، وقدرات الابتكار على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات والصناعات. وتشمل هذه الاستعراضات عادة خارطة لنظم الابتكار، وتقترن بدراسات معمَّقة تتناول قطاعات أو مسائل بعينها لها صلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للتنمية في البلد المعني. وتشمل الاستعراضات توصيات سياساتية لتحسين التكنولوجيا، وتعزيز القدرة على الابتكار، والنهوض بالنُظم، أو النُظم الإيكولوجية التي تدعم الابتكار. ويوجد برنامج نموذجي لبناء القدرات يُقدم أيضاً بالاقتران مع المرحلة التشخيصية لاستعراض سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتُنفذ أيضاً أنشطة لبناء القدرات في إطار عملية متابعة التنفيذ، أو نشاط قائم بذاته عند الطلب.

وتستند المقاربة المنهجية إلى إطار جديد أُدرج في منشور الأونكتاد لعام 2019 المعنون *"إطار استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تسخير الابتكار لأغراض التنمية المستدامة"*. ويرمي الإطار إلى مواءمة سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار مع جدول أعمال سياسات التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يسلط الإطار الضوء على أهمية سد الثغرات الموجودة بين قدرات الرجل والمرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فضلاً عن الحاجة إلى إدراج بعد النوع الاجتماعي بالكامل في عملية تحليل السياسات والممارسات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

عدد استعراضات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار
حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019

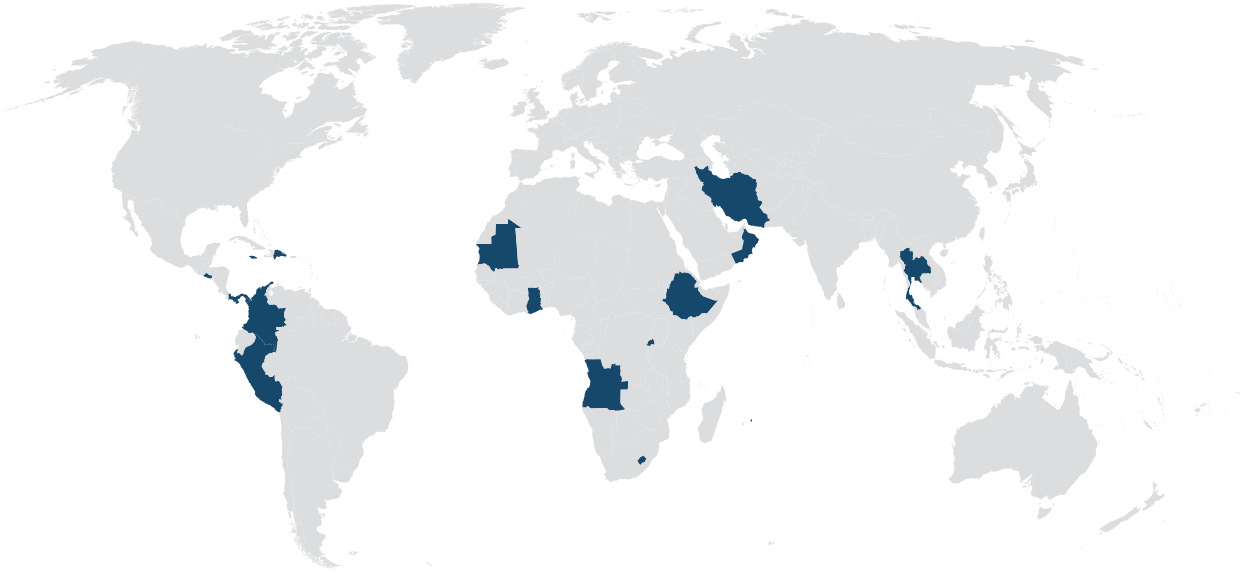

النتائج والآثار في عجالة

- في أعقاب **استعراض سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار لبيرو** في عام 2010، زادت الميزانية الوطنية المخصَّصة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بمقدار 20 مرة في سنة واحدة.
- أفضى **استعراض سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار لعُمان** في عام 2014 إلى إنشاء هيئتين استشاريتين في هذا البلد. فعلى الصعيد الاستراتيجي، تضم الهيئة الأولى خمسة وزراء وعدداً من كبار المستشارين. وعلى الصعيد التنفيذي، تتألف الهيئة الثانية من المديرين التنفيذيين لأكثر من 20 مؤسسة من المؤسسات صاحبة المصلحة تركز عملها على العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وأفضى الاستعراض أيضاً إلى تصميم استراتيجية عُمان الوطنية للابتكار لعام 2017.
- استُكمل **استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتايلند** في عام 2015. واستُرشِد بتشخيص التقرير وتوصياته في عمليات تصميم السياسات العامة، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بإصلاح سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وفي الدورة السنوية الثانية والعشرين للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أبلغ البلد بتنفيذه عدة تغييرات مؤسساتية على أساس الاستعراض. وساعدت التوصيات على شحذ الوعي على أعلى مستوى سياسي بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتضطلع العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الوقت الراهن بدور محوري في خطة البلد الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأفضى الاستعراض كذلك إلى تنفيذ إصلاحات مؤسساتية في البلد، مثل إنشاء وزارة جديدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي.
- نُفذ **استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لبنما** في عام 2019. وتعكف الحكومة على استخدام نتائجه وتوصياته بوصفها أحد المصادر الرئيسية لتوجهها الاستراتيجي لإعداد خطتها الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار للفترة 2020–2024. وأسهم الاستعراض أيضاً في زيادة أهمية الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في البلد. وأثناء تقديم عرض عن الاستعراض أمام اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا في تموز/يوليه 2019، أعلنت الحكومة الجديدة عن عزمها استثمار 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في أنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار بحلول عام 2022.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
تاريخ البدء: 1998–2005 (السلسلة الأولى)؛ 2008 (السلسلة الحالية)
عدد الاستعراضات في السنة: 1–2
عدد الاستعراضات حتى الآن: 16
الاستعراضات المقبلة: أوغندا (2019–2020)، الجمهورية الدومينيكية وزامبيا (2020–2021)
الموقع الشبكي: unctad.org/STIPreviews

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 9
بطريقة غير مباشرة: 8 و12 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

ألمانيا، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

تسخير التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة

السياق العالمي

تُحدِث التجارة الإلكترونية، وبوجه أعم تنامي الاقتصاد الرقمي، تحولاً سريعاً في الأسلوب الذي تتبعه الشركات في التفاعل مع بعضها البعض، ومع المستهلكين والحكومات. وما فتئت التجارة الإلكترونية توجِد فرصاً جديدة لتحقيق طفرات تكنولوجية، ومكاسب إنتاجية في الاقتصاد برمته، وفي تعزيز التجارة وظهور قطاعات جديدة. وفي الوقت نفسه، تثير الأعطال الرقمية تحديات جديدة أمام البلدان وتُحملها تكاليف إضافية. وتوجد إحدى أقوى ديناميات التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، لكن تحقيق كامل القدرات الكامنة فيها لا يزال بعيد المنال.

ومن أجل عكس الاتجاهات الحالية التي تتسم باتساع نطاق أوجه عدم المساواة واختلال موازين القوة التي يفرزها الاقتصاد الرقمي، يتعين على الجهات الواضعة للسياسات تكييف سياساتها وقوانينها ولوائحها القائمة، واعتماد قوانين ولوائح جديدة. ويتطلب الطابع العالمي للاقتصاد الرقمي بدوره المزيد من الحوار وبناء توافق الآراء، ووضع السياسات على الصعيد الدولي. وينبغي للدول النامية إنشاء أُطر قانونية ومؤسساتية وسياساتية، فضلاً عن استراتيجيات وطنية فعالة تزيد من حيوية التجارة الإلكترونية والرقمنة من أجل توليد القيمة واغتنامها. ومن المهم أيضاً أن تحصل الجهات الواضعة للسياسات على إحصائيات أدق، وإرشادات قائمة على الأدلة عن كيفية تصميم السياسات السديدة، والتعلُّم من أفضل الممارسات لتحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ويتطلب اغتنام المكاسب الإنمائية من هذه البيئة المتغيرة اتباع مقاربة جامعة تشمل جميع القطاعات والمؤسسات.

كيف يعمل البرنامج؟

يتيح برنامج الأونكتاد للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي منتدى فريداً للحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن تسخير الاقتصاد الرقمي المتطور من أجل التجارة والتنمية المستدامة. ويتضمن على وجه التحديد عدة برامج فرعية متميزة للمساعدة التقنية، وذلك على النحو التالي:

- يساعد البرنامج الفرعي *للتجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني* على بناء قدرات الجهات الواضعة للقوانين والسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي واستيعابها للمسائل القانونية التي تنطوي عليها التجارة الإلكترونية. وتتضمن تدابيره العملية ما يلي:
  - المساعدة على إنشاء نظم قانونية محلية وإقليمية لتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية.
  - تنظيم حلقات عمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لبناء قدرات الجهات الواضعة للقوانين والسياسات؛
  - وضع خرائط لتشريعات التجارة الإلكترونية، وهي متاحة على الموقع التالي: unctad.org/cyberlawtracker.
- يشمل عمل الأونكتاد بشأن *قياس اقتصاد المعلومات* جمع البيانات الإحصائية ووضع منهجية لها، فضلاً عن ربط الإحصاءات والسياسات عن طريق الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وترد هذه البيانات الإحصائية في تقرير *الاقتصاد الرقمي* الذي يصدر كل سنتين، وفي بوابة إحصاءات الأونكتاد. ويهدف التعاون التقني في هذا المجال إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع إحصاءات أدق وأوثق وتقبل المقارنة على الصعيد الدولي بشأن المسائل التالية: استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحجم وتشكيلة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتجارة الدولية في الخدمات التي تتيحها هذه التكنولوجيا.
- ينطوي العمل في مجال *استعراضات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية* على تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والعمليات التشخيصية، واستراتيجيات تطوير التجارة الإلكترونية، والتخطيط الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناء على طلب الحكومات. ومن خلال تحليل بيئة البنية التحتية، والسياسات، والبيئة التنظيمية، والمؤسساتية والتشغيلية والاقتصادية الاجتماعية، تساعد الاستعراضات الحكومات على تجاوز مواطن الضعف والحواجز البيروقراطية، والاستفادة من مواطن القوة واغتنام الفرص المتاحة، ووضع الاستراتيجيات ذات الصلة.
- مبادرة *التجارة الإلكترونية للجميع* جهد تعاوني يشارك فيه 30 طرفاً للنهوض بعُرى التعاون، والشفافية وكفاءة المعونة من أجل تجارة إلكترونية تشمل الجميع. والمنصة الإلكترونية (etradeforall.org) هي الأداة الرئيسية لهذه المبادرة، وهي منصة لتبادل المعارف والمعلومات تيسر الحصول على مجموعة واسعة من المعلومات والموارد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وهي بوابة فريدة تتيح مطابقة الجهات المقدِمة للمساعدة التقنية مع الجهات التي تحتاجها. ويمكن للجهات المستفيدة التواصل مع شركائها المحتملين، والاطلاع على الاتجاهات، وأفضل الممارسات، وأحدث مؤشرات التجارة الإلكترونية، والأحداث المقبلة في موقع واحد لا أكثر.
- تساعد *تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية* أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية على استيعاب مدى استعدادها للتجارة الإلكترونية في مجالات السياسات الرئيسية، وذلك للانخراط بطريقة أفضل في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها. وتقدم هذه التقييمات توصيات لتجاوز الحواجز والاختناقات المعروفة التي تعوق النمو، والاستفادة من التجارة الرقمية.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

- تبني *التجارة الإلكترونية للمرأة* وتحتضن مجتمعاً مختاراً يضم قيادات نسائية نجحن في التجارة الإلكترونية، ويناصرن مبادرة ترسيخ النظم الإيكولوجية التي تيسر تنظيم المشاريع الرقمية الشاملة للجنسين في البلدان النامية. وبمشاركتهن النشطة هذه، يُسهمن في إلهام الجيل اللاحق من النساء رائدات الأعمال، وتمكينهن من تنظيم مشاريعهن على أساس التكنولوجيا، وإسماع أصواتهن في عمليات صياغة السياسات بشكل أفضل.

النتائج والآثار في عجالة

- اضطلع البرنامج الفرعي للتجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني بدور رائد في إدراج البعد القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قوانين أكثر من 63 بلداً نامياً في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، 20 منها من أقل البلدان نمواً. وأصبحت جماعة شرق أفريقيا أول منطقة أفريقية تعتمد إطاراً منسقاً لقوانين الفضاء الإلكتروني. وبرنامج التتبّع العالمي لقوانين الفضاء الإلكتروني هو أول خارطة عالمية على الإطلاق لتشريعات التجارة الإلكترونية في مجال اعتماد الصفقات الإلكترونية، وحماية المستهلك، وحماية البيانات والخصوصية، ومكافحة الجرائم السيبرانية في 194 دولة عضواً في الأونكتاد.
- أتاح الأونكتاد دورة تدريبية لأكثر من 250 موظفاً إحصائياً وطنياً من 117 بلداً في مجال إعداد إحصاءات رسمية عن اقتصاد المعلومات. وعلاوة على ذلك، أسهم الأونكتاد في تحديد مؤشرات اقتصاد المعلومات من خلال الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (التي أقرتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة)، ووضع منهجية جديدة لقياس التجارة الدولية في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- حصلت كل من رواندا، وعمان، ومصر على المساعدة لوضع أول استراتيجياتها الوطنية للتجارة الإلكترونية. وفي حالة مصر، أفضى التعاون بين الأونكتاد والبنك الدولي إلى وضع استراتيجية شاملة بشأن المدفوعات الإلكترونية للتجارة الإلكترونية.
- بلغ متوسط مستخدمي منصة *التجارة الإلكترونية للجميع* 000 3 مستخدم شهرياً حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكان 42 في المائة منهم من البلدان النامية. وتتيح هذه المنصة 30 حلاً إنمائياً باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، فضلاً عن 137 ملفاً قُطرياً باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وتُقدم عرضاً سريعاً عن مشهد التجارة الإلكترونية. وتصدر نشرة إخبارية شهرية تسلط الضوء على أنشطة الشركاء الرئيسيين في التجارة الإلكترونية، فضلاً عن الملخصات الإخبارية اليومية، والأحداث والمنشورات.
- منذ عام 2017 استُكمل 20 استعراضاً لمدى *الاستعداد للتجارة الإلكترونية eTReadies*. وثمة ستة استعراضات قيد التنفيذ، ويجري التخطيط لاستعراضات إضافية في عام 2020. وجرى في عام 2019 توسيع نطاق البرنامج الفرعي ليشمل بلداناً نامية أخرى؛ وكان العراق أول بلد من غير أقل البلدان نمواً التي استفادت من تقييم مدى استعدادها. وتعتبر عمليات *الاستعداد للتجارة الإلكترونية* أداة قيمة للحكومات والمنظمات الإقليمية لفهم النظم الإيكولوجية الرقمية للبلدان فهماً أفضل، وتحديد الحلول الملائمة لسياساتها العامة الرامية إلى تسخير فوائد الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية.
- أُعلن على هامش الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019 عن اختيار أول مناصرات للتجارة الإلكترونية للمرأة من بين سبع رائدات أعمال من جميع أنحاء العالم النامي. وبغية الاستفادة من عملهن الرائد في مجال التجارة الإلكترونية، اختيرت هذه المناصرات ليلهمن رائدات الأعمال الرقمية الأخرى، ويساعدن على ضمان حصول النساء على مقعد وصوت على مائدة صنع السياسات من أجل اقتصاد رقمي محلي وإقليمي وعالمي أشمل.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
تاريخ البدء: 1999 (أُضيفت مكونات جديدة في أعوام 2007، و2009، و2016، و2017)
عدد المشاريع في السنة (منذ عام 2016): حوالي 20
الشركاء: أكثر من 30 (القطاع العام والمجتمع المدني)؛ أكثر من 30 (القطاع الخاص)
عدد الأشخاص المتدربين: أكثر من 000 3 شخص
الموقع الشبكي: unctad.org/ict4d; etradeforall.org
الموقع الشبكي لقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد: unctadstat.unctad.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 8 و9 و17
بطريقة غير مباشرة: 5

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

أستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وجمهورية كوريا، والسويد، وعمان، وفنلندا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والاتحاد الأوروبي، والإطار المتكامل المعزز، والمؤسسة الدولية لتمويل التجارة الإسلامية، وماستركارد، وحساب الأمم المتحدة للتنمية

> *"التجارة الإلكترونية للجميع مشروع في غاية الأهمية يتيح قيمة مضافة فريدة للجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتجارة الإلكترونية".*
>
> أكيم إنغلهارت، المُقيِّم المستقل للتجارة الإلكترونية للجميع، 2019.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

التدابير غير التعريفية

تعزيز الشفافية والتعاون التنظيمي من أجل التنمية المستدامة

السياق العالمي

تؤثر التدابير غير التعريفية على حياة الناس كل يوم. فشروط تغليف المنتجات والقيود المفروضة على استخدام مبيدات الآفات تضمنان سلامة الأغذية في المتاجر الكبرى، وتضعان قيوداً على المواد السمية الموجودة في لعب الأطفال لحمايتهم من السموم؛ وتحول معايير السلامة الإلزامية المطبَّقة على الأدوات الكهربائية المنزلية دون حدوث صدمات كهربائية؛ وتؤثر معايير انبعاثات المركبات على تغير المناخ. وفي الوقت الراهن، تتأثر 90 في المائة من التجارة العالمية بهذه التدابير التنظيمية غير التعريفية؛ ولا يزال استخدام الحواجز التجارية التقليدية مثل الحصص قائماً، ولو أنه أقل شيوعاً. فالتدابير التنظيمية لا غنى عنها وهي حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، والتخلي عنها ليس خياراً.

ومع ذلك، ترفع التدابير غير التعريفية الأسعار الاستهلاكية وتقيم حواجز أمام التجارة والتنمية الاقتصادية. وتبين تقديرات الأونكتاد أن الأثر الإجمالي للتدابير غير التعريفية أعلى ثلاث مرات من أثر التدابير التعريفية. وتؤثر التدابير غير التعريفية على التجارة بسبب تكاليف الامتثال والإجراءات، التي تحمِّل الشركات الصغيرة والبلدان الفقيرة عبئاً غير متناسب في كثير من الأحيان.

ويقتضي تحقيق توازن بين تكاليف التجارة وفوائد التدابير التنظيمية توخي الشفافية، واتساق السياسات، والتعاون بشأن القوانين التنظيمية على الصعيد الدولي، ناهيك أن استيعاب البلدان النامية لأوجه استخدام هذه التدابير وانعكاساتها مسألة هامة عند صياغة وتنفيذ استراتيجيات إنمائية فعالة.

ويركِّز برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية على السبل الكفيلة بتقليص تكاليف التجارة بغية تعزيز تنافسية البلدان النامية، وتمكين الجهات الواضعة للسياسات في آن من تحقيق كامل أهداف السياسة العامة، مثل حماية الصحة والبيئة.

كيف يمكن للبلدان التعامل مع التدابير غير التعريفية بطريقة أفضل؟

منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي والأونكتاد يعمل على إجراء البحوث وبناء القدرات ذات الصلة بالتدابير غير التعريفية. ويساعد الأونكتاد الجهات الواضعة للسياسات في كل مراحل سلسلة القيمة المتعلقة بهذه التدابير، بدءاً بتعريفها وتصنيفها، ثم جمع بياناتها ونشرها، وانتهاءً بدعم بحوثها وسياساتها؛ ويساعد الأونكتاد على وجه الخصوص البلدان النامية بالوسائل الثلاث التالية:

- **زيادة الشفافية بجمع البيانات ونشرها.** يساعد الأونكتاد الحكومات على ترسيخ مزيد من الشفافية بشأن التدابير غير التعريفية في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية بغية تيسير التجارة وتحفيز النمو الاقتصادي. وبالتعاون الوثيق مع الكثير من شركائه، وضع الأونكتاد منهجية، أثبتت نجاعتها وحظيت بقبول واسع النطاق، لجمع المعلومات عن التدابير غير التعريفية ونشرها بانتظام. وعلى الصعيد الوطني، يساعد المزيد من الشفافية شتى الوكالات التنظيمية المحلية على تحقيق اتساق السياسات المشتركة بين الوزارات.
- **بناء القدرات بتنظيم دورات عبر شبكة الإنترنت ووجهاً لوجه.** هناك ثلاث دورات تدريبية متاحة على شبكة الإنترنت يمكن استكمالها بحلقات عمل تدريبية وجهاً لوجه على النحو التالي:
  - **الدورة التنفيذية للتدابير غير التعريفية.** هذه الدورة مخصصة للجهات الواضعة للسياسات والمديرين التنفيذيين الذين يرغبون في الحصول على لمحة عامة عن أهمية التدابير غير التعريفية والتحديات والفرص ذات الصلة. وتحدد هذه الدورة غير التقنية الروابط القائمة بين التدابير غير التعريفية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتيح مقدمة تمهيدية عن برنامج الأونكتاد للتدابير غير التعريفية.
  - **شفافية التدابير غير التعريفية وجمع البيانات.** تُمكِّن دورة التدريب الإلكترونية المشاركين من استعراض أطر السياسات الوطنية، وجمع معلومات وافية عن التدابير غير التعريفية. وتتألف الدورة من الوحدات الخمس التالية: مقدمة عن التدابير غير التعريفية؛ وتصنيف التدابير غير التعريفية؛ وتصنيف المنتجات؛ والمبادئ التوجيهية لجمع بيانات التدابير غير التعريفية؛ وتمارين عملية. ويمنح الأونكتاد المشاركين الناجحين شهادة "جامع بيانات التدابير غير التعريفية".
  - **تحليل السياسات التجارية.** تُعزز دورة التدريب الإلكترونية هذه قدرات البلدان النامية على تحليل السياسات التجارية وتنفيذها. *والدليل العملي لتحليل السياسات التجارية* – المنشور المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية – مرجعٌ رئيسي لهذه الدورة التدريبية؛ والبرنامج الحاسوبي للحلول التجارية العالمية المتكاملة الذي وضعه البنك الدولي (بالتعاون مع الأونكتاد) مكونٌ رئيسي آخر. وقد صُمم التدريب بطريقة تلبي احتياجات كل فئة من

المشاركين، مع التركيز على الجانب التقني فيما يتعلق بتدريب فئة المُحلِّلين، واتباع نهج سردي ووصفي للفئات المعنية بالسياسات.

- **استعراضات التكامل الإقليمي للتدابير غير التعريفية والخدمات الاستشارية المخصوصة.** تقدِّم الاستعراضات دعماً تحليلياً لعمليات التكامل الإقليمي بتناولها التدابير غير التعريفية بطريقة منهجية في اتفاقات التجارة الإقليمية. ويتألف الاستعراض من تقييم للأثر الاقتصادي، وتحليل مؤسساتي لتحديد مواطن القوة والضعف في التكامل الإقليمي للتدابير غير التعريفية، وحلقة عمل للتأكد من صحة البيانات لوضع استراتيجيات تحقق تكاملاً إقليمياً أعمق. ويتاح الدعم والخدمات الاستشارية المخصوصة للجهات واضعة السياسات لتبسيط اللوائح الوطنية، وترسيخ الممارسات التنظيمية الجيدة، وتعزيز سلاسل القيمة. ويجري حالياً في عدة مناطق العمل ببوابات تجارية إقليمية ووطنية، فضلاً عن آليات الإبلاغ بالحواجز غير التعريفية ورصدها وإزالتها.

النتائج والآثار في عجالة

- **الشفافية المعززة**

نظام التحليلات والمعلومات التجارية للأونكتاد هو أشمل قاعدة بيانات عن التدابير غير التعريفية. وتحققت في السنوات الأخيرة تحسينات كبيرة في نوعية البيانات ونطاق تغطيتها. وتغطي قاعدة البيانات الآن أكثر من 90 في المائة من التجارة العالمية، وهي متاحة على بوابة الأونكتاد: *trains.unctad.org*، وبوابة البنك الدولي للحلول التجارية العالمية المتكاملة في الموقع: *wits.worldbank.org*.

- **التدريب الإلكتروني على شفافية التدابير غير التعريفية وتحليلها**

استفاد أكثر من 600 مشاركة ومشارك من الدورات الإلكترونية. وارتأى أكثر من 90 في المائة من المشاركين في دورة الشفافية وجمع البيانات أنَّ المعرفة التي اكتسبوها خلال التدريب كانت مفيدة للغاية أو مفيدة جداً. فعلى سبيل المثال، مكّنت الدورة أحد المشاركين من كمبوديا من تقديم دعم تقني أفضل لزملائه وشركائه، أو أنها جعلت مشاركاً من إسواتيني يستوعب بالضبط ماهية اللوائح التي ينبغي له البحث عنها للخروج بتصور كامل عن اللوائح التجارية، لا سيما من منظور تيسير التجارة. وأشار مشارك آخر إلى أنَّ من شأن الدورة التدريبية أن تساعد على إبلاغ منظمة التجارة العالمية بشكل منتظم بتدابير السياسة التجارية.

- **استعراضات التكامل الإقليمي للتدابير غير التعريفية**

أشادت الجهات صاحبة المصلحة والمشاركون في حلقة العمل في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق الجنوبية المشتركة إشادة بالغة بالاستعراضات. واستعان موظفون من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالدراسة للاستجابة لطلب لجنة الوزراء المسؤولين عن التجارة التابعة للجماعة إعدادَ خطة استراتيجية لإزالة الحواجز غير التعريفية في المنطقة. واستغلت الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة هذه الدراسة لإنعاش جهودها الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: 2008

الأنشطة حتى الآن: بيانات التدابير غير التعريفية التي جُمعت في 109 من البلدان؛ وتدريب أكثر من 600 مشارك في دورات عبر شبكة الإنترنت؛ وتنظيم 3 استعراضات لتكامل التدابير غير التعريفية؛ وتنظيم أكثر من 50 حلقة عمل تدريبية وبعثات استشارية

الأنشطة في السنة: بيانات التدابير غير التعريفية التي تُجمع في أكثر من 20 بلداً؛ تدريب 150 مشاركاً عبر شبكة الإنترنت؛ تدريب أكثر من 50 مشاركاً وجهاً لوجه؛ (أ) استعراض التكامل الإقليمي للتدابير غير التعريفية؛ 10–15 حلقة عمل و/أو بعثات استشارية

الموقع الشبكي: unctad.org/ntm; trains.unctad.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 3 و8 و17
بطريقة غير مباشرة: 2 و9 و12

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

ألمانيا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والمعهد الوطني للدراسات العليا للسياسات العامة (اليابان)، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

المفاوضات التجارية، والنظام التجاري الدولي

دعم استراتيجيات النمو التي تقودها التجارة، والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف

السياق العالمي

تظلّ التجارة وسيلة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، فهي شرطٌ ضروري ولكنه غير كاف لتحفيز التنمية واستدامتها. ولا يزال جني فوائد إنمائية فعلية من المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن التصدي لتنامي عمليات التكامل التجاري الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي، تحدياً كبيراً للجهات الواضعة للسياسات والمفاوضين التجاريين على الصعيد الوطني. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تدعو إلى تجديد الشراكة التجارية العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يزال الاستمرار في العمل بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، قائم على القواعد، ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، حجرَ الزاوية في هذه الشراكة، لا سيما فيما يتعلق بالإسهام في تحقيق الهدف 17.

وفي هذا السياق العالمي، يقدم الأونكتاد دعمه لبناء قدرات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتجمعات الإقليمية، في مجالات تتعلق بالمفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف (مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية)، ولتنفيذ الاتفاقات التجارية واستخدامها، بما في ذلك الأفضليات التجارية مثل النظام المعمم للأفضليات. وتتناول المساعدة التي يقدمها الأونكتاد مجالات موضوعية بعينها، بما في ذلك الزراعة، والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، والقواعد التجارية، والمعاملات الخاصة والتفضيلية، وتسوية المنازعات، وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات المتصلة بالتجارة. ويرمي الدعم الذي يُقدِّمه الأونكتاد فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي إلى مساعدة البلدان المستفيدة على تعزيز قدراتها البشرية والتحليلية والتنظيمية والمؤسساتية في المفاوضات والاتفاقات التجارية. والهدف النهائي هو استفادة هذه البلدان بطريقة أفضل من النظام التجاري الدولي، وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية خدمةً لتنميتها.

كيف يقدم الأونكتاد دعمه للمفاوضات التجارية والنفاذ إلى الأسواق والأفضليات التجارية؟

يبدأ دعم الأونكتاد للمفاوضات التجارية والنظام التجاري الدولي بناء على طلب إحدى الحكومات أو التجمعات الإقليمية. ويجري التركيز على بناء قدرات الحكومات الوطنية والتجمعات الإقليمية لتحديد أولوياتها في مجال التفاوض، وتحديد مواقفها العملية، وخياراتها السياساتية في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ويتم ذلك أيضاً عبر بحوث ترمي إلى دعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، إلى جانب تقديم الدعم الاستشاري، ودعم بناء القدرات لجهات التنسيق الإقليمية، وأفرقة التفاوض الوطنية والمؤسسات الإقليمية.

وعلى الصعيد المتعدِّد الأطراف، يعمل الأونكتاد بشكل وثيق مع جهات التنسيق الإقليمية لمجموعات البلدان النامية، مثل مجموعة أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فضلاً عن فرادى البلدان، على تقديم دعمه التحليلي والاستشاري عندما تنظر هذه البلدان في مسائل التفاوض، والآثار المترتبة عليها، والخيارات المتاحة لها بناء على طلبها. ومن الأمثلة على ذلك تقديم الأونكتاد مساعدته إلى مجموعة أقل البلدان نمواً للتفاوض بشأن إعفاء قطاع خدماتها. وفيما يتعلق بالبلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يقدم الأونكتاد دعماً عملياً إلى أفرقة التفاوض الوطنية لبناء قدراتها ومؤسساتها الوطنية من أجل إجراء إصلاح فعال لسياساتها، وإدارة جميع مراحل انضمامها (قبل انضمامها وأثناءه وبعده).

وعلى الصعيد الإقليمي، يرتبط الأونكتاد بشراكات مع هيئات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والجماعات الاقتصادية الإقليمية مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية لدعم مشاركة الجهات المعنية مشاركة فعالة في مفاوضات التجارة الإقليمية مثل المفاوضات بشأن اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الجمركي العربي، فضلاً عن العمليات المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويساعد الأونكتاد البلدان على التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة.

ويقدم الأونكتاد مساعدته التقنية إلى البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، لتنفيذ الاتفاقات التجارية واستخدامها على سبيل المثال سبلاً للانتصاف التجاري في الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، على نحو ما فعلت موزامبيق. ويعمل الأونكتاد مع الدول الأعضاء لمساعدتها على استيعاب تحديات النظام المعمم للأفضليات، وكيفية استخدام هذه الآلية بفعالية بواسطة الرسائل الإخبارية، والخطط المستحدثة، والكتيبات والخدمات الاستشارية. ويدير الأونكتاد أيضاً شهادات قواعد المنشأ للنظام المعمم

الأدوات التي تتضمنها مجموعة أدوات الأونكتاد

المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (حتى عام 2019)

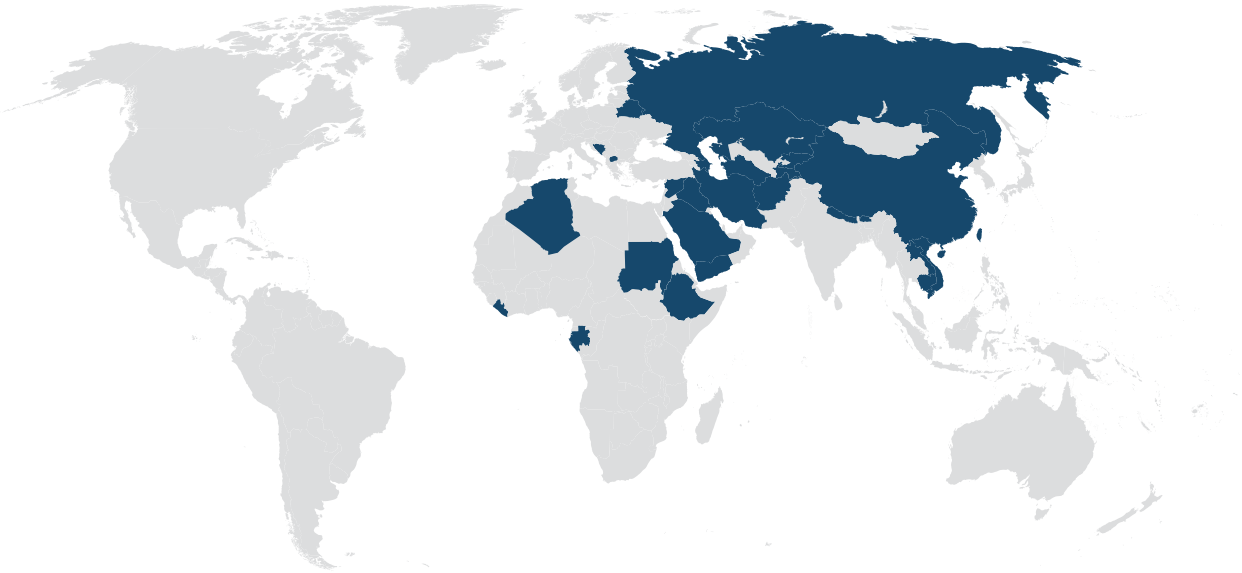

للأفضليات، ويجري دراسات للحالات الإفرادية القُطرية لمساعدة أقل البلدان نمواً على الاستفادة بفعالية من الإعفاء الممنوح لها، إسهاماً منه في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020، وأهداف التنمية المستدامة. ويعمل الأونكتاد أمانةً للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، ويقدم دعمه الإداري والفني للمشاركين في النظام.

النتائج والآثار في عجالة

أسهمت المساعدة التي قدمها الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والتجمعات الإقليمية في مفاوضاتها المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما التجارة في السلع والخدمات، وفي صياغة واعتماد طرائق التفاوض في هذه المجالات، وفي اعتماد الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في نهاية المطاف. وأعرب جميع المستفيدين من خلال رسائلهم وبياناتهم عن بالغ تقديرهم للدعم الذي قدمه الأونكتاد إلى المتفاوضين. وشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الأونكتاد على دعمه هذا خلال انعقاد الدورة العادية الثلاثين لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2018.

واعترف تقييم خارجي للبرنامج الفرعي 3 (التجارة الدولية) أُجري في عام 2015 بالمزايا النسبية للأونكتاد: "تلاحظ الجهات صاحبة المصلحة أن الأونكتاد يقدم دعماً قيماً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية في مرحلة ما قبل الانضمام وفي مرحلة الانضمام، بطرق لا يمكن للجهات الأخرى تقديمه... وعلى عكس [منظمة التجارة العالمية] التي لا يمكنها غير تناول الجوانب التقنية المتعلقة بالقواعد، بل يتعين عليها الإحجام عن تقديم أي مشورة سياساتية، فإن ولاية الأونكتاد تنيط به تقديم المشورة بشأن الخيارات والبدائل السياساتية للدول المنضمة ودعم عملية الانضمام".

وفيما يتعلق بعمل الأونكتاد المتعلق بشهادات قواعد المنشأ للنظام المعمم للأفضليات، أُجريت أربع دراسات للحالات الإفرادية القُطرية بشأن استخدام إعفاء أقل البلدان نمواً في قطاع الخدمات في كل من زامبيا، والسنغال، وكمبوديا، ونيبال في عام 2018. ومن المتوقع أن تساعد هذه الدراسات هذه البلدان على الاستفادة من الأفضليات التي يُبلغُ بها شركاؤها التجاريون من البلدان المتقدمة والبلدان النامية القادرة على ذلك. وتكفل خدمات الأونكتاد للمشاركين في النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أداءً سلساً لاتفاقه، ومتابعة وثيقة لنتائج جولة ساو باولو لينفذها الموقعون فعلياً بغية زيادة توسيع وتعميق نطاق التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحة انتقالية
تاريخ البدء: الثمانينيات من القرن الماضي
عدد البلدان والمجموعات القُطرية التي استفادت من المساعدة حتى الآن: غالبية البلدان والمجموعات النامية
الموقع الشبكي للبرنامج: unctad.org/tncd

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 10 و17
بطريقة غير مباشرة: 1 و8 و9

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

بولندا، وجمهورية كوريا، وفنلندا، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

التجارة المستدامة والبيئة

نحو اقتصادات خضراء

السياق العالمي

ترمي برامج ومبادرات التجارة المستدامة والبيئة إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات التعاضدية في مجالات التجارة، والبيئة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، في تكامل مع أهداف التنمية المستدامة على جميع الصعد. ويستكشف عمل الأونكتاد فرص التجارة التي تتيحها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، فضلاً عن المفاوضات المرتبطة بالتجارة والبيئة. ويدعم هذا العمل أيضاً التجارة المستدامة في القطاعات التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، وتوجِد الوظائف، وتتيح فرص الاندماج الاجتماعي.

ويستند عمل الأونكتاد إلى الطلبات التي تقدمها البلدان النامية لدراسة تداعيات الأثر الإنمائي والاقتصادي للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة والمحتملة، فضلاً عن أفضل الطرق لمواجهة التحديات، واغتنام الفرص المرتبطة بالتجارة. ويهتدي الأونكتاد بأهداف التنمية المستدامة، ومبادئ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك بروتوكول ناغويا، ويُيسر العمليات المتعددة الأطراف وعمليات الخبراء في المجالات التي يكون الجانب البيئي عاملاً رئيسيا للتجارة. ويقتضي جعل النمو الاقتصادي متوافقاً مع التنمية المستدامة سياسات وآليات ملائمة؛ وفي هذا الصدد، تسعى برامج الأونكتاد ومبادراته بشأن التجارة المستدامة والبيئة إلى تحفيز عملية تنويع الاقتصاد، وإيجاد فرص للعمل، ورفع مستويات الدخل، وتعزيز حماية البيئة، لترفع بذلك مستويات المعيشة.

البرامج في عجالة

- يجمع برنامج تغير المناخ كلا من الحكومات وقطاع الصناعات والمجتمع المدني لمعالجة جوانب تغير المناخ الاقتصادية وتداعيته في مجال التجارة والتنمية المستدامة في قطاعات اقتصادية شتى مثل النقل، واستخدام الطاقة، وتوليد الكهرباء، والزراعة.
- تعمل مبادرة التجارة البيولوجية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي مع شركاء على أساس الخطوط الاستراتيجية الثلاثة التالية: وضع إطار لسياسات التجارة البيولوجية؛ وتعزيز سلسلة القيمة؛ وإنشاء الأسواق وتطوير منتجات وخدمات التنوع البيولوجي. ومن أجل تعزيز سلسلة القيمة، وضع الأونكتاد منهجية تتناول سلسلة القيمة في التجارة البيولوجية لدعم نمو القطاعات القائمة على التنوع البيولوجي. والهدف من ذلك هو تعزيز إنتاج منتجات وخدمات لها قيمة مضافة تستمدها من التنوع البيولوجي لترويجها في الأسواق المحلية والدولية على حدٍ سواء.
- الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء: تدعم الاستعراضات العمليات التي تقودها البلدان لتقييم إمكاناتها الوطنية ووضع خطط عمل للنهوض بتنمية القطاعات الخضراء. ومن شأن هذه الإجراءات، بعد أن تعتمدها الجهات صاحبة المصلحة، أن تولد فرصاً للعمل، وصادرات جديدة، وتحقق تقدماً، وتعزز في الوقت نفسه التنمية المستدامة.
- يدعم برنامج اقتصاد المحيطات والاستراتيجيات التجارية البلدانَ النامية في تحقيق فوائد اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية. ويعزِّز هذا البرنامج التجارة المستدامة للمنتجات والخدمات في القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيطات بطرق منها تحليل وتطوير واعتماد استراتيجيات اقتصاد المحيطات والتجارة تكون قائمة على الأدلة، وتتماشى مع السياسات، وتعزز القدرات الوطنية على تنفيذها.
- يسهم برنامج الاقتصاد الدائري في القضاء على النفايات لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. ومن خلال مشروع التصنيع المستدام والتلوث البيئي، يساعد الأونكتاد البلدان النامية على الانتقال إلى اقتصاد دائري بتحسين استخدام الموارد، واعتماد حلول قائمة على التكنولوجيا، وأساليب أنظف للإنتاج، وتنويع الصادرات، وخفض مستويات التلوث البيئي الناجم عن الصناعة التحويلية.

النتائج والآثار في عجالة

- يعمل الأونكتاد في الوقت الراهن، بتعاون وثيق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، على تبديد المخاوف التي تنتاب البلدان من الآثار السلبية الناشئة عن تدابير التصدي لتغير المناخ، واستكشاف السبل الكفيلة بجعل التجارة جزءاً من الحل العالمي للتصدي لتغيُّر المناخ.

- أفادت أنشطة مبادرة التجارة البيولوجية، بدعم من شركاء الأونكتاد، على مدى العقدين الماضيين حوالي 5 ملايين شخص بتقديم المساعدة لأكثر من 20 بلداً مباشرة و25 بلداً بشكل غير مباشر. وقد أسهم ذلك في إيجاد فرص للعمل وفرصاً إضافية للدخل للمجتمعات الريفية والمهمشة في أكثر من 000 1 سلسلة من سلاسل القيمة. وبلغت إيرادات مبيعات المنظمات المستفيدة من مبادرة التجارة البيولوجية التي تتعامل مع شركات صغيرة ومتوسطة الحجم 4,3 بلايين يورو في عام 2017، مقابل 35,3 مليون يورو في عام 2003.
- ساعد البرنامج الوطني لاستعراض الصادرات الخضراء 10 بلدان على تحديد فرص جديدة لصادراتها الخضراء. وحسّنت الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص قدرتها على بناء القدرات الإنتاجية والتصديرية الوطنية من المنتجات المستدامة أو الخضراء.
- دعّم برنامج اقتصاد المحيطات والاستراتيجيات التجارية ثلاثة بلدان ساحلية مستفيدة في تحديد وتقييم القطاعات القائمة على المحيطات التي تنطوي على إمكانات تجارية، وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

التجارة المستدامة والبيئة: البلدان المستفيدة (حتى عام 2019)

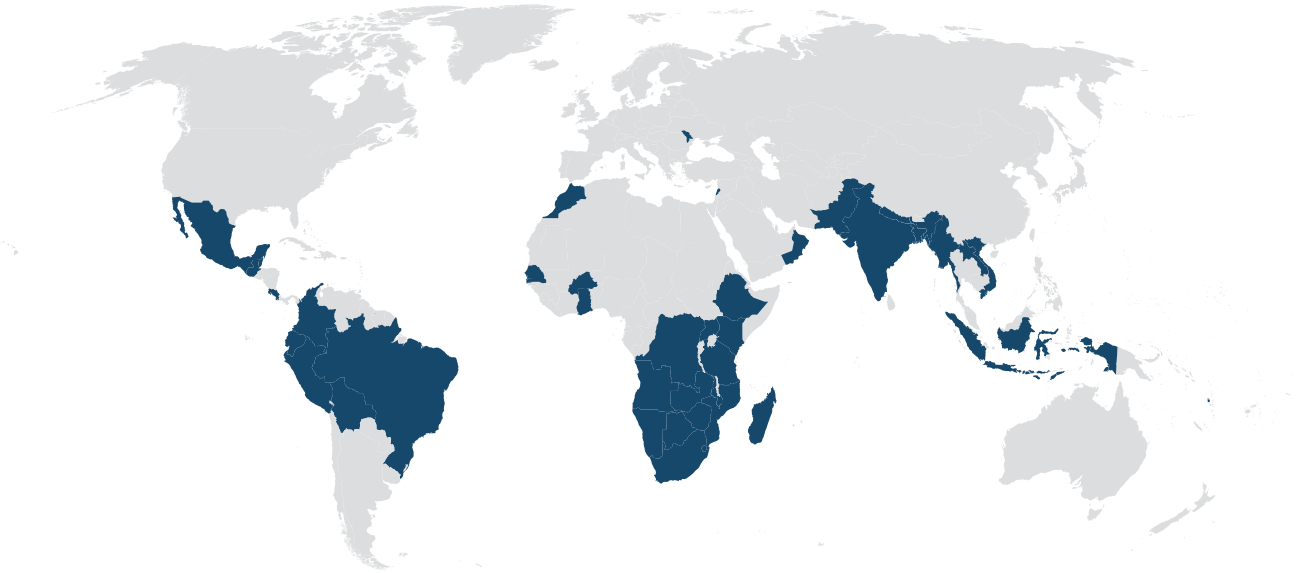

"الاستعراض الوطني للصادرات الخضراء لبلدنا تجربة تحظى بتقدير وترحيب كبيرين في فانواتو. وعلى عكس المشاريع الأخرى التي تأتي بخبراء أجانب يطلعوننا على ما ينبغي لنا عمله، يُعتبر استعراض الأونكتاد أول مشروع للمساعدة التقنية الذي شجع الجهات المحلية صاحبة المصلحة على التحليل جماعياً، وتقييم وتحديد أفضل طريقة لدعم اقتصادنا وتعزيزه".

جيمي رانتس، رئيس دائرة الصناعة،
فانواتو، 2015

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

النطاق: جميع المناطق
الترتيبات التعاونية: أكثر من 50 شريكاً في البرنامج
عدد الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء: 10
اقتصاد المحيطات والاستراتيجيات الاقتصادية: 3 قيد الإنجاز
التصنيع المستدام والتلوث البيئي: دراستان للحالة الإفرادية القُطرية
التجارة البيولوجية: جارية في 45 بلداً (مباشرة في 20 بلداً و25 من خلال شركاء)
الموقع الشبكي: unctad.org/environment

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 12 و13 و14 و15
بطريقة غير مباشرة: 8 و17

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

سويسرا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وحساب الأمم المتحدة للتنمية

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

تشجيع الاستثمار وتيسيره

دعم الحكومات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية المستدامة

السياق العالمي

في السنوات العشرين الماضية، أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مهماً في جلب رأس المال، فضلاً عن الوظائف، والتكنولوجيا، ومهارات الإدارة إلى الكثير من البلدان النامية. وشهدت بعض البلدان النامية فوائد كبيرة من هذه الاستثمارات من حيث تنميتها الاقتصادية وارتفاع مستويات المعيشة فيها. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً أن يضطلع بدور هام في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 في مجالات البنية التحتية الأساسية، والأمن الغذائي، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والصحة، والتعليم. ويستدعي تحقيق ذلك أن تستنفر الحكومات الاستثمارات الخاصة بفعالية أكبر، وتوجِّهها نحو قطاعات التنمية المستدامة، وتحقق أقصى قدرٍ من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية. ولوكالات تشجيع الاستثمار دور هام يتعيَّن عليها الاضطلاع به، بوصفها وسيطاً مباشراً بين الحكومات والمستثمرين.

وكثيراً ما تفتقر البلدان التي لها احتياجات كبيرة للاستثمار في المشاريع التي تسهم في التنمية المستدامة إلى القدرات المؤسساتية لتحفيز الاستثمار الأجنبي، وتحقيق أقصى قدرٍ من الفوائد الناشئة عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا السبب، يسعى الأونكتاد إلى تعزيز قدرات هذه البلدان للتشجيع على الاستثمار فيها، ويزودها بالأدوات التي تُمكِّنها من تحديد مشاريع الاستثمار الاستراتيجية وتوجيهها وتيسير تنفيذها. ويتضمن برنامج تشجيع وتيسير الاستثمار توفير الخدمات الاستشارية، والتدريب، وبناء القدرات من أجل إعداد دلائل استثمار إلكترونية، وتنظيم اجتماعات دولية رفيعة المستوى لتبادل الآراء بشأن التطورات والتوجهات الجديدة، وأفضل الممارسات، فضلاً عن المطبوعات التي تُقدِّم إرشادات عن الجوانب المؤسساتية والسياساتية والاستراتيجية لعملية تشجيع وتيسير الاستثمار. ومن خلال هذه الأنشطة، يساعد البرنامج الحكومات على تعزيز نموها الاقتصادي واستثماراتها في المشاريع القائمة على الأهداف.

كيف يمكن للحكومات بناء قدراتها في مجال تشجيع الاستثمار؟

تساعد خدمات الأونكتاد الاستشارية لتشجيع الاستثمار على إنشاء إطار سياساتي ومؤسساتي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستبقائه من أجل التنمية المستدامة. وتُقدم هذه الخدمات المساعدة في مجالات مثل السياسات، واللوائح التنظيمية، والترتيبات المؤسساتية، والاستراتيجيات، وأساليب العمل.

وتبني الدورات التدريبية لتشجيع الاستثمار قدرات المهنيين والدبلوماسيين، نساءً ورجالاً، على استهداف المستثمرين، والترويج للسياسات والرعاية اللاحقة، فضلاً عن تشجيع فرص إنشاء الأعمال التجارية الجديدة وتيسيرها. ويجري التدريب في أحيانٍ كثيرة بالتعاون مع منظمات شريكة، من بينها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

وتوفر دلائل الاستثمار للمستثمرين معلومات استراتيجية عن بيئة الأعمال في بلدٍ بعينه، أو منطقة بعينها عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك معلومات عن اللوائح التنظيمية، والضرائب، وتكاليف التشغيل، والأسعار، وفرص الأعمال التجارية، وتجارب المستثمرين في عين المكان، ودراسات حالات إفرادية في مجال الاستثمار. وتساعد هذه الدلائل، التي يشترك في إعدادها الأونكتاد، والحكومات، وغرفة التجارة الدولية، على بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار، كونها مسؤولة عن البحث عن المعلومات وإدخالها وتحديثها. (للاطلاع على مزيدٍ من المعلومات، انظر صحيفة الوقائع ذات الصلة في مجموعة *أدوات الأونكتاد*).

وتُساعد منشورات تشجيع الاستثمار مهني تشجيع الاستثمار على الإلمام باستراتيجيات تشجيع الاستثمار، وبأفضل الممارسات والاتجاهات. وتحظى القطاعات الخضراء والمستدامة باهتمام خاص، كما هو الحال في أدلة تعزيز الاستثمار الخفيض الكربون، وتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وسلسلة *الراصد لوكالات تشجيع الاستثمار*. وفضلاً عن ذلك، تتيح منصة *sustainableFDI.org* مكتبة شاملة تضم أحدث المنشورات التي تتناول اجتذاب الاستثمار إلى القطاعات والمشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ومعلومات عن الأحداث المقبلة.

وتُقدَّم سنوياً جوائز تشجيع الاستثمار تقديراً لإنجازات وكالات تشجيع الاستثمار التي تتبع أفضل الممارسات في مجالات شتى، وتسهم في تعميم هذه الممارسات في أوساط تشجيع الاستثمار.

الأدوات التي تتضمنها مجموعة *أدوات الأونكتاد*

النتائج والآثار في عجالة

- يستفيد 200 مهني في مجال تشجيع الاستثمار في كل سنة من التدريب الذي يقدِّمه الأونكتاد، ويشارك 700 شخص من جهات الاستثمار صاحبة المصلحة في اجتماعات ومؤتمرات رفيعة المستوى. ونظَّم الأونكتاد في الفترة 2014–2019 دورات تدريبية لخبراء تشجيع الاستثمار ينتمون إلى أكثر من 100 بلد.
- يرى 9 من بين كل 10 مشاركين في دورات الأونكتاد لتشجيع الاستثمار أن حلقات العمل أفادت عملهم.
- استهلت بلدان نامية كثيرة، بما فيها جامايكا، وكينيا، والهند أنشطتها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الخفيض الكربون، أو عزَّزت هذه الأنشطة، وذلك بفضل برنامج الأونكتاد لتشجيع الاستثمارات الخضراء الأجنبية المباشرة.
- تلقت 58 وكالة ومنظمة من 46 بلداً منذ عام 2002 جوائز تشجيع الاستثمار، أو اعترافاً خاصاً من الأونكتاد بإنجازاتها.

"كانت الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدها الأونكتاد ثاقبة للغاية ووثيقة الصلة بمنظمات تشجيع الاستثمار التي تعزز أهداف التنمية المستدامة من أجل تنمية بلدانها. وكان المحتوى فريداً ومنظماً بطريقة مهنية للتعاطي مع مختلف التحديات والفرص المرتبطة بمشاريع أهداف التنمية المستدامة. لقد اكتسبتُ ثروة من المعرفة أتطلع إلى تطبيقها".

المدير التنفيذي للاستثمار، هيئة الاستثمار الأوغندية، 2019

"أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للأونكتاد لتوليه إعداد مشروع تقرير عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة الشمسية، مع التركيز بوجه خاص على الهند. وهذا الأمر سيعود بنفع عظيم على الجهات الواضعة للسياسات وعلى الجهات صاحبة المصلحة من الخواص على حدٍ سواء؛ ونحن نسعى إلى تحقيق هدفنا المتمثل في توليد 100 جيغا واط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2022".

المدير والمسؤول التنفيذي الأول لشركة الهندية للاستثمار، 2016

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: 1994
عدد المؤتمرات وحلقات العمل في كل سنة: 8
الموقع الإلكتروني: sustainableFDI.org

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 9 و17
بطريقة غير مباشرة: 7 و8 و10

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

الصين، وهولندا، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين/المشترك بين المجموعات بشأن بناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، وحساب الأمم المتحدة للتنمية

أدلة الاستثمار

تعزيز المؤسسات المحلية بتشجيع الاستثمار تمويلاً لأهداف التنمية المستدامة

السياق العالمي

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على إمكانية الإسهام في النمو الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية. ويمكنه أيضاً أن يساعد على سد الفجوة السنوية البالغة 2,5 تريليون دولار اللازمة لتمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال فرص الاستثمار الموجهة. ويمكنه كذلك استجذاب رأس المال، والتكنولوجيا، والدراية الإدارية، فضلاً عن تيسير النفاذ إلى أسواق جديدة. والاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بالأشكال الأخرى لتدفق رأس المال، أكثر استقراراً ويلازم الاقتصاد المستضيف على المدى الطويل.

غير أن اجتذاب هذا الاستثمار، وتيسير اتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات ليسا من المسلمات. فالبلدان المستضيفة ينبغي لها أن تكون قادرة على تزويد المستثمرين المحتملين بأحدث المعلومات عن تكاليف الأعمال، وفرص الاستثمار، والأطر القانونية والتنظيمية في مجالات مثل تسجيل الشركات، وحيازة الأراضي، وقوانين العمل، ونُظم الضرائب.

وأدلة الاستثمار المتاحة على شبكة الإنترنت نتاجٌ مشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية. وهي ترمي إلى زيادة الوعي في أوساط المستثمرين على الصعيد العالمي بفرص وشروط الاستثمار في البلدان المستفيدة. وبالنظر إلى أن هذه الأدلة متاحة على شبكة الإنترنت، فيسهل تحديثها لتعكس التغييرات التي طرأت على التشريعات أو الهياكل الأساسية، أو التكاليف، أو الضرائب. وتتضمن الأدلة نصوصاً كاملة للقوانين، وصكوكاً قانونية، وبيانات موثوقة تراعي عامل ضيق الوقت يصعب على المستثمرين الحصول عليها دون زيارة البلد المستضيف. وتساعد الأدلة على بناء قدرات المؤسسات المحلية في مجال تشجيع الاستثمار بحيث يجري تدريب مسؤولي حكومات البلدان المستفيدة على البحث عن البيانات وإدخالها وتحديثها.

كيف توضع أدلة الاستثمار؟

توضع أدلة الاستثمار بالاشتراك مع حكومات البلدان المستفيدة وبناء على طلبها، وفي كثير من الأحيان بالشراكة مع المنظمات الإنمائية الإقليمية القادرة على متابعتها باستمرار. وعادةً ما يتيح دليل الاستثمار بعد استكماله للمستثمرين المحتملين أربعة أنواع من معلومات الاستثمار هي:

- البيانات المتاحة محلياً، والتكاليف والأسعار، بما في ذلك الأجور، والضرائب، وأسعار الإيجار، والمنافع العامة، وتكاليف النقل.
- قواعد الترخيص وشروطه ذات الصلة، وآجاله الزمنية، وبيانات الاتصال المفيدة.
- فرص الاستثمار، لا سيما في القطاعات التي تدعم أهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك التصنيع، والزراعة، وتجهيز المنتجات الزراعية، والاقتصاد الأزرق، والطاقة المتجددة، والتعليم).
- تجارب المستثمرين في عين المكان، ودراسات الحالات الإفرادية في مجال الاستثمار.

ويقتضي وضع دليل للاستثمار عادةً اتباع الخطوات التالية:

- بناءً على طلب من الحكومة، يقوم فريق تابع للأونكتاد و/أو شركائه في التنفيذ بزيارة البلد المعني، وذلك برفقة فريق ميداني يتألف من موظفين يُعيِّنهم الشركاء في التنفيذ. ويُجري فريق الأونكتاد بحثاً أولياً يتناول القوانين والمؤسسات التي تُنظِّم عمل المستثمرين.
- تُتاح للفريق الميداني خلال الزيارة التي يُجريها الأونكتاد فرصة طرح الأسئلة، والشروع في إدخال المعلومات مباشرة في الموقع الشبكي المخصَّص لدليل الاستثمار، وذلك على أساس معايير المعلومات والدورات التدريبية التي يتيحها الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية. ويمكن أن تشمل هذه الدورات المتاحة كل الأمور المتعلقة بتحديد المسائل ذات الصلة بالاستثمار، وجمع المعلومات، وطريقة عرضها على الشبكة، وأساليب متابعتها.
- يتولى موظفو الأونكتاد بعد هذه الزيارة توجيه عمل موظفي البلد الشريك ويرصدونه وهم في طور إجراء البحوث، وإدخال وتحديث المعلومات في موقع دليل الاستثمار على شبكة الإنترنت، ويبدون تعليقاتهم على نوع هذه المعلومات المُدخلة وجودتها بغية تعزيز قدرات البلد.
- يصدر دليل الاستثمار خلال حلقة عمل تُشارك فيها الجهات صاحبة المصلحة، وتُراعى فيها تعليقات المشاركين وتوصياتهم للاستعانة بها في تحسين الدليل.

النتائج والآثار في عجالة

- استفاد ستة وثلاثون بلداً من أدلة الاستثمار، بما في ذلك المناطق دون الوطنية، ومجموعات البلدان. وقبل عام 2013، كانت الأدلة تصدر في شكل وثائق ورقية. ثم تلقت بعض البلدان التي سبق أن استفادت من الأدلة الورقية أدلةً متاحة على شبكة الإنترنت.

أدلة الاستثمار التي استُكمِلت حتى عام 2019

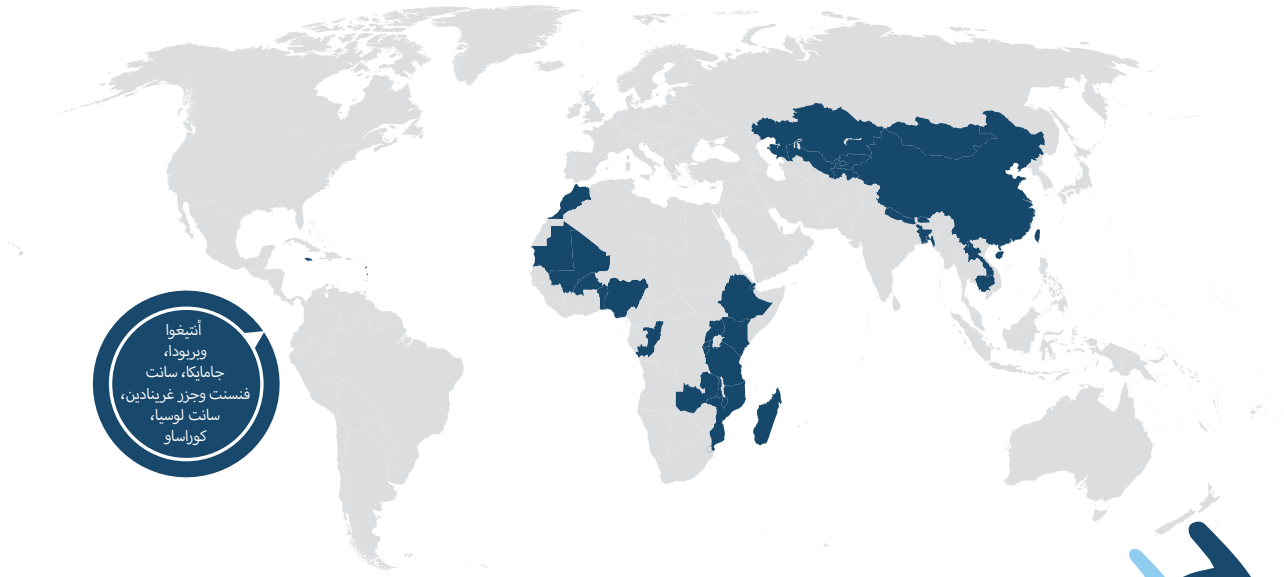

- في 13 بلداً أو منطقة من أصل 17 بلداً أو منطقة منتقاة وُضعت لها أدلة للاستثمار، زاد متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأربع التي تلت نشر هذه الأدلة مرتين على الأقل مقارنةً بمتوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأربع التي سبقت نشرها. ويتجلّى إسهام أدلة الاستثمار في ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في رواندا التي شهدت مثلاً زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت عشرة أضعاف.
- وزّع مصرف دروك بي إين بي، أحد أكبر مصارف في بوتان، في أعقاب نشر دليل الاستثمار الخاص بالبلد هذا الدليل على عملائه ومستثمريه وشركائه، وحثهم على استخدامه، ووصفه بأنه دليل مبتكر وفي المتناول.

"سيزيد دليل الاستثمار هذا الشفافية ويقلل البيروقراطية، ويُحسِّن بيئة الأعمال التجارية، ويوطد العلاقات مع المستثمرين"

شيميدين سايخانبيلغ،
رئيس وزراء منغوليا، 2016

"دليل الاستثمار أداة إلكترونية يُعوَّل عليها، وذو مصداقية، ويساعد على توجيه المستثمرين الأجانب والمحليين على حدٍ سواء وعلى تزويدهم بالمعلومات، وسيجعل بيئة الأعمال في بنن أفضل حالاً".

عز – دين بوريما، مدير وكالة تشجيع الاستثمار والصادرات، بنن، 2017

"يرمي دليل الاستثمار إلى إتاحة محتوى مناسب ومستكمل للمستثمرين الحاليين والمحتملين. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على سد الفجوة بين المستثمرين الأجانب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم".

فيتسوم أريغا،
مفوض هيئة الاستثمار الإثيوبية، 2018

"نحن سعداء حقاً لصدور هذا الدليل. وهذا يعني أن معلوماتنا متاحة الآن على شبكة الإنترنت. ونريد منكم نشره وإبلاغ الجميع به".

ديان إدواردز، رئيسة الوكالة الجامايكية لتشجيع الاستثمار والصادرات، 2019

"هذا الدليل مصدر مهم لفرص الأعمال التجارية لكوراساو. وهو جزء من الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية في كوراساو. وسوف يساعد ذلك على إظهار كوراساو في جميع أنحاء العالم".

جيزيل ماكويليام، وزيرة التنمية الاقتصادية، كوراساو، 2019

حقائق وأرقام بشأن البرنامج

تاريخ البدء: 2000
أدلة الاستثمار الإلكترونية الصادرة في السنة (منذ عام 2013): 3 (متوسط)
البلدان التي استفادت حتى الآن من الأدلة الإلكترونية و/أو الورقية: 36
الموقع الشبكي: theiguides.org
شركاء التنفيذ الإقليميون حتى الآن: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والوكالة الكاريبية لتنمية الصادرات

أهداف التنمية المستدامة المشمولة بالبرنامج:
مباشرةً: 9 و17
بشكل غير مباشر: 3 و4 و7 و8 و14

المانحون/مصدر التمويل (2014–2019)

السويد، والصين، وفنلندا، وهولندا، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين/المشترك بين المجموعات بشأن بناء القدرات في مجال الاستثمار من أجل التنمية، وحساب الأمم المتحدة للتنمية